قضايا التعدي واللزوم
في الدرس النحوي

أبو أوس إبراهيم الشمسان
الأستاذ المساعد بكلية الآداب
جامعة الملك سعود

قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي

أبو أوس إبراهيم الشمسان
الأستاذ المساعد بكلية الآداب
جامعة الملك سعود

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾

[صدق الله العظيم]

الإهـداء

إلى والدتى ..

ليس كِفاءً لحنانك المتعدى لكل وصف ، لكنه من لوازم حقوقك علىّ .

صف هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويرى بمكتبة الخانجى

الطبعة الأولى

١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م

دار المدنى للطباعة والنشر والتوزيع
جدة – حى مشرفه . شارع الصحافة
ت ٦٧١٣٤٢٤ : ص.ب : ١٨٤٨٥ . رمز بريدى ٢١١٤٢

المحتويات

مقدّمة

لقضية التعدى واللزوم أهمية خاصة فى الدرس النحوى ، وذلك لاتصالها الوثيق بأصل من أصول التفكير النحوى عند النحويين ، وهو الانطلاق فى الدرس من نظرية العامل . وليس التعدى واللزوم فى جانب من جوانبه إلا وصفا لعمل الفعل فى المفعول به ، فالفعل الذى يعمل هو المتعدى والذى لا يعمل هو اللازم .

وربما باشر النحويون درس القضية فى فصول خصصت للتعدى واللزوم – على نحو ما فعل سيبويه – أو عرضوا لها فى درس الفعل أو درس المفعول به . على أن جملة القضايا المتصلة بالتعدى واللزوم نجدها مفرقة فى تضاعيف المطولات النحوية .

ونحاول فى هذا الكتاب – ما أمكننا – جمع هذه القضايا فى حيز واحد والاجتهاد فى تصنيفها .

ولهذا الصنيع أهمية فى نظرنا وهى مناقشة بعض القضايا والخلوص فيها إلى رأى .

وحيث إن العمل فى هذا الباب لا يهدف إلى دراسة القضية فى كتب النحو دراسة تاريخية ، فإنا قد ضربنا صفحا عن

بعض ملامح هذا الدرس ، مثل قضية المصطلحات وتعددها وتنوعها ، فذلك داخل – فى ظننا – فى الجانب التأليفى الذى نستبعده من هذه الدراسة .

وقد قسمنا هذا الكتاب إلى فصلين :

الفصل الأول : المتعدى واللازم ، وهو يضم مبحثين : الأول قضايا مشتركة ويهتم بمفهوم المتعدى واللازم ومعايير التمييز بينهما ، ثم تقسيم النحويين للفعل من حيث التعدى واللزوم . والثانى الفعل المتعدى ويهتم بدرس وسائل التعدى ، وأنماط الفعل المتعدى .

والفصل الثانى : من قضايا التعدى واللزوم . ويضم بعض قضاياهما مثل : تعدية اللازم ، ما يتعدى ولا يتعدى ، المبنى للمجهول ، التضمين .

الفصل الأول

المتعدى واللازم

المبحث الأول : قضايا مشتركة :

١ – مفهوم المتعدى واللازم :

يمتاز الفعل المتعدى من اللازم بأنه ينفرد بتعديه إلى مفعول به مباشر دون وساطة من حرف جر ، أما غير المفعول به فقد اتفق النحويون على أن اللازم والمتعدى فى التعدى إليها سواء ، فاللازم يتعدى إلى (المصدر) قال سيبويه :

« واعلم أن الفعل الذى لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان » (١) . ويتعدى إلى ظرف الزمان قال سيبويه « ويتعدى إلى الزمان » (٢) ، ويتعدى إلى ظرف المكان ، قال سيبويه « ويتعدى إلى ما اشتق من لفظه اسما للمكان وإلى المكان » (٣)

---

(١) الكتاب ٣٤/١ .

(٢) السابق ٣٥/١ .

(٣) م . ن ، ص . ن .

أما عن تعدى الأفعال المتعدية إليها فقال سيبويه « واعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعدى ، تعدت إلى جميع ما يتعدى إليه الفعل الذى لا يتعدى الفاعل » (١) وتفسير ذلك عنده « لأنها لمّا انتهت صارت بمنزلة ما لا يتعدى » (٢) وقال « لمّا انتهت » لأن الفعل قد يتعدى إلى هذه الأشياء تعديه إلى المفعول به ، فقد قال فى موضع سابق « وتقول : ذهبت أمس وسأذهب غدا ، فإن شئت لم تجعلهما ظرفا فهو يجوز فى كل شىء من أسماء الزمان ، كما جاز فى كل شىء من أسماء الحدث » (٣) ويشرح السيرافى هذا بقوله « يعنى أنه يجوز أن تجعل الظروف من الزمان مفعولا على السعة ، كما جاز أن تجعل المصادر مفعولة على السعة . والمفعول على السعة يراد به أن يجعل بمنزلة المفعول به كزيد وعمرو » (٤) .

ويذهب سيبويه إلى أن سبب جواز تعدى اللازم إلى المصدر هو أن الفعل يدل على المصدر والزمن ، ودلالته على

(١) الكتاب ٤١/١ .
(٢) م . ن ، ص . ن .
(٣) السابق ٣٥/١ .
(٤) شرح السيرافى ٢٣٨ .

المصدر من حيث مادته « ألا ترى أن قولك : قد ذهب ، بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب » (١) ، أما دلالته على الزمن فمن حيث صيغته » ، لأنه بنى لما مضى منه وما لم يمض ، فإذا قال : ذهب ، فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان ، وإذا قال : سيذهب ، فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان » أما إلى المكان فـ « لأنه إذا قال : ذهب ، أو قعد ، فقد علم أن للحدث مكانا وإن لم يذكره ، كما علم أنه قد كان ذهاب » (٢) ، وجاء التعليل على نحو من ذلك عند ابن السراج « فإن قال قائل فلابد لهذه الأفعال من أن تلاقى المكان وأن تكون فيه ، قيل : هذا لابد منه لكل فعل ، والمتعدى وغير المتعدى فى هذا سواء ، وإنما علمنا محيط بأن ذلك كذلك ، لأن الفعل يصنع ليدل على المكان كما صيغ ليدل على المصدر والزمان » (٣) ، ومن هذه المفعولات المشتركة أيضا الحال (٤) على أن ما تشترك به

(١) الكتاب ٣٤/١ .
(٢) السابق ٣٥/١ .
(٣) الأصول فى النحو ٢٠٣/١ .
(٤) الكتاب ٤٤/١ .

الأفعال اللازمة والمتعدية من المفعولات أكثر مما ذكره سيبويه والمبرد [١] وابن السراج [٢] ، قال السيرافى « فأما الأشياء التى تشترك فى تعدى الأفعال إليها وعملها فيها ، فهى المصادر وظروف الزمان والمكان والحال والمفعول معه والمفعول له » [٣] وينبه السيرافى إلى أنه ليست كل هذه المفعولات يذكرها النحويون . ثم يبين العلة فى ذلك ، فيقول « والنحويون يذكرون تعدى الأفعال إلى أربعة من الستة واشتراكها فيها وهى المصادر وظروف الزمان وظروف المكان والحال . ولم يذكروا المفعول معه ولا المفعول له مع هذه الأربعة ، وذلك أن كل فعل لابد له من مصدر وظرف زمان وظرف مكان وحال ، وقد يخلو من المفعول له والمفعول معه ، وذلك أن المفعول له هو الذى أوقع الفعل من أجله وهو الغرض الداعى للفاعل إلى إيقاع الفعل ، والمفعول معه هو الذى يشارك الفاعل ويلابسه فيه » [٤] وتابع السيرافى فى ذكر الستة

---

(١) المقتضب ١٨٧/٣ .
(٢) الأصول فى النحو ٢٠٣/١ .
(٣) شرح السيرافى ٢٢٩ .
(٤) السابق ٢٣٠ .

ابن بابشاذ [١] وترك الجرجانى منها المفعول معه [٢] ، واقتصر ابن عصفور على الأربعة [٣] .

والمهم فى هذا المقام أن « المفعول به : هو الفارق بين المتعدى من الأفعال وغير المتعدى » [٤] .

٢ – معايير التمييز بين المتعدى واللازم :

يمكن القول على وجه التقريب إن النحويين استعانوا بجملة من المعايير فى سبيل تمييز المتعدى من اللازم ، وسوف نحاول أن نعرض لهذه المعايير على نحو موجز .

أولا : بناء الفعل :

نظر النحويون فى أبنية الأفعال وعلاقتها فى التعدى واللزوم ، فوجدوا أنها يمكن أن تصنف فى ثلاث مجموعات : أبنية مشتركة بين المتعدى واللازم ، وأبنية خاصة باللازم ، وأبنية خاصة بالمتعدى .

---

(١) المقدمة المحسبة ٣٧٦ .
(٢) المقتصد ٦٢٨/١ .
(٣) شرح الجمل ٣٢٨/١ .
(٤) المفصل ٣٤ ، الكليات ١٩١/٤ .

١ - الأبنية المشتركة بين المتعدى واللازم :

ذكر سيبويه [١] أن للمجرد أربعة أوزان : ثلاثة منها مشتركة بين المتعدى واللازم وهى :

(فَعَلَ : يَفْعِلُ) نحو : ضرب يضرب . وجلس : يجلس .

(فَعَلَ : يَفْعُلُ) نحو : قتل : يقتل . وقعد : يقعد .

(فَعِلَ : يَفْعَلُ) نحو : لقم : يلقم . وركن : يركن .

أما المزيد فأبنيته المشتركة هى :

(فَيْعَلَ) نحو : بيطر الدابةَ [٢] وبيقر [٣]

(فَوْعَلَ) نحو : صومع الثريدَ [٤] . وحوقل [٥]

(فَعْوَلَ) نحو : دهور المتاعَ وهرول [٦]

(فَعْلَى) نحو : قلسى الرجلَ . وعنظى [٧]

---

(١) سيبويه . الكتاب ٣٨/٤ .

(٢) ابن عصفور . الممتع ١٨٠/١ .

(٣) السابق ١٨١/١ .

(٤) المنصف لابن جنى ٨٤/١ .

(٥) ابن عصفور . الممتع ١٨١/١ .

(٦) السابق ١٨٠/١ .

(٧) السابق ١٨١/١ .

(أَفْعَلَ) المتعدى نحو : أكرم [١] ، واللازم نحو (أبطأ) [٢]

(فَعَّلَ) المتعدى نحو : كسرته ، واللازم نحو سبح [٣] .

(فَاعَلَ) المتعدى نحو : ضارب ، واللازم نحو سافر [٤] .

(تَفَعَّلَ) المتعدى نحو : تلقّف واللازم نحو تأثّم [٥] .

(تفاعَلَ) المتعدى نحو : تقاضيته واللازم نحو تغافل [٦] .

(افْتَعَلَ) المتعدى نحو : اكتسب واللازم نحو افتقر [٧] .

(اسْتَفْعَلَ) المتعدى نحو : استحسن واللازم نحو استقدم [٨] .

---

(١) ابن عصفور . الممتع ١٨١/١ .

(٢) ابن عصفور . الممتع ١٨٦/١ . ويلاحظ أنه ضرب مثالا للفعل اللازم بالفعل (أخطأ) وربما يكون هناك تصحيف فى النص ، فلعل الفعل المراد (أبطأ) لا (أخطأ) لأن أخطأ فعل يتعدى (انظر اللسان مادة خطأ) . وقد انساق وراء هذا الوهم أيضا محقق كتاب (المبدع فى التصريف) لأبى حيان حيث أثبت فى هامش رقم (١) ص ١١١ الفعل (أخطأ) مثالا على الفعل اللازم .

(٣) ابن عصفور . الممتع ١٨٨/١ .

(٤) السابق . الصفحة نفسها .

(٥) السابق ١٨٢/١ .

(٦) السابق ، الصفحة نفسها .

(٧) السابق ١٩٢/١ .

(٨) السابق ، الصفحة نفسها .

(افْعَوَّل) المتعدى نحو : اعلوطته[١] واللازم : اخروط واعلوط[٢] .

(افْعَوْعَل) المتعدى نحو : احلولى [٣] واللازم نحو : اغدودن النبت واخشوشن [٤]

والرباعى أيضا من المشترك بين التعدى واللزوم :

(فَعْلَل) المتعدى نحو : دحرجته وصعررته [٥] ، واللازم نحو : قرقر [٦] .

٢ - الأبنية الخاصة باللازم :

(فَعُل : يَفْعُل) هذا البناء خاص باللازم نحو : كرم يكرم [٧] .

يقول سيبويه « ليس فى الكلام فعُلته متعديا » [٨]

---

(١) الكتاب ٤/٧٧ .

(٢) الممتع ١/١٩٦ .

(٣) سيبويه : الكتاب ٤/٧٧ ، وقد استشهد له بقول حميد الهلالى :

فلمّا أتى عامان بعد انفصالِـه عن الضرع واحْلولى دِماثا يَرودُها

(٤) الممتع ١/١٩٧ .

(٥) الكتاب ٤/٧٨ .

(٦) الممتع ١/١٨٠ .

(٧) الكتاب ٤/٣٨ .

(٨) السابق ، الصفحة نفسها .

هذا فى المجرد ، وأما فى المزيد فانفرد اللازم بالأبنية التالية :

(انْفَعَلَ) قال سيبويه « فمن ذلك انفعلت ليس فى الكلام انفعلته نحو : انطلقت وانكمشت وانجردت وانسللت » [١]

(افْعَلَّ) قال المبرد « وهو فعل لا يتعدى الفاعل ، لأن أصل هذا الفعل إنما هو لما يحدث فى الفاعل نحو : احمرّ واعورّ » [٢] .

(افْعالَّ) نحو : اشهابَّ اسوادَّ [٣]

(تَفَعْلَلَ) قال المبرد « وذلك نحو : تدحرج وتسرهف ، وهذا مثال لا يتعدى لأنه فى معنى الانفعال ، وذلك قولك : دحرجته فتدحرج وسرهفته فتسرهف » [٤] .

(تَفَعْلَتَ) نحو : تعفرت [٥] .

---

(١) الكتاب ٤/٧٦ .

(٢) المقتضب ١/٧٦ .

(٣) الممتع ١/١٩٥ .

(٤) المقتضب ١/٨٦ .

(٥) الممتع ١/١٨١ .

(افْعَلَلَّ) نحو : اطمأن واقشعر [١] .

(افْعَنْلَلَ) نحو : اقعنسس واحرنجم [٢] .

(افْعَنْلى) نحو : احرنبى الديك [٣] .

قال سيبويه « وليس فى الكلام افعنللته وافْعَنْلَيْتُه ولا افْعالَلْتُه ولا افْعَلَلْته [٤] » .

وقد عدّ ابن جنى هذا البناء من المشترك بين المتعدى واللازم ، فقد جاء عنده الفعلان : اغرندى واسرندى متعديين واستشهد بقوله :

قَدْ جَعَلَ النُّعاسُ يَغْرَنْديني   أَدْفَعُهُ عَنّى وَيَسْرَنْديني [٥]

وقد نقل ابن عصفور قول ابن جنى هذا ، ورده مؤيدا قول سيبويه ، واتهم الرجز بأنه مصنوع متابعة لأبى بكر الزبيدى فى ذلك [٦] .

---

(١) الممتع ١٩٧/١ .

(٢) السابق ١٨٥/١ .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) الكتاب ٧٧/٤ .

(٥) المنصف ٨٦/١ ، والممتع فى التصريف ١٨٥/١ .

(٦) الممتع ١٨٥/١ - ١٨٦ .

٣ - أبنية أكثر ما تجىء لازمة :

جاء فى الممتع لابن عصفور « تَفَعْلَلَ ، وتَفَيْعَلَ وتَفَعْلى ، وتَفَعْنَلَ وتَفَوْعَلَ وتَمَفْعَلَ وتَفَعْوَلَ : أكثر ما تجىء غير متعدية لأنها مطاوعة للفعل الذى دخلت عليه التاء فى الغالب نحو : دحرجته فتدحرج ، ومدرعته فتمدرع . وكذلك باقيها فكان الغالب عليها - لذلك - عدم التعدى حتى تكون كـ (انفعل) » [١] . وقد مر بنا عد المبرد لتَفَعْلَلَ لازما .

٤ - أبنية الفعل المتعدى :

(فَعْنَلَ) يكون متعديا نحو قلنس [٢] .

(فَعْلَلَ) « ولا يكون إلا متعديا نحو جلببه وشملله ، إلا أن يكون رباعيا فإنه يكون متعديا وغير متعد » [٣] .

(يَفْعَلَ) « ولا يكون إلا متعديا نحو (يرنأ لحيته) » [٤] .

---

(١) الممتع ١٨١/١ .

(٢) الممتع ١٨١/١ .

(٣) السابق ١٨٠/١ .

(٤) السابق ١٨١/١ .

ثانيا : المجالات الدلالية :

وعلى نحو ما نظر النحويون فى بناء الفعل نظروا فى دلالته ، وقد حصر ابن السراج مجالات الفعل اللازم فى ثلاثة مجالات [(١)] :

١ – أفعال الخلقة ، قال : « أما الذى هو خلقه فنحو : اسودّ ، واحمرّ ، واعورّ ، واشهابّ ، وطال ، وما أشبه ذلك » .

٢ – « حركة للجسم فى ذاته وهيئة له » قال : « وأما حركة الجسم بغير ملاقاة لشىء آخر لشىء أخر فنحو : قام وقعد وسار وغار ، ألا ترى أن هذه الأفعال مصوغة لحركة الجسم وهيئته فى ذاته » .

٣ – أفعال النفس ، قال « وأما أفعال النفس التى لا تتعداها فنحو : كرُم ، وظرُف ، وفكر ، وغضِب ، وخبر ، وبطِر ، وملُح ، وحسُن ، وسمح ، وما أشبه ذلك » .

أما الفعل المتعدى « فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها ، وما أشبه ذلك من أفعال النفس وأفعال الحواس من الخمس ، كلها متعدية ملاقية نحو : نظَرت وشَممت وسمِعت

(١) ابن السراج . الأصول فى النحو ٢٠٣/١ .

وذُقت ولَمِست ، وجميع ما كان فى معانيهن فهو متعد » [(١)] .
ولا يكاد النحويون الذين عرضوا لمثل هذا يختلفون كثيرا عن طريقة ابن السراج [(٢)] .

ثالثا : قياس الفعل على مثله وضده :

ويعرف لزوم الفعل أو تعديه بقياسه على مثله ، فالفعل (دخل) لازم ، لأن مثله (غار) لازم ، قال ابن السراج : « و(دخلت) مثل (غرت) إذا أتيت الغور ، فإن وجب أن يكون (دخلت) متعديا وجب أن يتعدى (غرت) » [(٣)] .

(١) ابن السراج . الأصول فى النحو ٢٠٣/١ .

(٢) ذكر الفارسى أن أفعال الحواس كلها متعدية . انظر : الفارسى : الإيضاح العضدى ١٧٠ . وتابعه فى ذلك ابن بابشاذ الذى عد من أنواع الأفعال نوعا خامسا يتعدى إلى مفعول واحد ، وهى أفعال الحواس وما جرى مجراها (المقدمة المحسبة ٣٦٥) . ونجد عند ابن معط أن الأفعال اللازمة على ثلاث دلالات : خلقة نحو : احمرّ ، طال . وأفعال نفس غير ملابسة ، وحركة جسم غير مماسة نحو : مشى (الفصول الخمسون ١٧١) ونحو ذلك عند الشلوبينى : أفعال النفس التى لا تلابس غيرها : فرح ، اغتمّ . أفعال الجسم التى لا تلابس غيرها : قام قعد . أفعال الطبيعة والغريزة : شجع ، وجبن . (التوطئة ١٩٣) .

(٣) الأصول فى النحو ٢٠٤/١ .

وتابع الفارسى ابن السراج فى ذلك » [١] . وبيَّن الجرجانى فى (المقتصد) وجه الاستدلال بـ (مثل الفعل) فقال : « واللفظان الكائنان بمعنى واحد متى ثبت للآحدهما أمر معنوى وجب ثباته للآخر لا محالة ، إذ لا يتصور اتفاقهما فى المعنى مع الاختلاف فى شيء مما يعود إلى الحقيقة . والتعدى معنى فى الفعل ووصف لازم له فكيف يجوز أن يكون موجودا فى (دخلت) وغير موجود فى (غرت) الكائن بمعناه » [٢] .

وعلى نحو ما يستدل بمثل الفعل يستدل بضده ، يقول ابن السراج : « ودليل أخر أنك لا ترى فعلا من الأفعال يكون متعديا إلا كان مضاده متعديا ، وإن كان غير متعد كان مضاده غير متعد ، فمن ذلك : تحرك وسكن ، فتحرك غير متعد وسكن غير متعد ، وابيضّ واسودّ كلاهما غير متعد ، وخرج ضد دخل ، وخرج غير متعد ، فواجب أن يكون دخل غير متعد » [٣] .

وقبل أن ننتقل إلى ذكر ما بعد هذا ، نحب أن نذكر

(١) الإيضاح العضدى ١٧١ .

(٢) المقتصد ١/٦٠٠ .

(٣) الأصول فى النحو ١/٢٠٤ .

ملاحظة بسيطة وهى أن هذا متصل بالجانب الدلالى من القضية ، إذ يفترض هذا المعيار معرفة أفعال لازمة أو متعدية على وجه التحديد ، ويصلح هذا المعيار لمعرفة الأفعال المشتبه فيها أو التى تستخدم متعدية مرة ولازمة مرة وذلك فى السياق ، فقد يبعث هذا على الحيرة وعدم الجزم بأصل الفعل أهو التعدى أم اللزوم .

رابعا : السؤال عن الفعل :

ذكر ابن السراج : أن مما يميز به المتعدى من اللازم صيغة السؤال عن الفعل ، قال : « واعلم أن هذا إنما قيل له مفعول به ، لأنه لمّا قال القائل : ضرب ، وقتل ، قيل له : هذا الفعل بمن وقع ؟ فقال : بزيد أو بعمرو ، فهذا إنما يكون فى المتعدى نحو ما ذكرنا ، ولا يقال فيما لا يتعدى نحو : قام وقعد ، لا يقال هذا القيام بمن وقع ؟ ولا هذا القعود بمن حل ، إنما يقال : متى كان هذا القيام ؟ وفى أى وقت وأين كان ؟ وفى أى موضع ؟ » [١] .

خامسا : النقل بالهمزة :

وأضاف الفارسى أن الفعل يستدل على لزومه بنقله

(١) الأصول في النحو ١/٢٠٤ – ٢٠٥ .

بالهمزة ، فما يقبل النقل فهو اللازم [١] ، ورد الجرجانى هذا الاستدلال بقوله « وأما استدلال الشيخ أبى على بأنك تنقله بالهمزة فتقول : أدخلته وبحرف الجر تقول : دخلت به فليس له وجه لأن النقل بالهمزة يكون فى المتعدى وغير المتعدى » [٢] .

سادسا : مصدر الفعل :

يذهب النحويون إلى أن مصدر المتعدى يجىء على (فَعْل) واللازم على (فُعول) [٣] . عقد سيبويه بابا سماه « هذا بناء الأفعال التى هى أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها » قال فيه : « فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية :

---

(١) الإيضاح ١٧١ .

(٢) المقتصد ٦٠٢/١ .

(٣) للسهيلى تفسير طريف لمجىء مصدر المتعدى على (فَعْل) واللازم على (فُعول) والللازم على (فُعول) ، ومفاده أن اللازم ثقيل لأنه لزم مكانه فجعل له ما كثرت حركاته فأثقل بها ، والمتعدى خفيف فجعل له ما قلت حركاته . (نتائج الفكر ٣٢١) . ولاشك أن هذا القول الطريف لا يصح عده تفسيرا علميا للظاهرة ، فهو مثل جملة صالحة من الأقوال النحوية التى تحاول أن تفسر بعض الظواهر ذات الصفة الاعتباطية ، مثل ضم الفاعل ونصب المفعول ، وماشابه هذا .

على فعَل يفعُل ، وفعَل يفعِل ، وفعِل يفعَل . ويكون المصدر فَعْلا والاسم فاعلا » [١] .

هذا بالنسبة للمتعدى ، أما اللازم فقال عنه « وأما كل عمل لم يتعد إلى منصوب فإنه يكون فعله على ما ذكرنا فى الذى يتعدى ، ويكون الاسم فاعلا والمصدر يكون فُعولا » [٢] . ولكن الأفعال لا تلتزم بهذه القسمة ، فسيبويه يذكر أن من المتعدى ما قد يأتى على فُعول [٣] ، ومن اللازم ما يأتى على فَعْل ، قال : « وقد قالوا فى بعض مصادر هذا ، فجاءوا به على فَعْل كما جاءوا ببعض مصادر الأول على فُعول » [٤] .

ورغم هذا يستدل الفارسى بمجىء مصدر الفعل على (فُعول) على لزومه [٥] .

وقد تنبه الجرجانى إلى ما ذكره سيبويه ، فحاول أن يجد

---

(١) الكتاب ٥/٤ .

(٢) السابق ٩/٤ .

(٣) السابق ٥/٤ .

(٤) السابق ٩/٤ .

(٥) الإيضاح ١٧١ .

مخرجا لهذا الأمر حتى تسلم صحة الاستدلال ، فقال : وفُعول من مصادر غير المتعدى . فأما ما جاء من نحو جَحَدَه جُحودا ، وشَكَرَه شُكورا ، ولَزِمَه لُزوما ، ونَهَكَه المرض نُهوكا ، ووَرَدَه وُرودا . فشاذ كشذوذ فَعْل فيما لا يتعدى نحو : سَكَتَ سَكْتاً ، وهَدَأ هَدْأً ، وعَجِز عَجْزاً ، والشواذ لا يعمل عليها . وقد أتى فى بعض ذلك غير فُعول وهو الجَحْد ، والشُّكْر ، والنَّهْك . ولم يقل : دخلت الدار دَخْلا ، فقد دلّ هذا على أن دخلت موضوع على غير التعدى ، ولهذا قال فى ولجته : أن التقدير ولجت فيه ، لأجل أنه يقال : وُلوجاً » [١] .

وقد انتهت بعض الدراسات الحديثة التى أقيمت على الشعر الجاهلى ، إلى أن الواقع الوصفى لمصادره كشف أن المصادر التى جاءت على (فَعْل) تمثل المتعدى واللازم دون تقيد بسماع أو قياس ، وأيّدت الدراسة مذهب الفراء الذى يذهب فيه إلى أن الاستخدام اللهجى له دور فى مجىء المصدر على (فَعْل) أو (فُعول) فالأولى حجازية والثانية لنجد [٢] .

---

(١) المقتصد ١/٦٠٠ .

(٢) وسمية المنصور : أبنية المصدر فى الشعر الجاهلى ١٣٩ .

و(فَعْل) مصدر « كثير الشيوع فهو يستوعب جميع أبواب الفعل ، كما أنه يأتى من المتعدى واللازم ، وبهذا تكون قضية السماعى والقياسى قضية افتراضية ارتبطت بالقواعد التى وضعها النحاة ولم تحتكم إلى الواقع الوصفى للغة ، وحتى لا تنكسر قاعدتهم فى أن (فَعْل) المصدر القياسى فى المتعدى نجدهم يسلكون مسالك شتى فى تفسير ما جاء مخالفا » [١] .

وبمراجعة الملحق بأمثلة المصادر فى الشعر الجاهلى الذى تضمنته الدراسة المشار إليها آنفا ، وجدنا أن أمثلة ما جاء على فَعْل من المتعدى واللازم تكاد تكون متعادلة ، أما أمثلة ما جاء على (فُعول) من اللازم فتزيد على المتعدى ، وهذا ما قررته الدراسة أيضا حيث قالت الباحثة « وأما فى الشعر الجاهلى فقد كثرت فُعول فى اللازم » [٢] .

والذى نريد الانتهاء إليه ، أن هذا المعيار لا يكفى منفردا للدلالة على تعدى الفعل أو لزومه .

---

(١) وسمية المنصور : أبنية المصور فى الشعر الجاهلى ١٤٦ .

(٢) السابق ٢٠٢ .

سابعا : اسم المفعول :

ويمتاز المتعدى من اللازم بأن المتعدى « هو ما يصلح أن يبنى منه اسم المفعول » ، أما اللازم فهو « ما لا يصلح ذلك فيه » [١] . وذكر ابن مالك : أن المتعدى ما يصاغ منه اسم مفعول تام [٢] . ومفعول تام : « أى بغير حرف جر » [٣] .

ويمكن القول إن هذا المعيار وحده لا يكفى ، إذ بناء اسم مفعول تام أو غير تام ينطلق أساسا من تحديد تعدى الفعل أو لزومه ، أما من الناحية اللفظية البحتة فلا مانع من بناء اسم المفعول منهما ، تقول : مضروب ومجلوس ، ولكن الذى يمنع من استخدام (مجلوس) إلا مع حرف الجر معرفتك بلزوم الفعل ولا يقصد بالمعرفة : النظرية ، بل المقصود بها المهارة اللغوية المكتسبة .

ثامنا : ضمير النصب المتصل :

ذكر ابن مالك أن من مميزات المتعدى من اللازم صحة

(١) ابن عصفور : المقرب ١١٤ .
(٢) ابن مالك ، تسهيل الفوائد ٨٣ .
(٣) السيوطى : همع الهوامع ١٠/٥ .

أن يصل ضمير نصب بالفعل ، راجع إلى غير مصدر الفعل قال ابن مالك :

« عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ
هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْو عَمِلْ » [١]

قال المرادى : « وإنما احترز عن (هاء) المصدر لأنها تتصل بالمتعدى واللازم فليست عاملة لواحد منهما » ، أما ضمير ظرفى الزمان والمكان فإنه لا يتصل باللازم حتى ينصب توسعا نصب المفعول به ، أما المتصل بكان فى نحو : (كنته) فلم ينبه ابن مالك عليه لوضوحه ، وكان وأخواتها مشبهة بالمتعدى وربما أطلق على خبرها المفعول [٢] .

٣ - تقسيم الأفعال من حيث التعدى واللزوم :

لم يعن سيبويه ولا المبرد من بعده بأمر تقسيم الفعل من حيث التعدى واللزوم عناية المتأخرين من بعدهما ، وهذا راجع إلى حداثة الناحية التأليفية فى ذلك الوقت المبكر . وهذه الملاحظة

(١) ابن مالك . الألفية فى النحو والصرف ٢٧ .
(٢) المرادى . شرح الألفية ٤٥/٢ ، ٤٦ .

لا تقف عند قضية التعدى واللزوم وإنما تنسحب على كل القضايا اللغوية عندهما .

أفرد سيبويه لكل نوع من الأفعال بابا خاصا ، فجعل للازم بابا وللمتعدى إلى مفعول واحد بابا وهكذا ، ويسلك سيبويه مسلكا غريبا فى تسميته لهذه الأبواب أيضا ، حيث نجده يسمى باب الفعل اللازم على هذا النحو « باب الفاعل الذى لم يتعده فعله إلى مفعول » [1] . ولكن هذه الغرابة تنتهى إذا أدركنا أن سيبويه يريد أن يفرق بين الأفعال المبنية للمعلوم والأفعال المبنية للمجهول ، فمن أجل هذا جعل الأولى تحت الفاعل فقال « باب الفاعل » وجعل الثانية تحت « المفعول » لأن الفعل فى الأولى يكون مسنداً للفاعل ، وفى الثانية يكون مسنداً للمفعول . وقد سمى الفعل المبنى للمجهول فى الكتب النحوية بتسميتين : إما المبنى للمفعول أو المبنى لما لم يسم فاعله . ولذلك نجد سيبويه فى دراسة تعديه (كان) يجعل الباب تحت « الفعل » لأن « كان » لا لبس فيها فهى لا تبنى للمفعول ، لأنها لا يجوز الاقتصار على فاعلها كما يقول سيبويه .

(١) الكتاب ١/٣٣ .

ويمكن أن ننتهى من ملاحظتنا لحديث سيبويه عن الأفعال إلى أن هناك ثلاث مجموعات من الأفعال :

١ – مجموعة لم يصنفها سيبويه فى تعد أو لزوم وهى : أفعال الرجاء والشروع والمقاربة .

٢ – مجموعة الأفعال اللازمة .

٣ – مجموعة الأفعال المتعدية .

وسيبويه يذكر تحت المتعدى أقساما هى :

١ – المتعدى إلى واحد « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول » [1] .

٢ – المتعدى إلى اثنين « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثانى كما تعدى إلى الأول » [2] .

٣ – المتعدى إلى اثنين (مبتدأ وخبر) « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على

(١) السابق ١/٣٤ .

(٢) السابق ١/٣٧ .

أحد المفعولين دون الآخر » [١] .

٤ – المتعدى إلى ثلاثة « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين [٢] ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة » [٣] .

ثم يتناول سيبويه فى بابين الفعل المتعدى لمفعولين ولثلاثة بعد بنائه للمجهول فينتج عن ذلك :

١ – المتعدى لواحد « هذا باب المفعول الذى تعداه فعله إلى مفعول » [٤] .

---

(١) الكتاب ٣٩/١ .

(٢) هكذا جرى استخدام سيبويه وتابعه كثير من النحويين ، وقد لا يطمأن إلى هذه الصياغة لأن الجمع ليس للأشخاص وإنما هو للألفاظ فالمقصود بالمفعول اللفظ المنصوب فى الجملة موضع الدرس ، وليس الشخص فى الخارج فقولنا : أعلمت زيدا عمرا منطلقا ، لا نجد إذا بحثنا فى الخارج سوى شخصين زيد وعمرو ، ومن حيث المفعولية الحقيقية ليس ثمة سوى واحد هو (زيد) وعلى هذا يكون المراد بالمفعول اللفظ ، وعليه يجمع على مفعولات أو مفاعيل وليس على مفعولين . ونجد ابن مالك سماها ثلاثة مفاعيل (انظر التسهيل ٧٤) .

(٣) الكتاب ٤١/١ .

(٤) السابق ، الصفحة نفسها .

٢ – المتعدى إلى اثنين « هذا باب المفعول الذى تعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر » [١] .

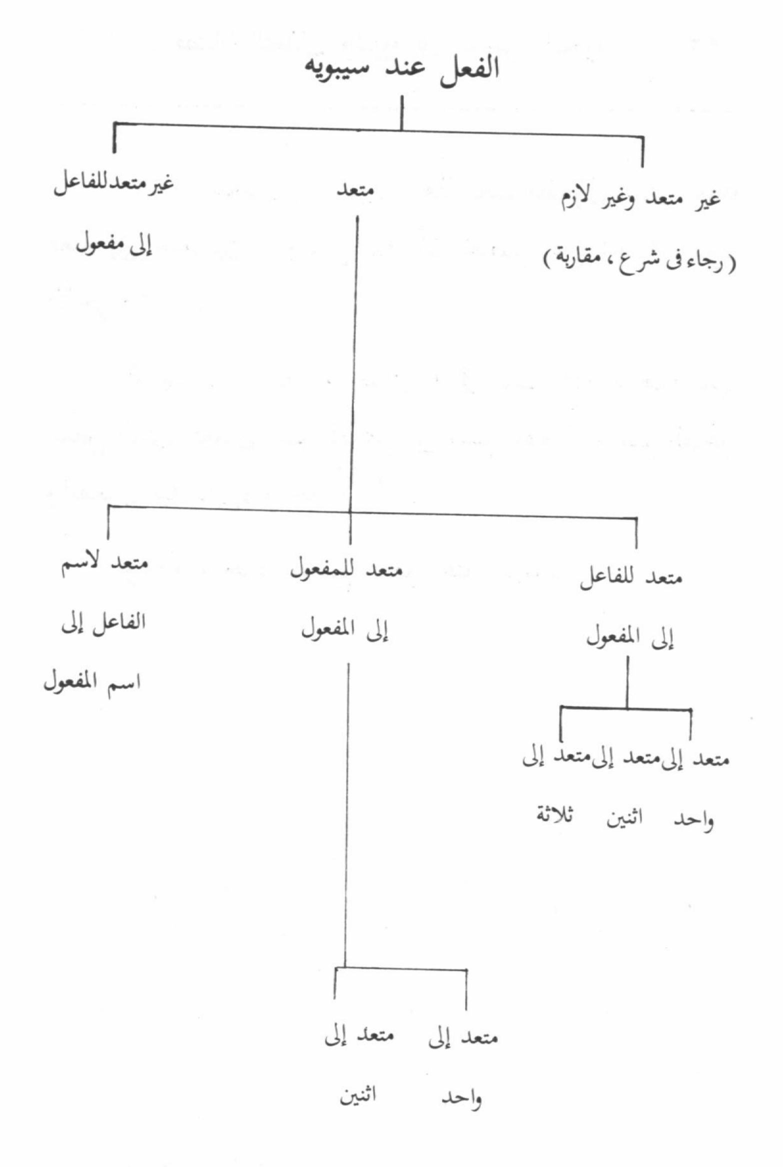
ثم يدرس « كان وأخواتها » فى باب اسمه « هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشىء واحد » [٢] .

وهذه شجرة بتقسيم الفعل عند سيبويه .

---

(١) الكتاب ٥٣/١ .

(٢) السابق ٤٥/١ .



شكل ١ (شجرة بتقسيم الفعل عند سيبويه)

ملاحظات :

١ – عدم وصف أفعال الرجاء والشروع والمقاربة بتعد أو لزوم .

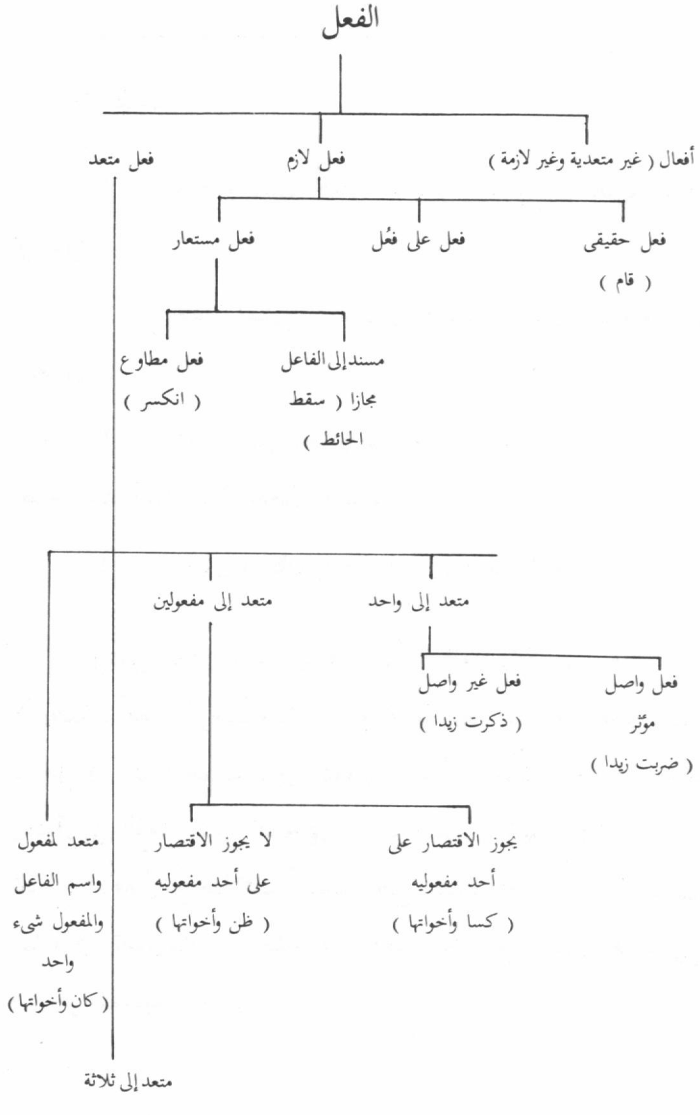
٢ – جعل المبنى للمجهول قسيما للمبنى للمعلوم فى التعدى .

٣ – إهمال المبنى للمجهول من المتعدى لواحد ، الذى يصير بعد البناء بلا مفعول منصوب .

٤ – إدخال (كان وأخواتها) فى جملة الأفعال المتعدية .

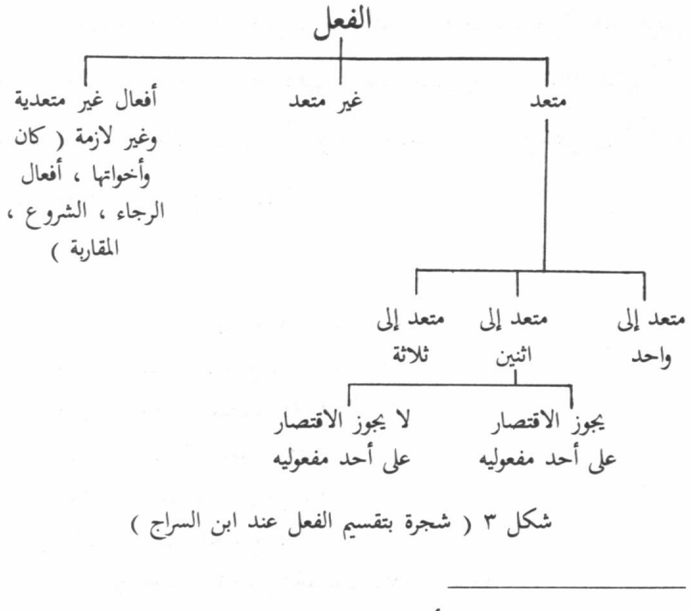
ويتفق المبرد مع سيبويه فى الشكل العام للتقسيم ، فهو مثله لا يصف أفعال الرجاء والشروع والمقاربة بتعد أو لزوم ، وهو أيضا يدخل (كان وأخواتها) فى التعدى ، ولكنه يختلف عنه فى أنه لم يتطرق إلى الفعل المبني للمجهول أثناء تصنيف الأفعال فى : « باب مخارج الأفعال واختلاف أحوالها وهى عشرة أنحاء » [(١)] ويختلف أيضا فى تقسيمات داخلية فى الفعل اللازم والمتعدى وفيما يلي مشجر بتقسيمات المبرد :

(١) المقتضب ١٨٧/٣ .



شكل ٢ (شجرة بتقسيم الفعل عند المبرد)

نأتى بعد هذا إلى ابن السراج [1] حيث نجد أن (كان وأخواتها) أخرجت من دائرة التعدى واللزوم ، وانضمت بذلك إلى أفعال الرجاء والشروع والمقاربة . لم يتابع المبرد فى تفريعات الفعل اللازم أما المتعدى فقسمه إلى ثلاثة أقسام على نحو تقسيمه عند سيبويه والمبرد ، وقسم (المتعدى إلى اثنين) إلى نوعين ما يجوز فيه الاقتصار على أحد مفعوليه ، وما لا يجوز فيه ذلك ، وفيما يلى شجرة بتقسيم الفعل عنده :



شكل ٣ (شجرة بتقسيم الفعل عند ابن السراج)



(١) ابن السراج : الأصول فى النحو ٢٠٢/١ – ٢٠٥ .

ويمكن أن نلاحظ الآتى :

١ – أن الشجرة تتسم بالبساطة النسبية بالقياس إلى السابقتين .

٢ – أنها قسمة ثلاثية كقسمة سيبويه والمبرد : متعد ، غير متعد ، لا يوصف بأيهما .

٣ – أن المتعدى إلى واحد لا يتضمن الفعل اللازم المعدى بحرف جر .

ويبدو أن هذه الصورة من التقسيم وجدت قبولا عند فريق من النحويين ، حيث نصادفهما عند الفارسى [١] والزبيدى [٢] والجرجانى [٣] والزمخشرى [٤] وابن الخشاب [٥] والمطرزى [٦] ، وابن معط [٧] وابن مالك [٨] .

---

(١) الفارسى : الإيضاح ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٣ .

(٢) الزبيدى : الواضح ٨ ، ١٠ ، ١٣ .

(٣) الجرجانى : المقتصد ٥٩٥/١ – ٥٩٦ .

(٤) الزمخشرى : المفصل ٢٥٧ .

(٥) ابن الخشاب : المرتجل ١١٧ – ١١٨ .

(٦) المطرزى : المصباح ٦٤ – ٦٥ .

(٧) ابن معط : الفصول الخمسون ١٧١ – ١٧٥ .

(٨) لم يرد التقسيم عنده جملة وإنما مفرقا فدرس المتعدى إلى مفعولين لا يجوز =

ولكن هذه القسمة تجد نوعا من التغير عند ابن جنى حيث ينظر إلى الأفعال المتعدية على أنها قسمان : قسم يتعدى بحرف جر وقسم يتعدى بنفسه [١] ، وتابعه فى ذلك ابن بابشاذ [٢] ، ونجد الشلوبينى يطلق على المتعدى بنفسه المتعدى المطلق ، أما المتعدى بحرف الجر فهو المقيد أى المتعدي بحرف جر [٣] . وعند ابن عصفور يبلغ التقسيم الثلاثى أوجه من حيث التفريعات [٤] . ونعرض الآن شجرتين تمثل الأولى متابعة النحويين لابن السراج كما يظهر ابن معط ، وتمثل الأخرى القسمة التى بلغت أوجها كما يظهر عند ابن عصفور وهذه أولا شجرة ابن معط :

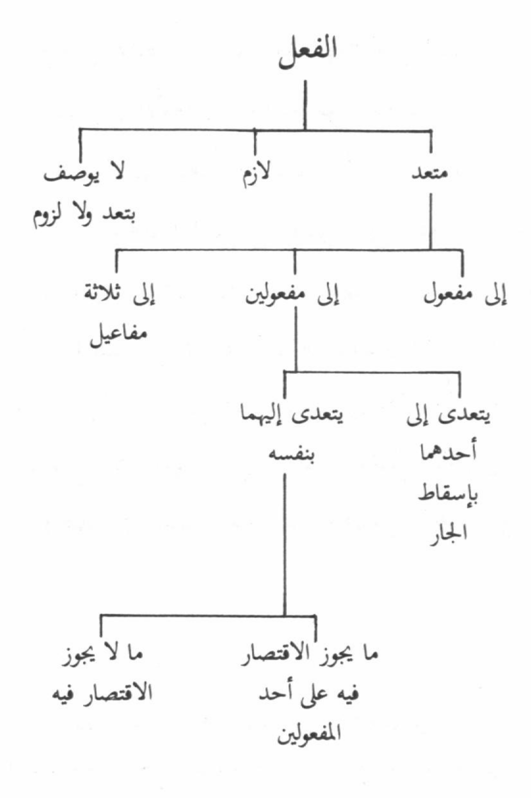
= الاقتصار على أحدهما والمتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فى « باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر الداخل عليهما « كان » والممتنع دخولهما عليهما لاشتمال المبتدأ على استفهام » التهسيل ٧٠ ، ٧٤ ، ودرس الفعل اللازم والمتعدى فى « باب تعدى الفعل ولزومه » التسهيل ٨٣ ، وذكر المتعدى إلى واحد وإلى اثنين . التسهيل ٨٤ .

(١) ابن جنى : اللمع ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) ابن بابشاذ : المقدمة المحسبة ٣٤٩ – ٣٦٣ .

(٣) الشلوبينى : التوطئة ١٩٣ .

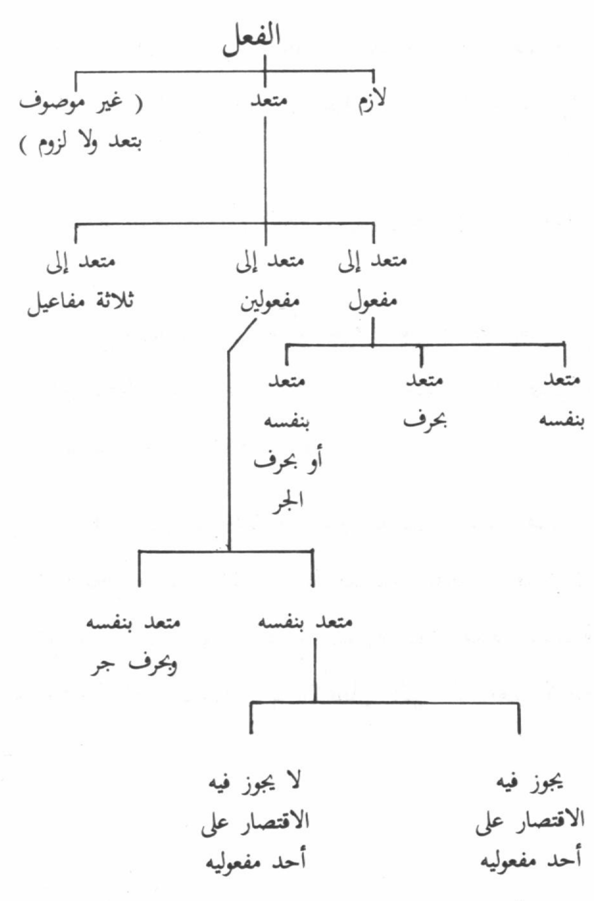
(٤) ابن عصفور : المقرب ١١٤ ، وشرح جمل الزجاجى ٢٩٩/١-٣٠٤ .



شكل ٤ (شجرة بتقسيم الفعل عند ابن معطى) [١] .

(١) الفصول الخمسون ١٧١ – ١٧٥ .

وهذه شجرة تقسيم الفعل عند ابن عصفور :



شكل ٥ (شجرة تقسيم الفعل عند ابن عصفور)

ملاحظات على شجرة ابن عصفور :

١ – القسمة ثلاثية .

٢ – تقسيم المتعدى إلى مفعول واحد على ثلاثة أقسام .

٣ – إدخال اللازم المعدى بحرف تحت المتعدى إلى مفعول .

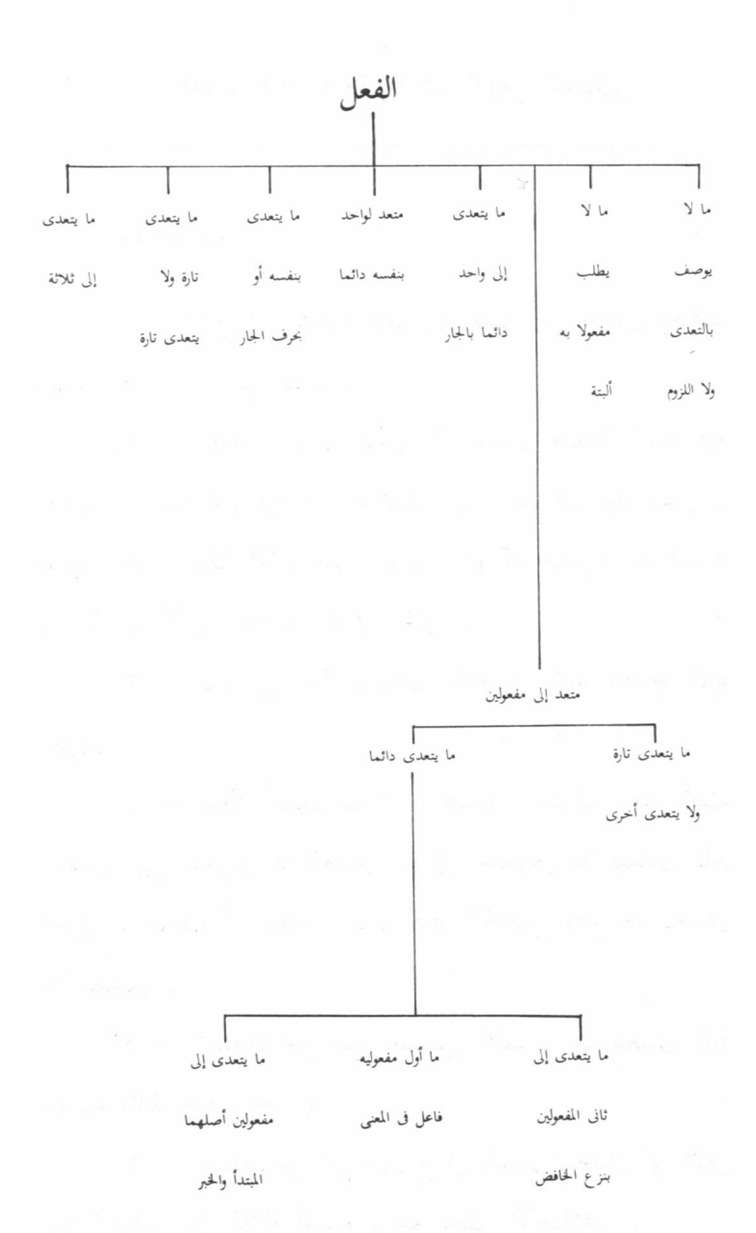
٤ – تفريع المتعدى إلى اثنين : إلى متعد بنفسه ومتعد بنفسه وبحرف الجر .

٥ – الفعل المتعدى بنفسه أو بحرف جر – ولا يعد ابن عصفور أحدهما متولدا من الآخر [1] – جعله لذلك قسيما للمتعدى بنفسه وللمتعدى بحرف الجر .

نأتى بعد هذا إلى ابن هشام الذى يصف عمله بقوله : « وقد قسمت الفعل بحسب المفعول به تقسيما بديعا ، فذكرت أنه سبعة أنواع » [2] ، وسوف نضع شجرة تبين هذه القسمة السباعية أو الثمانية إذا أضفنا إليها الأفعال التى لا تعد لازمة ولا متعدية .

(١) شرح الجمل ١/٣٠٠ .

(٢) شذور الذهب ٣٥٤ .



شكل ٦ (شجرة بتقسيم الأفعال عند ابن هشام)

ملاحظات :

١ – أهمل ابن هشام نمط : المتعدى إلى مفعول وبحرف جر . وقد ذكره ابن عصفور .

٢ – جعله القسم الأول لا يطلب مفعولا ألبتة فيه تحكم . فلسنا نجد فرقا فى السلوك بين : انصرف زيد بالمال ، ومررت بزيد ، فكلاهما يتعدى بالباء ، وهو قد جعل « انصرف » فى القسم الأول ، و« مرّ » فى الثانى .

٣ – تنبه إلى ما يوصف بالتعدى تارة واللزوم تارة أخرى .

٤ – هناك اضطراب فى التصنيف حيث جعل تحت المتعدى إلى مفعولين ما يتعدى تارة إلى مفعولين ولا يتعدى تارة أخرى ، فحقه أن يكون تحت النمط الخامس وهو ما يتعدى ولا يتعدى .

٥ – استفاد من ابن عصفور النمط (ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جر) .

٦ – استفاد من ابن السراج فى تقسيم المتعدى إلى اثنين تعديا دائما على ثلاثة أقسام ، مع بعض الاختلاف .

٧ – لم يقسم (المتعدى إلى مفعولين) إلى قسميه الشائعين عند النحويين وهما : ما يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه ، وما لايجوز الاقتصار على أحد مفعوليه .

ومهما يكن من أمر هذه القسمة التى تبدو متعددة فى ظاهرها فإنها ، فيما نظن ، يمكن أن ترتد إلى أربعة أقسام فقط ، وبهذا تكون قسمة رباعية فى مقابل القسمة الثلاثية التى شهدناها عند النحويين مثل ابن عصفور . وهذه القسمة الرباعية هى : ما لا يطلب مفعولا ، وما يتعدى ، ما لا يوصف بتعد أو لزوم ، ما يتعدى تارة وتارة لا يتعدى لا بنفسه ولا بحرف جر . ويذكر لنا السيوطى فى الهمع قسمة رباعية هى : « الفعل أربعة أقسام : لازم ، ومتعد ، وواسطة : لا يوصف بلزوم ولا تعد وهو الناقص : كان وكاد وأخواتهما ، وما يوصف بهما ، أى باللزوم والتعدى معا ، لاستعماله بالوجهين كشكر ونصح على الأصح فإنه يقال شكرته وشكرت له ، ونصحته ونصحت له ، ومثله : كلته وكلت له ، ووزنته ووزنت له ، وعددته وعددت له . ولما تساوى فيه الاستعمالان صار قسيما برأسه . ومنهم من أنكره وقال : أصله أن يستعمل بحرف الجر ، وكثر فيه الأصل والفرع ،

وصححه ابن عصفور [١] .

وواضح أن بين القسمتين اختلافاً ، فالسيوطى يلخص على وجه التقريب أقسام الفعل عند ابن عصفور ، ومحط الاختلاف هو القسم الرابع وهو الفعل الموصوف بالتعدى واللزوم ، فهناك اختلاف فى المفهوم فالفعل (شكر) عند ابن عصفور والسيوطى من الأفعال اللازمة المتعدية أو الموصوفة باللزوم والتعدى ، ولكن ابن هشام لا يمثل بمثل هذا الفعل وإنما يمثل بالفعل « فغر » يقال : فغر فوه ، وفغر زيد فاه [٢] . ويذهب ابن هشام إلى أن

(١) همع الهوامع ٩/٥ .

(٢) والفرق أيضا بين مثال ابن عصفور وابن هشام ، أن الأول يتعدى إلى المفعول بنفسه مرة وبحرف الجر مرة أخرى نحو : شكرت زيدا وشكرت لزيد . والمثال الثانى يكون الاسم معه مرة فاعلا ومرة مفعولا نحو : فغرفوه (فاعل) وفغر زيد فاه . والفرق الثانى أن الفعل (شكر) فى الأصل مما يتعدى إلى مفعولين يتعدى إلى أحدهما مباشرة وإلى الآخر بغير مباشرة تقول (شكرت لزيد عمله) وقد تقول على نحو إطلاق : (شكرت له) أى قمت بالشكر وبحذف حرف الجر : تقول : شكرت زيدا . أما فغر فهو مما يتعدى إلى مفعول واحد حيث تقول : فغر زيد فاه ، وقد يستخدم استخداما شبه انعكاسى حيث يكون التركيب المفترض : فغرفو زيد نفسه ؛ ثم يحذف المفعول لأنه الفاعل عينه فيقال : فغر فو زيد .

من الأفعال ما لا يتعدى ألبتة لا بنفسه ولا بحرف جر وهذا مذهب لم أصادفه عند غيره .

ولما نقلناه عن السيوطى أهمية خاصة ، فهو ينص على القسم الذى لا يوصف بتعد أو لزوم ، وهو القسم الذى يضم (كان وكاد وأخواتهما) .

أما النحويون عموما فهم لا يذكرون أثناء قسمتهم للفعل القسم الذى لا يوصف بتعد ولا لزوم ، ولذلك أضفناه إلى قسمتهم كل مرة .

* * *

المبحث الثانى : الفعل المتعدى :

١ – وسائل التعدى :

جدير بهذا المبحث أن ينضم إلى مبحث الاشتقاق بعامة وبوسائل توليد الألفاظ بعضها من بعض ، فوسائل التعدى ما هى إلا بيان لكيفيات يتم بها توليد لفظ جديد من لفظ سابق عليه من حيث اللفظ ، ويكون بعد ذلك نظيرا له من حيث الاستخدام . ونبه الأستاذ عباس حسن إلى أن هذه الوسائل متشابهة فى تعدية الفعل اللازم ، وتختلف فى أن كل واحدة تفيد مع التعدية معنى خاصا ، فواحدة تفيد جعل الفاعل مفعولا به كهمزة النقل ، وواحدة تفيد التكرار والتمهل كالتضعيف ، وثالثة قد تفيد المشاركة [١] ولكن هذا القول ليس على إطلاقه فهو مخالف لمذهب الجمهور ، قال السيوطى : « ادعى الجمهور أن معناهما أى الهمزة والتضعيف أو الهمزة والباء فى التعدية واحد ، فلا يفهم هذا التضعيف تكرارا ولا مبالغة ، ولا مصاحبة » [٢] .

---

(١) النحو الوافى ١٥٢/٢ .
(٢) همع الهوامع ١٦/٥ .

وقد تبين النحويون من هذه الوسائل :

أولا : التعدى بالهمزة :

يقول أبو على الفارسى : « الأفعال التى لا تتعدى إلى مفعول إذا نقلت بالهمزة تعدت إلى مفعول ، والمتعدية إلى مفعول إذا نقلت بالهمزة تعدت إلى مفعولين » [١] ومن قبل فرّق سيبويه من حيث المعنى بين صيغة اللازم « فَعَلَ » والمتعدى بالهمزة « أفعل » ومرد هذا الفرق إلى ما يطرأ على الصيغة من معنى التصيير يقول سيبويه : « تقول : دخل وخرج وجلس . فإذا أخبرت أن غيره صيّره إلى شيء من هذا قلت : أخرجه وأدخله وأجلسه .

وتقول فزِع وأفزعته ، وخاف ، وأخفته ، وجال وأجلته وجاء وأجأته ، فأكثر ما يكون على فَعَلَ إذا أردت أن غيره أدخله فى ذلك يبنى الفعل منه على أفعلت . ومن ذلك مكُث وأمكثته [٢] » .

---

(١) البغداديات ٣٤ ، وانظر الخصائص ٢١٤/٢ .
(٢) الكتاب ٥٥/٤ .

ومعنى الصيغة عند المبرد « الجعل » وهذا مستفاد من قول الخليل ، وهو أنك إذا قلت « أدخلته أردت جعلته داخلا » [١] ، يقول المبرد : « تقول خرج زيد فإذا فعل به ذلك غيره ، قلت : أخرجه عبد الله ، أى : جعله يخرج » [٢] وللعلاقة بين الصيغتين عنده تأصيل وتفريع « فإنهما (أفعلته) داخلة على فَعَلَ . تقول عطا يعطو إذا تناول ، وأعطيته أنا : ناولته ، فالأصل ذا ، وما كان من سواه فداخل عليه تقول : ألبسته فلبس وأطعمته فطعم » [٣] .

قد ذكرنا فى موضع أخر أن السهيلى حاول وضع ضابط لمعرفة ما ينقل من الأفعال ، وهذا الضابط هو حصول صفة فى الفاعل « لأنك إذا قلت : أفعلته فإنما معناه : جعلته على هذه الصفة . وقلما ينكسر هذا الأصل فى غير المتعدى إذا كان ثلاثيا نحو قعد وأقعدته ، وطال وأطلته ، وأما المتعدى فمنه ما يحصل للفاعل منه صفة فى نفسه ولا يكون اعتماده فى الثانى على المفعول فيجوز نقله ، مثل : طعِم زيد الخبز وأطعمته ، وكذلك جرِع الماء

(١) الكتاب ٥٦/٤ .

(٢) المقتضب ١٠٤/٢ .

(٣) السابق ١٠٥/٢ .

وأجرعته ، وكذلك بلع وشمَّ وسمِع لأنها كلها يحصل منها للفاعل صفة فى نفسه غير خارجة عنه ، ولذلك جاءت أو أكثرها على فعِل مشابه لباب : فزِع وحذِر وحزِن ومرِض . إلى غير ذلك مما له أثر فى باطن الفاعل وغموض معنى فيه ، ومن هذا النحو : لِبس الثوبَ وألبسه إياه ، لأن الفعل – وإن كان متعديا – فحاصل معناه فى نفس الفاعل ، كأنه لم يفعل بالثوب شيئا وإنما فعل بنفسه ، ولذلك جاء على فعِل فى مقابلة « تعرى » [١] ، وأورد أمثلة للأفعال التى لا تنقل فقال « وأما أكل وأخذ وضرب فلا تنقل ، لأن الفعل واقع بالمفعول ، ظاهر أثره فيه غير حاصل فى الفاعل منه صفة ، فلا تقول : أضربت زيدا عمرا ، ولا أقتلته خالدا ، لأنك لم تجعله على صفة فى نفسه كما تقدم » [٢] .

ولكن ثمة بعض الأفعال التى احتاج السهيلى إلى تخريجها مثل ذلك « كسِيَ » على « فعِل » فهو لم يعد بالهمزة كما عدى « لبِس » ، ويفسر السهيلى ذلك بأن الكسوة ستر للعورة ،

(١) نتائج الفكر ٣٢٧ .

(٢) السابق ٣٢٨ .

ولذلك جاء على وزن سترته وحجبته [١] ولكن هذين الفعلين لا يقابلهما فعلان لازمان كما يقابل « كسا » المتعدى ، الفعل « كسِيَ » اللازم . ولعل تعدى الأفعال لا يأخذ منحى واحدا فهذا الفعل عند ابن جنى منقول بدون همزة التعدية [٢] وسوف نأتى إلى ذكر ذلك فى موضعه .

ومن هذه الأفعال الفعل « أعطى » ، ولكى يستقيم له منهجه نفى أن يكون « أعطى » بمعنى أخذ فهو يفسر : أعطيت زيدا درهما بـ : جعلته عاطيا له [٣] . وقاس عليه (أنلت) المنقولة من (نال) المتعدية ، لأنه « لا ينبىء إلا عن وصول إلى المفعول دون تأثير فيه ولا وقوع ظاهر به ، ألا ترى إلى قوله سبحانه ﴿ لَن يَنَالَ اللهَ لُحُومُهَا ﴾ ، ولو كان فعلا مؤثرا فى مفعول لم يجز هذا إنما هو منبىء عن الوصول فقط » [٤] .

واختلف فى التعدى بالهمزة من حيث السماع والقياس ،

---

(١) نتائج الفكر ٣٢٨ .

(٢) الخصائص ٢/٢١٤ .

(٣) نتائج الفكر ٣٢٨ .

(٤) السابق ، الصفحة نفسها . والآية (٣٧ - الحج) .

وقد أورد لنا السيوطى أقوال النحويين فى ذلك : [١]

١ - أنه سماعى فى اللازم والمتعدى وعليه المبرد .

٢ - قياسى فيهما ، وعليه الأخفش والفارسى . ولذا نجد الاستخدام عند الفارسى « أضربت زيدا عمرا » [٢] .

٣ - قال سيبويه : قياس فى اللازم سماع فى المتعدى [٣] .

٤ - قياسى مطلقا فى غير باب علم وعليه أبو عمرو .

٥ - قياسى فيما يحدث الفعلية أى يكسب فاعله صفة من نفسه لم تكن فيه قبل الفعل نحو : قام ، وقعد ، فيقال : أقمته وأقعدته ، أى جعلته على هذه الصفة . سماع فيما ليس كذلك نحو : أشربت زيدا ماءً فلا يقاس عليه : أذبحته الكبش ، أى :

---

(١) همع الهوامع ٥/١٤ .

(٢) الإيضاح ١٧٣ .

(٣) وإلى ذلك ذهب مجمع اللغة العربية . انظر : مجلة المجمع ١/٢٣٠ .

(٤) فى همع الهوامع بتحقيق عبد العال سالم مكرم ٥/١٤ ، وفى النسخة المطبوعة بعناية النعسانى ٢/٨٢ (اشتريت زيدا ما) وأحسب أن هناك تصحيفا ، ولعل صحته : أشربت زيدا ماءً . والفعل (شرب) ينقل بالهمزة فتقول : أشربته . انظر : اللسان مادة (شرب) . أما (اشترى) فهو على (افتعل) وليس على (أفعل) .

جعلته يذبحه ، لأنه الفاعل له يصير على هيئة لم يكن عليها . وهذا ما عليه السهيلى فهو يقول : « فلا تقول أضربت زيدا عمرا ولا أقتلته خالدا لأنك لا تجعله على صفة فى نفسه » [١] .

ثانيا : التعدى بالتضعيف :

ويتعدى الفعل بالتضعيف تضعيف العين ، كما تعدى بالهمزة قال سيبويه « وقد يجيء الشيء على فعلت فيشرك أفعلت ، كما أنهما قد يشتركان فى غير هذا وذلك قولك فرِح وفرّحته ، وإن شئت أفرحته . وغرم وغرمته ، وأغرمته إن شئت كما تقول : فزّعته وأفزعته .

وتقول ملُح وملّحته ، وسمعنا من العرب من يقول : أملحته ، كما تقول : أفزعته . وقالوا : ظرُف وظرّفته ، ونبُل ونبّلته ، ولا يستنكر أفعلت فيهما ، ولكن هذا أكثر واستغنى به .

ومثل لذلك سيبويه بأمثلة أخرى مثل : أفرحت وفرحت أنزلت ونزلت ، وكثرهم وأكثرهم وقللهم وأقلهم [٢] . وقال فى

(١) نتائج الفكر ٣٢٨ .
(٢) الكتاب ٥٦/٤ .

موضع أخر : « وقالوا : أسقيته فى معنى سقّيته ، فدخلت على فعّلت كما تدخل فعّلت عليها ، يعنى فى فرّحت ونحوها » [١] . وظاهر مذهب سيبويه أن بعض الأفعال يعدى بالهمزة ويجوز تعديته بالتضعيف مثل (فزِع بالهمز أفزعته) ويجوز (فزّعته) ، ومن الأفعال ما يعدى بالتضعيف ويجوز تعديته بالهمزة مثل الفعل (فرِح بالتضعيف فرّحته) ويجوز أيضا (أفرحته) . ويفهم أن (فعّل) قد يغنى عن (أفعل) .

ولا يظهر فى هذه الأمثلة شيء من الاختلاف الدلالى بين تعدية الفعل بالهمزة وتعديته بالتضعيف ، ولكن الاستخدام اللغوى ربما فرق بين التعديتين ، فاستفاد من كل صيغة لتعبر عن دلالة مختلفة .

عبر عن ذلك سيبويه قال : « وقد يجيء فعّلت وأفعلت فى معنى واحد مشتركين كما جاء فيما صيرته فاعلا ونحوه ، وذلك وعّزت إليه وأوعزت إليه ، وخبّرت وأخبرت ، وسمّيت وأسميت . وقد يجيئان مفترقين ، مثل علّمته وأعلمته ، فعلّمت : أدبت ،

(١) الكتاب ٥٨/٤ .

وأعلمت : آذنت وآذنت : علمت ، وأذّنت : النداء ، والتصويت بإعلان ، وبعض العرب يجرى أذّنت وآذنت مجرى سمّيت وأسميت » (١) .

وقال فى موضع أخر « وكان أبو عمرو أيضا يفرق بين نزّلت وأنزلت » (٢) وذكر ابن قتيبة أن الكسائى يفرق بينهما (٣) . وجاء فى الهمع ما يفيد أن بين التعدى بالهمزة والتعدى بالتضعيف فرقا ، قال السيوطى « وادعى الزمخشرى ومن وافقه أن بين التعديتين فرقا ، وأن التعدية بالهمزة لا تدل على تكرير ، وبالتضعيف تدل عليه . ورُدّ بقوله تعالى ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ﴾ (٤) الآية . وهو إشارة إلى قوله ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ آيَاتِنَا ﴾ (٥) وهى آية واحدة (٦) ، وبقوله : ﴿ لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ

(١) الكتاب ٤/٦٢ .
(٢) السابق ٤/٦٣ .
(٣) أدب الكاتب ٤٨٧ .
(٤) ١٤٠ – النساء .
(٥) ٦٨ – الأنعام .
(٦) همع الهوامع ٥/١٦ .

ٱلْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ (١) .

ومن المحدثين من درس صيغتى « فعل وأفعل » فى القرآن (٢) وهو يسمى الأولى يقينية Factitive والثانية سببية Causative ويتلخص الفرق بينهما فى أربع نقاط :

١ – ينقل الفاعل فى (F) الشىء دون أن يتم تعاون الشىء نفسه إلى وضع أو حال جديد . أما الفاعل فى (C) فيجعل المفعول فاعلًا فعليا للعمل أو الحدث .

٢ – يعبر فى الفعل اليقينى (F) عن نمط لحظى (أو على الأقل غير دائم) من الحدث ، ولكن السببى (C) نمط دائم .

٣ – الفاعل فى اليقينى (F) يحدث على أنه عادة ، أما فى السببى (C) فيحدث على أنه مناسبة عارضة .

٤ – الحدث فى اليقينى (F) بالنسبة للمفعول حادثة ولكنه مع (C) فهو أساسى .

(١) ٣٢ – الفرقان ، همع الهوامع ٥/١٦ .
(٢) F . Leemhuis . The D and H Stems in Koranic Arabic , P . 20 - 21 .

ثالثا : المتعدى ببناء الفعل على فاعل :

جاء فى الشافية « وفاعل لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا ، فيجىء العكس ضمنا نحو ضاربته وشاركته ، ومن ثم جاء غير المتعدى متعديا نحو كارمته وشاعرته ، والمتعدى إلى واحد مغاير للفاعل متعديا إلى اثنين نحو جاذبته الثوب بخلاف شاتمته » [١] ويفهم من شرح الجاربردى أن « فاعل » تدل على حدوث الفعل من طرفين وينسب الحدث إلى أحدهما صراحة بإسناد الفعل إليه ، أما نسبته إلى الثانى فإنما تكون متضمنة ، فقولك ضارب زيد عمرا فيه نسبة للضرب إلى زيد متعلقا بعمرو نسبة صريحة ، وفيه نسبة للضرب إلى عمرو متعلقا بزيد نسبة متضمنة ، ومن أجل التعلق بآخر فإن غير المتعدى إذا نقل إلى فاعل جاء متعديا نحو كارمته فإن أصله لازم وقد تعدى بعد نقله . والمتعدى إلى مفعول واحد إن لم يصلح مفعوله لمشاركة الفاعل فى المفاعلة فإنه لابد من الإتيان له بمفعول مشارك لفاعله وبذا يصير الفعل متعديا إلى مفعولين نحو : جاذبته الثوب ، فإن مفعول جذب وهو الثوب لا يصلح لمشاركة

(١) مجموعة الشافية ٤٧/١ – ٤٨ .

الفاعل . أما فى حالة صلاحيته فيكتفى به ، ويظل الفعل متعديا إلى مفعول واحد نحو : شاتمت زيدا [١] .

رابعا : بناء الفعل على استفعل :

جاء فى الممتع « استفعل : تكون متعدية وغير متعدية . فالمتعدية نحو (استحسنت الشىء) وغير المتعدية نحو (استقدم) و(استأخر) . وتكون مبنية من فعل متعد وغير متعد . فالمبنية من متعد نحو (استعصم) و(استعلم) هما مبنيان من (عصم) و(علم) . والمبنية من غير المتعدى نحو : (استحسن) و(استقبح) هما مبنيان من (حسن) و(قبح) » [٢] .

خامسا : بناء الفعل على وزن المغالبة :

مر بنا أن (فاعل) يدل على المشاركة وهذا هو معنى قول سيبويه « اعلم أنك إذا قلت فاعلته ، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت (فاعلته) » [٣] . ويبنى

(١) مجموعة الشافية ٤٧/١ – ٤٨ .

(٢) الممتع فى التصريف ١٩٤/١ .

(٣) الكتاب ٦٨/٤ .

على هذا البناء من الأفعال ما أصولها متعدية أو لازمة مثل (ضارب) من المتعدى (ضَرَبَ) و(كارم) من اللازم (كَرُم) .

فإذا أريد التعبير عن غلبة الفاعل « فالغالب من ذا يقع على فعَل يَفْعُل » [١] وقد كان تعبير سيبويه عن ذلك قوله : « فإذا كنت أنت فعلت قلت : كارمنى فكَرمته ، واعلم أن يَفْعَل من هذا الباب على مثال يَخرُج » [٢] . واستثنى سيبويه بعض الأفعال قال « إلا ما كان من الياء مثل رميت وبعت ، وما كان من باب وعد فإن ذلك لا يكون إلا على أفعِله ، لأنه « يختلف ولا يجيء إلا على يَفْعِل » . ويذهب إلى أن هذا البناء لا يطرد فى كل فعل ، قال : « وليس فى كل شيء يكون هذا . ألا ترى أنك لا تقول : نازعنى فنزعته ، استُغنى عنها بغلبته وأشباه ذلك » [٣] .

وربما جاء المضارع على (يَفعَل) ، جاء فى الخصائص « وحكى الكسائى : فاخرنى ففخِرْتُه أفخرَهُ – بفتح الخاء – وحكاها أبو زيد أَفْخُره – بالضم » [٤] واستغرب ابن جنى إجماع

(١) المقتضب ٢/١٠٥ .
(٢) الكتاب ٤/٦٨ .
(٣) السابق ، الصفحة نفسها .
(٤) الخصائص ٢/٢٢٣ .

العرب على مجيء عين مضارعة فعلته إذا كان من فاعلنى مضمومة ألبتة [١] .

ووجه الاستغراب هو خص المضارع بالضم . والقياس عنده مجيء مضارع فعل المتعدى بالكسر نحو ضَرب يضرِب . وذلك أنه يذهب إلى أنهم بنوا مضارع ما ماضيه على فعَل على يفعُل ويفعِل ، لأن كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة للفتحة ، وهو يرى أن (يفعُل) فيما ماضيه فعل فى غير المتعدى أقيس من يفعِل ، فضرب يضرِب أقيس من قتَل يقتُل ، وقعَد يقعُد أقيس من جلَس يجلِس ، والسبب عنده أن يفعُل إنما هى فى الأصل لما لا يتعدى ، نحو كرُم يكرُم [٢] . فكان الأولى – مادام هناك إمكانان – اختيار ما يقتضيه القياس فى مضارع فعَل وهو يفعِل [٣] .

وعلة ذلك عنده « أن هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة ،

(١) الخصائص ٢/٢٢٣ .
(٢) السابق ١/٣٧٩ .
(٣) السابق ٢/٢٢٤ .

فدخله بذلك معنى الطبيعة والنحيزة التى تغلب ولا تغلب ، وتلازم ولا تفارق . وتلك الأفعال بابها فعُل : يفعُل ، نحو فقُه يفقُه إذا أجاد الفقه ، وعلُم يعلُم إذا أجاد العلم . وروينا عن أحمد بن يحيى عن الكوفيين ضرُبت اليد يدُه ، على وجه المبالغة » ثم قال « فلما كان قولهم كارمنى فكرمته أكرُمه وبابه صائر إلى معنى فعُلت أفعُل أتاه الضم من هناك » (١) . وأثار ابن جنى سؤالا فى هذا المقام وأجاب عليه فقال : « فإن قلت فهلا لما دخله هذا المعنى تمموا فيه الشبه ، فقالوا ضرُبته أضرُبه ، وفخُرْته أفخُره ونحو ذلك ؟ قيل : منع من ذلك أن فعُلت لا يتعدى إلى المفعول به أبدا ، ويفعُل قد يكون فى المتعدى كما يكون فى غيره » (٢) .

وزعم عباس حسن أن المجمع قرر قياسية هذا البناء اعتمادا على كثرة ما سمع منه واعتمادا على قول ابن جنى . ولم نجد للمجمع قرارا فى الموضع الذى نص عليه من مجلة المجمع (٣) .

(١) الخصائص ٢٢٥/٢ .

(٢) السابق ٢٢٥/٢ .

(٣) مجلة المجمع جزء (٢) ص ٢٢٦ وانظر عباس حسن : النحو الوافى ١٦٤/٢ .

سادسا : التعدى بدون همزة :

يشير سيبويه إلى بعض الأفعال اللازمة التى جاء المتعدى منها على المجرد حيث لم ينقل بالهمزة أو التضعيف من أدوات النقل قال « وتقول : فتَن الرجلُ وفتَنْتُه ، وحزِن وحزَنته ، ورجَع ورَجعته » وذكر قولا للخليل مفاده أن هذه الصيغة تختلف عن الصيغة المنقولة من حيث الدلالة قال « وزعم الخليل أنك حيث قلت فتَنْتُه وحزَنْتُه لم ترد أن تقول : جعلته حزينا وجعلته فاتنا ، كما أنك حين قلت : أدخلته أردت جعلته داخلا ، ولكنك أردت أن تقول : جعلت فيه حزنا وفتنة ، فقلت فتنته كما قلت كحلته ، أى جعلت فيه كحلا ، ودهنته جعلت فيه دهنا ، فجئت بفعلته على حدة ولم ترد بفعلته ههنا تغيير قوله حزِن وفتَن . ولو أردت ذلك لقلت أحزنته وأفتنته . وفتن من فتنته كحزن من حزنته » (١) . ويروى سيبويه استخدام هذه الأفعال منقولة قال « وقال بعض العرب : أفتنت الرجل ، وأحزنته وأرجعته وأعورت عينه ،

(١) الكتاب ٥٦/٤ .

أرادوا جعلته حزينا وفاتنا ، فغيروا فعل كما فعلوا ذلك فى الباب الأول » [١] .

ويذهب المبرد إلى أن أمثال هذه الأفعال إنما تعدى على حذف الزوائد قال « فأما طرحت البئر وطرحتها ، وغاض الماء وغضته ، وكسب زيد درهما وكسبه – فهو على هذا بحذف الزوائد » [٢] .

أما ابن جنى فله رأى أكثر وضوحا وهو ذهابه إلى أن بعض الأفعال تنقل بالمثال لا بالهمزة يقول ابن جنى « فأما كسِىَ زيد ثوبا ، وكسوته ثوبا ، فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نقل بالمثال ، ألا تراه نقل من فعِل إلى فعَل . وإنما جاز نقله بفعَل لما كان فعَل وأفعل كثيرا ما يعتقبان على المعنى الواحد نحو جدَّ فى الأمر وأجد وصددته عن كذا وأصددته وقصر عن الشىء وأقصر وسحته الله وأسحته ونحو ذلك . فلما كانت فعَل وأفعل على ما ذكرنا من الاعتقاب والتعاوض ، ونقل بأفعل نقل أيضا فعِل بفعَل ، نحو كسِى وكسَوته ، وشتِرت عينه وشتَرتها

(١) الكتاب ٥٧/٤ .

(٢) المقتضب ١٠٥/٢ .

عينه وعُرته ، ونحو ذلك » [١] . وستجد هذه القضية مزيدا من البحث فى مكانه إن شاء الله .

سابعا : التعدى بالتضمين :

عد الأشمونى التضمين مما يصير به اللازم متعديا ومثل لذلك بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾ [٢٣٥ – البقرة] « أى : لا تنووا ، لأن عزم لا يتعدى إلا بعلى ، تقول عزمت على كذا ، لا عزمت كذا ومنه رحبتكم الطاعة ، وطلع بشر اليمن ، أى وسعتكم وبلغ اليمن » [٢] .

وسنقف عند التضمين فى موضع آخر إن شاء الله .

ثامنا : التعدى بحرف الجر :

نفهم من بعض أقوال سيبويه أن الفعل اللازم يتعدى بحرف الجر ، ولذلك فالاسم المجرور فى موضع نصب ، يقول سيبويه : « وإذا قلت : مررت بزيد وعمرا مررت به ، نصبت

(١) الخصائص ٢١٤/٢ .

(٢) شرح الأشمونى ٢٠٠/١ .

وكان الوجه ، لأنك بدأت بالفعل ولم تبتدىء اسما تبنيه عليه ، ولكنك قلت : فعلت ثم بنيت عليه المفعول **وإن كان الفعل لا يصل إليه إلا بحرف الإضافة** ، فكأنك قلت : مررت زيدا . ولولا أنه كذلك ما كان وجه الكلام زيدا مررت به ، وقمت وعمرا مررت به ونحو ذلك قولك خشنت بصدره ، فالصدر فى موضع نصب وقد عملت الباء » [١] .

وثمة خلاف بين النحويين حول تعدى الفعل بالهمزة وحرف الجر خصوصا – الباء – فمن النحويين من يذهب إلى أن التعديتين متساويتان من حيث المعنى ، ومنهم من يذهب إلى أن ثمة خلافا من حيث المعنى .

أما سيبويه فالذى يفهم من قوله أن التعدى بالحرف كالتعدى بالهمزة ، ، فلذا قد يجتزأ بالحرف عنه قال سيبويه : « وتقول غفلت ، أى صرت غافلا ، وأغفلت إذا أجزت أنك تركت شيئا ووصلت غفلتك إليه . وإن شئت قلت : غفل عنه فاجتزأت بعنه عن أغفلته ، لأنك إذا قلت عنه فقد أجزت

(١) الكتاب ٩٢/١ .

بالذى وصلت غفلتك إليه . ومثل هذا : لطف به وألطف غيره ، ولطف به كغفل عنه ، وألطفه كأغفله » [١] .

ويصرح ابن فارس بأن باء التعدية فى مثل ذهبت به بمعنى « أذهبته » [٢] ويذهب ابن بابشاذ إلى أن المثال المشهور « مررت بزيد » هو فى مقابلة أمررت زيدا [٣] . منصرفا عن المعنى الآخر لهذا المثال وهو ألصقت مرورى بزيد ، أى : أن معنى الاصطحاب غير مفهوم هنا ، ولعل الذى دعاه إلى قول ذلك هو الإيمان الشديد بتساوى المعنى فى التعديتين : الهمزية والبائية .

ينسب ابن عصفور إلى المبرد [٤] التفريق من حيث المعنى بين الهمزة والباء يقول ابن عصفور « وهى عندنا بمعنى الهمزة خلافا للمبرد ، فإنه يفرق بينهما فى المعنى ، فإذا قلت : أقمت زيدا ، فالمعنى جعلته يقوم ولا يلزمك أن تقوم معه ، وإذا قلت : قمت بزيد فالمعنى جعلته يقوم وقمت معه ، فما بعد الباء يشترك عنده مع

(١) الكتاب ٦٢/٤ .

(٢) الصاحبى ١٠٦ .

(٣) المقدمة المحسبة ٣٦٨ – ٣٦٩ .

(٤) وينسب المرادى هذا أيضا إلى المبرد والسهيلي . انظر : الجنى الدانى ٣٨ .

الفاعل فعله . وليس كذلك المفعول المنقول بالهمزة » [١] .

ويخالف الفارسى مذهب المبرد ويورد من الشواهد ما يعده الجرجانى رداً على مخالفه ، وأفاض الجرجانى فى بسط القضية والاحتجاج لها ، فبدأ بأن ذكر أن للتعدى بالباء فى نحو « ذهبت بزيد » وجهين : أحدهما : أن تريد أنك صاحبته [٢] واستشهد بقول امرىء القيس :

خَلِيلَيَّ مُرّا بى عَلى أمِّ جُنْدبِ نُقَضِّ لُباناتِ الفؤادِ المُعَذَّبِ

والثانى : أنك لا تكون صاحبته وإنما نحيته وأزلته عن مكانه [٣] ، ثم ذكر الآية التى استشهد بها أبو على الفارسى وهى قوله تعالى : ﴿ يَكَادُ سَنا بَرقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصٰرِ ﴾ [النور - ٤٣] ثم قال : إن الأبصار ليست أشخاصا ولا البرق كذلك ، ولذلك يمتنع تصور المصاحبة ، وإنما المعنى أن البرق يكاد يزيل نور البصر . وعليه « فلا فصل بين أن تقول : ذهب ببصره ، وبين أن تقول : أذهب بصره ، وإذا كان الأمر على هذا ثبت أن الباء والهمزة بمنزلة

(١) شرح جمل الزجاجى ٤٩٣/١ .
(٢) المقتصد ٥٩٢/١ .
(٣) السابق ٥٩٣/١ .

واحدة ، وأن المصاحبة لا تجب فى واحد منهما ، فكما أنك إذا قلت أذهبت زيدا لم يجب أن تكون صاحبته كذلك إذا قلت : ذهبت بزيد ، وإنما ذلك على الجواز فى الموضعين » . ثم ذكر أن أبا على قد أورد الآية ردا على مخالفيه ثم ذكر الرأى المخالف فقال : « إن الباء توجب المصاحبة وأنك لا تقول : ذهبت بزيد حتى تكون صحبته ، لأجل أنه لو كان يوجب المصاحبة لوجب أن لا يجىء فيما يستحيل فيه ذلك ، ألا ترى أنك لا تقدر على أن تقول : إن البصر صاحب البرق . فإن قلت إن المعنى أن البرق يزول فيزول معه الإبصار حتى كأنهما يتصاحبان على المجاز ، فالجواب : أن هذا يبطل بقولهم : ذهبت الشمس ببصره ، لأنه يعلم أن البصر مع بقاء الشمس زال وأنهما لم يتصاحبا فى الانقطاع ، ولو كان الأمر على هذا لوجب أن لا يقال : ذهب البرق ببصره ، إلا بعد أن يزول البرق والبصر فى زمان واحد . وهذا تعسف بارد » [١] . ثم ذكر الآية الأخرى وهى قوله تعالى : ﴿ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوٓأُ بِالْعُصْبَةِ ﴾ [القصص - ٧٦] ثم قال « فقوله ناءت العصبة بمنزلة قولك : ثقلت فى نهوضها ، وإذا قلت : ناءت

(١) المقتصد ٥٩٣/١ .

المفاتيح بالعصبة ، كان بمنزلة قولك أثقلتهم ، فهو مثل قولك ذهبت الشمس ببصره وأذهبته » (١) ويفهم من البيت (٢) ما يفهم من الآيتين فالمعنى تجعلنا نحل ، فالشاعر « يذكر أنهم مروا بالمرأة وصادقوها فى الموضع المذكور فشوقتهم وملكت قلوبهم حتى كادت تحلهم عن ظهورهم . وليس المعنى أنها كانت معهم فصاحبتهم فى الحلول حتى تقول : إن قوله تحل بنا بمعنى تحل معنا . كما تقول فى ذهبت بزيد : إن المعنى ذهبت معه » (٣) .

أما ابن عصفور فبعد أن ساق قول المبرد ذكر حجة من ردوا قوله فقد احتجوا بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَآءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ﴾ [٢٠ - البقرة] .
والحجة فى ذلك أن الله لا يوصف بأنه ذهب مع سمعهم وأبصارهم . ونقض ابن عصفور هذه الحجة بأن هناك

(١) المقتصد ١/٥٩٤ .

(٢) وهو البيت الذى استشهد به أبو على وهو قول قيس بن الخطيم :

دِيارُ التى كادَتْ ونحن على مِنًى ... تَحُلُّ بِنا لولا نَجاءُ الرَّكائِبِ

(الإيضاح ١٦٩ ، المقتصد ١/٥٩١) .

(٣) المقتصد ١/٥٩٤ .

احتمالين (١) : الأول كون فاعل ذهب « البرق » ، أى لذهب البرق مع سمعهم وأبصارهم ، والاحتمال الثانى كون الله وصف نفسه على معنى يليق به سبحانه ، كما وصف نفسه سبحانه بالمجىء فى قوله ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [٢٢ - الفجر] .

ولكن ابن عصفور نقض قول المبرد ببيت امرىء القيس الذى استشهد به من قبل الفارسى . وهذه الأقوال من قبل النحويين أمور لا ينتهى منها العجب ، وكأنهم يغفلون عن طبيعة اللغة وسلوكها وانتقالها من الاستخدام الحقيقى إلى المجازى ، ولا أدرى لِمَ غفل عبد القاهر عن هذا الأمر فلم يبين المسألة على حقيقتها .

إن التركيب « مررت بزيد » يمكن أن يكون له ثلاثة استخدامات ويتحدد أحدها حسب السياق . أما الأول فعند التعبير عن التصاق المرور به ، وفى هذه الحال الفاعل متحرك وزيد ساكن أو فى حكم الساكن . والثانى مررت مصطحبا إيّاه ، فهو شريك فى المرور ، والثالث جعلته يمر فالفاعل ساكن

(١) شرح جمل الزجاجى ١/٤٩٤ .

ومدخول الباء متحرك . أما الأول فلا خلاف حوله ، وإنما الخلاف فى الثانى والثالث ، وموطن الخلاف أنهما متفقان أى أن فى كل منهما مصاحبة أم أن الثالث لا مصاحبة فيه ؟ رأينا المبرد يذهب إلى وجود المصاحبة فى الثالث والفارسى يرد ذلك ، وإذا تمعنا فى المسألة لا نجد هناك خلافا ، بل اختلافا فى النظرة إلى التركيب ، فالمبرد ينظر إلى التركيب من حيث المنشأ والأصل ، أما الفارسى فهو ينظر إلى التركيب من الناحية الوظيفية أى من الناحية الإشارية المباشرة . وإذا أدركنا هذا عرفنا أن المبرد لا يمكن أن يقع فى ذهنه أن فى قوله تعالى ﴿ وَلَوْ شَآءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبصَٰرِهِم ﴾ [البقرة - ٢٠] دلالة على مصاحبة الله لسمعهم . ولكنه يشير إلى حقيقة مثل هذا التركيب وأصله ، والأصل أن الذى يصطحب الشىء إنما يزيله وينقله من موضعه حقيقة ، ثم استخدم مثل هذا التركيب للتعبير عن إزالة الأشياء الحقيقية أو غير الحقيقية أو المعنوية ، وإن لم يحدث انتقال وهذا استخدام مجازى ليس غريبا عن اللغة واستخداماتها . ومن ذلك إسناد الفعل إلى ما لايفعل فى الحقيقة ، مثل انكسر الغصن . فهذا التركيب يفترض أن الغصن قد كسر نفسه وهذا فى الظاهر مستحيل ، ولكن اللغة العريقة تحمل فى ثناياها فلسفة أصحابها ،

فليس بعيدا أن أصحاب اللغة كانوا ينسبون إلى الأشياء الأفعال مثل نسبتها إلى الإنسان نفسه ، ويبدو لنا أن الحاجة إلى صيغة تعبر عن كسر الغصن من قبل مجهول جاءت حديثه نسبيا ، ولذلك جاءت قياسية دقيقة محددة وذات بنية تمتاز من بنية الفعل المبنى للمعلوم .

الذى نريد أن ننتهى إليه أن التركيب مثل : ذهبت به يدل من حيث التركيب الأساسى على المصاحبة ، ولكنه من الناحية الوظيفية المباشرة يدل على ما تدل عليه الصيغة المهموزة .

والذى يظهر لى أنه عند استخدام التركيبين للدلالة على الفعل الحقيقى وهو « الذهاب » أى الحركة الانتقالية المعروفة تمتاز كل واحدة من الأخرى فقولى : أذهبته أى جعلته يذهب ، أى جعلته يقوم بهذه الحركة الانتقالية دون أن أنتقل أنا معه ولكن ذهبت به ، فأنا قد قمت بالانتقال وصحبته فاكتسب بهذا المشاركة فى الفعل .

أما عند استخدام الذهاب للدلالة على الزوال والفناء وما يتصل بهذا من الأفعال التى يكون الذهاب معها مجازا وليس حركة انتقالية ، فإن الملاحظ أن خصوصية الدلالة التركيبية

تتوارى ولذلك يتساويان لأنهما يؤولان إلى محصلة واحدة ، وهى الزوال أو الذهاب المجازى .

ويبدو أن حساسية النحويين تجاه النص القرآنى قد أربكتهم فى بعض الأحيان ، نحس ذلك من تأسيسهم لرفض مقولة المبرد على أنه لا يمكن تصور ذهاب الله مع سمعهم وأبصارهم ، ثم مرة أخرى فى محاولة تخريج الآية عند ابن عصفور حيث سلك بذلك مسلكين أحدهما تحويل طريق الإسناد والثانى الاستعانة بطريقة (أهل السنة والجماعة) الذين يثبتون لله صفاته على نحو يليق به خروجا من مشابهة الخالق للمخلوق . وإذا كنا قد نجد لهم عذرا فإنا لا نجد لابن عصفور وغيره من النحويين من عذر حينما يحصرون اللغة فى مأزل من التعبير الحقيقى دون أن ينظروا إلى إمكاناتها المتجددة المعتمدة على المجاز ، أما بالنسبة للقرآن فمن العجيب أن يكون الاستخدام المجازى فيه مشكلا عندهم ذلك أن القرآن نزل باللغة العربية ، وهذا يعنى أنه يعبر بها بكل ما فيها من إمكانات مجازية وحقيقية وبكل ما فيها من ألفاظ أصلية أو دخيلة ، وبكل ما تحتويه من مفاهيم ودلالات . وليس أعجب من هؤلاء إلا الذين يريدون تطويع هذا النص لمفاهيم

عصرية لم تكن واردة فى ذلك الوقت ، فبرغم ما نكتشفه من حقائق علمية سيظل التصور النسبى للكون هو المنبع الذى تستقى منه اللغة . ولو أن القرآن فجأ القوم بلغة ذات مفاهيم غريبة كل الغرابة عنهم لتعذر عليهم الفهم . والذى نريد الانتهاء إليه أنه فى الاستخدام الحقيقى للأفعال ، يكون هناك اختلاف واضح بين التعدية بالهمزة والتعدية بالحرف ، وفى الاستخدام المجازى يستخدمان لأداء معنى واحد وإن يكن كل تركيب يلقى ظلالا ، مستمدا من أصله ، على المعنى . وربما لذلك حصر الرضى هذا اللون من الأداء بالباء وحدها مع بعض الأفعال ، حيث نجده يقرر أنه لا يفيد شيء من حروف الفعل معنى الفعل إلا الباء وذلك أيضا فى بعض المواضع ، نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت به [١] . وهذا يعنى أن مررت به لا تعنى أمررته خلافا لما ورد عند ابن بابشاذ [٢] .

ونأتى بعد هذا إلى قضية يثيرها تعاقب الهمزة والباء وهى قضية خلافية يذهب فيها الجمهور إلى عدم جواز الجمع بين

---

(١) شرح الكافية ٢٧٤/٢ .

(٢) المقدمة المحسبة ٣٦٩/٣٦٨ .

الهمزة والباء ، قال الفراء « ومن شأن العرب أن تقول : أذهبت بصره ، بالألف إذا أسقطوا الباء . فإذا أظهروا الباء أسقطوا الألف من (أذهبت) » [١] ، وقال ابن درستويه فى الكلام على باب الفعل اللازم : « وحق هذا الباب أن تتعاقب فيه حروف الجر ، وهمزة النقل الداخلتان فى أول الفعل وآخره وأن لا يجتمعا فيه ، لأن إحداهما تنوب عن الأخرى » [٢] . ويبدو أن هذا الأمر ليس على إطلاقه فهذا الفراء نفسه يروى بعض القراءات التى تجمع بين الهمزة والباء ، قال : « وقد قرأ بعض القراء [٣] ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يُذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ﴾ [٤٣ - النور] بضم الياء ، والباء فى الكلام . وقرأ بعضهم [٤] : ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ ﴾ [٢٠ - المؤمنون] » [٥] . وحاول الفراء تفسير هذه القراءات على عد الباء زائدة ، قال : « فترى - والله أعلم - أن الذين ضموا على معنى

(١) معانى القرآن ١٩/١ .
(٢) تصحيح الفصيح ٣٣٠/١ .
(٣) هو أبو جعفر . انظر معجم القراءات القرآنية ٢٦٢/٤ .
(٤) هم : ابن كثير ، أبو عمرو ، رويس ، ابن محيصن ، اليزيدى ، سلام ، سهل ، الجحدرى ، زر بن حبيش . انظر : معجم القراءات القرآنية ٢٠٥/٤ .
(٥) معانى القرآن ١٩/١ .

الألف شبهوا دخول الباء وخروجها من هذين الحرفين بقولهم خذ بالخطام ، وخذ الخطام ، وتعلقت بزيد ، وتعلقت زيدا . فهو كثير فى الكلام والشعر ، ولست أستحب ذلك لقلته » [١] . وصرح بزيادتها أبو عبيدة قال : « مجازه تنبت الدهن والباء من حروف الزوائد وفى آية أخرى ﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ ﴾ [٢٥ - الحج] مجازه يريد فيه إلحادا قال الراجز :

نحن بنو جعدة أصحاب الفَلَجْ نَضرِب بالبيض ونرجو بالفرَجْ أى نرجو الفرج » [٢] .

تاسعاً : التعدى بحذف حرف الجر :

تحدث سيبويه عن هذه القضية فى كلامه على الفعل المتعدى إلى مفعولين وأورد على ذلك شواهد ، وقال : « وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة ، فتقول : اخترت فلانا من الرجال ، وسميته بفلان ، كما تقول : عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها ، واستغفر الله من ذلك ، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل » [٣] .

(١) معاني القرآن ١٩/١ .
(٢) أبو عبيدة : مجاز القرآن ٥٦/٢ - ٥٧ .
(٣) الكتاب ٣٨/١ .

وليس حذف حرف الجر قياسيا بل هو سماعى وهذا ما يفهم من قوله « وليست استغفر الله ذنبا ، وأمرتك الخير ، أكثر فى كلامهم جميعا ، وإنما يتكلم بها بعضهم » [(١)] . وقال أيضا « وليس كل فعل يفعل به هذا » [(٢)] ونص على ذلك ابن السراج قال « واعلم أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدى الفعل ، وإنما هذا يجوز فيما استعملوه وأخذ سماعا عنهم » [(٣)] . يستثنى من ذلك حذف الجار مع إن وأن إذ يكاد يجمع النحويون على جوازه [(٤)] وكان حذفها حسنا لطول الصلة [(٥)] « والطول يستدعى التخفيف » [(٦)] ولكن من النحويين من يذهب إلى قياسيته بشروط ، قال ابن عصفور : « وزعم على بن سليمان الأخفش أنه يجوز حذف حرف الجر إذا

---

(١) الكتاب ٣٨/١ .
(٢) السابق ٣٩/١ .
(٣) الأصول فى النحو ٢١٥/١ .
(٤) المبرد . المقتضب ٣٥/٢ ، ٣٤٢ ، وانظر أيضا الكامل ٣٢/١ ، ٣٤ ، ٣٣٤ ، ٣٦٩ .
(٥) المقتضب ٣٤٢/٢ .
(٦) شرح جمل الزجاجى ٣٠٤/١ - ٣٠٥ .

تعين موضع الحذف والمحذوف ، قياسا على ما جاء من ذلك نحو : بريت القلم السكين ، يريد بالسكين ، لأنه قد تعين المحذوف وهو الباء وموضع الحذف وهو السكين » [(١)] .

ويشترط السهيلى بشرطين :

الأول :« اتصال الفعل بالمجرور ، فإن تباعد لم يكن بد من الباء نحو قولك (أمرت الرجل يوم الجمعة بالخير) يقبح حذف الباء ، لأن المعنى الذى من أجله حذفت الباء ليس بلفظ ، وإنما هو معنى الكلمة وهو ما تضمنه من معنى كلفتك فلم يقو على الحذف إلا مع القرب من الاسم كما كان ذلك فى (اخترت) ، وقد تقدم ، ألا ترى إلى قوله سبحانه وتعالى : ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ ، لِمَنْ ءَامَنَ ﴾ [٧٥ - الأعراف] كيف أعاد حرف الجر فى البدل لما طال الأول بالصلة . وكذلك قوله : ﴿ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ ٱلْأَرْضُ مِن بَقْلِهَا ﴾ [٦١ - البقرة] ، على أحد القولين فإذا أعيد حرف الجر مع

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٣٠٧/١ .

البدل لطول الاسم الأول ، فإثبات الحرف من نحو « أمرتك الخير إذا طال الاسم أجدر » [١] .

الثانى :« أن يكون المأمور به حدثا ، فإذا كان جسما أو جوهرا ، لم تحذف « الباء » من نحو : (أمرتك بزيد) ، ولا تقول : (أمرتك زيدا) لأن الأمر فى الحقيقة ليس به ولا للتكليف به متعلق ، وإنما تدخل (الباء) عليه مجازا كأنك قلت (أمرتك بضرب زيد أو إكرامه) ثم حذفت .

ويشير السهيلى إلى حالة يبدو فيها عدم جواز حذف الحرف رغم توفر الشرطين ، يقول : « وأما نهيتك عن الشر ، فلا يجوز حذف الحرف الجار فتقول : نهيتك الشر ، لأن ليس فى ضمن الكلام ما يتضمن النصب ، والنهى عن الشىء إبعاد عنه وكف وزجر وكل هذه المعانى متعدية بعن ، فلم يكن بد منها ، بخلاف الأمر فإنه إغراء بالشىء وإلزامه به ، فمن ثم تعدى بالباء ، وهو أيضا بمعنى التكليف والإلزام ، فمن ثم جاز إسقاط

---

(١) نتائج الفكر ٣٣٦ .

الباء » [١] . وأورد السيوطى شرط الأخفش الصغير ، ثم أورد شرطى السهيلى بعد صيغة تمريض (قيل) [٢] وبناء على شرطى الأخفش الصغير يمتنع « نحو : رغبت الأمر لا يجوز لأنه لا يعلم هل أردت رغبت فى الأمر أو عن الأمر ، وكذلك لا يجوز اخترت اخوتك الزيدين ، لأنه لا يعلم هل أردت اخترت اخوتك من الزيدين أو الزيدين من اخوتك ، فلم يتعين موضع الحذف » [٣] .

أما ابن عصفور فإنه لم يجوز الحذف وإن بشروط قال « والصحيح أنه لا يجوز شىء من ذلك ، وإن وجد الشرطان فيه لقلة ما جاء من ذلك إذ لا يحفظ منه إلا الأفعال التى ذكرناها » [٤] .

والأفعال التى يقصدها ابن عصفور هى التى وردت فى قوله : « أو فى أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها ، وهى : اختار ، واستغفر ، وسمّى ، وكنّى : بمعنى سمى ، وأمر » [٥] وزاد

---

(١) نتائج الفكر ٣٣٦ – ٣٣٧ .
(٢) همع الهوامع ٥/١٨ – ٢٠ .
(٣) شرح جمل الزجاجى ١/٣٠٧ .
(٤) السابق ، الصفحة نفسها .
(٥) شرح جمل الزجاجى ١/٣٠٥ .

السيوطى أفعالا أخرى [١] .

ولكن لماذا الحذف ؟ يقول السهيلى فى الكلام على تعدية الفعل (اختار) بحذف الحرف فى مثل : اخترت الرجال زيدا « والأصل فى هذا التعدى بحرف الجر وهو « من » لأن المعنى إخراج شىء من شىء ، وإنما حذف لتضمن الفعل معنى فعل آخر متعد ، كأنك حين قلت : اخترت الرجال أردت نخلت الرجال ونقدتهم فأخذت منهم زيدا ، فمن ههنا أسقط حرف الجر كما أسقط حرف الجر فى (أمرتك الخير) إذا كان تكليفا كأنك قلت كلفتك هذا الأمر » [٢] .

وقبل أن نغادر هذه القضية يجب أن نسجل بعض الملاحظات التى نراها مهمة :

١ – إن الشروط التى ذكرها النحويون تمثل نوعا من التحكم فى ظاهرة متصلة بالجانب الإبداعى والخَلْقى من اللغة . وحيلولة دون تغير اللغة حسب احتياجها .

---

(١) همع الهوامع ١٨/٥ .
(٢) نتائج الفكر ٣٣٠ .

٢ – القول بحذف حرف الجر ليس إلا تفسيرا لورود بعض الأفعال متعدية بدون حرف الجر ، فهو تفسير للظاهرة ولكنه ليس قانونا لغويا .

٣ – هناك فرق بين الضمائم من الأفعال وحروف الجر ، فالضميمة « رغب فى » هى فى ظنى أساسية أما « رغب عن » فهى فرعية تكونت من الفعل « رغب » و« عن » التى تتضام مع أفعال أخرى مثل انصرف ، وصد ، ابتعد ، وانحرف ، وكل ما فيه دلالة على الترك والمجاوزة ، ولكنها تضامت مع الفعل لتضاد المعنى الأول « رغب فى » ، فإذا ورد الفعل بدون الحرف أحسب أنه ينصرف إلى الدلالة الأساسية القوية : فحين أقول : رغبت الشىء ، فإن المعانى التى ترد إلى الذهن هى أردت الشىء وطلبت الشىء . ومما يستأنس به أن الاستخدام اللهجى قد أبقى على « رغب فى » مستمرة وأهمل « رغب عن » ثم استخدم « رغب » بدون حرف .

ومثل هذا يقال عن المثال الذى منع السهيلى الحذف فيه وهو « نهيتك عن الشر » فلو أن المثال استخدم على : نهيتك الشر ، لم نستغرب هذا لأن هناك تضاماً قوياً بين « نهى »

و « عن » وبسبب هذا تكون الدلالة مع الحرف متضمنة حتى بعد حذفه لأن النهى لا يكون إلا عن شيء .

٤ – ماذا نقبل من الحذف ، وماذا نرد ؟ والإجابة عن ذلك صعبة ، ولكن يمكن القول إن ما يحدث من ذلك فى الأعمال الفنية يقبل فى إطارها على أنه استخدام خاص ، وأما ما يرد فى لغة التواصل واللغة الإشارية فهو يخضع للذوق العام وللشيوع فى الاستخدام .

عاشراً : التعدى بتضعيف اللام :

جاء فى الهمع « قيل وبتضعيف اللام نحو صعّر خده وصعررته . قال أبو حيان : وهو غريب » [(١)] .

أحد عشر : التعدى بشبه المتعدى :

جاء فى الهمع « وفى (نصبه) – أى الفعل اللازم – اسما (تشبيها بالمتعدى خلف) فأجازه بعض المتأخرين قياسا على تشبيه الصفة بالمشبه باسم الفاعل المتعدى ، نحو : زيد تفقأ

(١) همع الهوامع ١٥/٥ .

الشحم ، أصله : تفقأ شحمه ، فأضمرت فى تفقأ ونصبت « الشحم » تشبيها بالمفعول به واستدل بما روى فى الحديث : « كانت امرأة تهراق الدماء » ومنعه الشلوبين ، وقال : لا يكون ذلك إلا فى الصفات .

وقد تأولوا الأثر على أنه إسقاط حرف الجر ، أو على إضمار فعل أى : بالدماء ، أو يهريق الله الدماء منها . قال أبو حيان : وهذا هو الصحيح إذ لم يثبت ذلك من لسان العرب » [(١)] .

ويجدر بنا بعد هذا التفصيل فى وسائل التعدى القول إنه يجب التمييز بين هذه الوسائل إذ لا يمكن عدها فى مقام واحد ، فالتعدى بالهمزة والتضعيف للعين أو اللام أو مجىء الفعل على صيغة فاعل ، أو استفعل كل ذلك لا يعدى الفعل اللازم فى نظرنا ، وإنما يصاغ عليها أفعال متعدية تمتاز من اللازمة ، أما ما

(١) همع الهوامع ١٦/٥ – ١٧ . هكذا ورد النص أيضا فى نسخة النعسانى ٨٢/٢ ، ويبدو أن فى النص سقطا ، وصححه على ما نظن هى : على أنه على إسقاط حرف الجر .

يتعدى به اللازم إلى المفعول فهو حرف الجر ، فمع حرف الجر يمكن القول إن هذا فعل لازم قد تعدى إلى المفعول بحرف الجر ، ويتفرغ من هذا أيضا التعدى على نزع الخافض ، وإن لم يكن هذا فى الحقيقة وسيلة للتعدى وإنما هو تفسير لبعض الاستخدامات والتراكيب المسموعة فهو ليس قياسيا ، ويغلب اتصاله بلغة الخلق الأدبى التى توظف مثل هذه الاستخدامات ، ومنها أيضا التضمين الذى يتعدى به الفعل اللازم أيضا ، ويلاحظ أن كل هذه الوسائل التى ذكرناها وهى التعدى بالحرف وبنزعه وبالتضمين كلها مرهونة بالسياق ولا يتغير معها تركيب الفعل الصرفى وإنما يظل على حاله السابقة ، أما الوسائل التى أشرنا إلى أنها ليست فى الحقيقة من معديات اللازم فهى تغير شكل الفعل وتدخل فى بنائه الصرفى ، والفعل يعد متعديا فى السياق وخارجه أيضا بل لعل هذه الوسائل لا تحمى الفعل أن يرتد إلى اللزوم بالتضمين وهو أيضا موقف سياق .

وقد ميز ابن بابشاذ بين التعدى بحرف الجر والتعدى بالهمزة ، فسمى الأول تعدى إضافة ، وسمى الثانى تعدى بنية [١] .

(١) المقدمة المحسبة ٣٦٨ .

٢ - أنماط الفعل المتعدى :

(أ) المتعدى إلى مفعول :

ذكر الجرجانى « أن الفعل المتعدى يكون على ضربين أن يكون مصوغا عليه وذلك نحو ضربت وقتلت وعلمت وظننت . والثانى أن لا يكون كذلك ، ويكون منقولا إلى التعدى بزيادة وذلك ما تقدم من نحو أذهبته وفرحته » [١] . والجرجانى هنا أشار إلى بعض وسائل النقل عند حديثه عما يتعدى بالنقل ، وهى الأفعال المتحولة من اللزوم بطرق النقل والتعدية التى اهتم النحويون بذكرها . وسوف نأتى إلى ذكرها فى موضعه .

وقد مثل سيبويه فى باب الفعل المتعدى إلى واحد للنوع الأول فقط .

ويختلف النحويون فى تحديد ما يدخل تحت هذا الباب وما يخرج فقد يتسع حتى يدخل تحته المتعدى بحرف جر وإن يكن فى الأصل لازما وقد يلحق به ما وصف عندهم بأنه يتعدى تارة

(١) المقتصد ١/٥٩٥ .

بنفسه وتارة بحرف جر [1] . وقد يضيق حتى لا يضم سوى المتعدى إلى مفعول واحد بنفسه ، على نحو ما رأينا عند ابن هشام .

وقد لاحظ اللغويون والنحويون أن الفعل قد تتعدد استخداماته ، فنجد من الأفعال ما يستخدم تارة لازما وتارة متعديا . والفعل المتعدى قد يستخدم تارة متعديا إلى مفعول وتارة إلى مفعولين ، وبيَّن النحويون أن للدلالة أثرا فى ذلك حيث أن كل استخدام يوازى دلالة محددة . من ذلك الفعلان « رأى ووجد » فإذا قصد رؤية العين ووجدان الضالة فالفعل متعد إلى واحد على نحو ما يتعدى فعل مثل « ضرب » أما إذا أردتهما قلبيين أى بمعنى « علم » فإنهما يتعديان إلى مفعولين ومن أجل ذلك ساغ للأعمى أن يقول : رأيت زيدا الصالح والفعل « علم » أيضا قد يعنى المعرفة فقط مثل الفعل « عرف » ولذا يتعدى إلى واحد ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي ٱلسَّبْتِ ﴾ [٦٥ - البقرة] . وقال سبحانه : ﴿ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ

(١) المقدمة المحسبة ٣٦٧ .

ٱللهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [٦٠ - الأنفال] ، فهى ههنا بمنزلة عرفت [1] . من ذلك الفعل « دعا » فهو يستخدم متعديا إلى واحد إذا أريد الدلالة على الدعوة إلى أمر ولكنه يتعدى إلى اثنين إذا استخدمته استخدام الفعل « سمى » فتقول : دعوته عبد الله ، والأصل فى هذا الفعل تعديه إلى المفعول الأول بنفسه تعديا مباشرا ، وإلى الثانى بوساطة من حرف الجر وهو الباء (دعوته بعبد الله) ثم حذف الحرف ونصب الاسم [2] .

يفهم إذن أن عدد المفعولات مرهون بما يقتضيه الفعل من ذلك ، فالمتعدى إلى واحد إنما تعدى إلى واحد « لأن معناه لا يقتضى إلا واحدا ، ألا ترى أن الإبصار يقتضى مبصرا ، والشم يقتضى مشموما والذوق يقتضى مذوقا ... » [3] .

ولا تنتهى العلاقة بين الفعل والمفعول عند عدد المفعول بل تمتد إلى نوع المفعول ، فما يتعدى إلى مفعول قد لا يتعدى إلى

(١) الكتاب ١/ ٤٠ .

(٢) الأصول ١/ ٢١٣ .

(٣) المقدمة المحسبة ٣٦٦ .

آخر ، فالفعل « سمع » إنما يتعدى إلى مسموع ، ولما اقتضى مسموعا لم يجز أن يقال سمعت زيدا لأن زيدا ليس مما يسمع ، فتحتاج أن تقول سمعت قراءة زيد لأن القراءة مسموعة أما قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ [٧٢ – الشعراء] فقد عداه إلى الكاف والميم التى هى للمخاطبين وليسوا بمسموعين ففيه وجهان :

الأول : حذف مضاف هل يسمعون دعاءكم إذ تدعون .

والثانى : أن الظرف من « إذ تدعون » لما كان مضافا إلى تدعون كان فيه ما يسد ذلك المسد من المفعول المسموع . أما قوله تعالى: ﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا ٱسْتَجَابُوا لَكُمْ ﴾ [١٤ – فاطر] فلا إشكال فيه لأن مفعول (لا يسمعوا) هو دعاءكم ومفعول (لو سمعوا) محذوف : لو سمعوا دعاءكم » [١] .

ولعل ملاحظة التلازم بين الفعل ومفعوله هى التى دفعت المبرد إلى تقسيم الفعل تقسيما يعتمد على درجة تأثير الفعل فى المفعول فى الحقيقة ، قسم المبرد الأفعال فذكر أن « من الأفعال ما

(١) المقدمة المحسبة ٣٦٦ .

يتعدى الفاعل إلى مفعول واحد وفعله واصل مؤثر كقولك : ضربت زيدا وكسرت الشىء يا فتى » ، « ومن هذه المتعدية إلى مفعول ما يكون غير واصل نحو ذكرت زيدا وشتمت عمرا وأضحكت خالدا . فهذا نوع آخر » [١] .

ولم يقف هذا التقسيم عند حدود الدلالة على نحو ما رأينا عند المبرد ، ولكنه انتقل إلى مستوى اللفظ ، فنجد ابن عصفور يفرق بين هذين النوعين ليس على مستوى الدلالة فقط ، وإنما على مستوى التركيب فهو فى معرض تعريفه للفعل المتعدى إلى واحد يقول : « فالذى يتعدى إلى واحد بنفسه هو الذى يطلب مفعولا به واحدا ويكون ذلك المفعول يحل به الفعل نحو : ضربت زيدا ، ألا ترى أن ضربت تطلب مضروبا زيدا أو غيره ، ويكون ذلك المضروب قد حل به الضرب ، فإن قيل : فإنك تقول : ذكرت زيدا وتوصل ذكرت إلى زيد بنفسه والذكر لا يحل بزيد ، فالجواب : أن الأشخاص لا تذكر فإذا قلت : ذكرت زيدا فإنما هو على حذف مضاف ، تقديره : ذكرت أمر زيد أو شأنه

(١) المقتضب ٣/١٨٨ .

أو قصته ، والذكر يحل بشأن زيد وقصته أى يتسلط عليهما » [١] .

ويسهل حشد طائفة من الأفعال المتعدية لا أظن من السهل تخريجها على نحو ما خرج ابن عصفور استخدام الفعل « ذكر » ومثل هذه الأفعال : أحب وأبغض وأنكر وحسد ، وكرِه . أما الفعل المنقول فهو يثير عندهم خلافا ، أما سيبويه فهو لا يقول باطراده فهو يقول « ليس كل فعل يتعدى الفاعل ، ولا يتعدى إلى مفعولين » [٢] . ويشرح السيرافى هذا النص بقوله « الفعل فى الأصل على ضربين : منه ما يتعدى نحو ضرب زيد عمرا ، ومنه : لا يتعدى نحو جلس وقام ، وهذا معنى قوله كما أنه ليس كل فعل يتعدى الفاعل ، وقوله ولا يتعدى إلى مفعولين كأنه قال : ولا كل فعل يتعدى إلى مفعولين ، بل منه ما يتعدى إلى مفعول ومنه ما يتعدى إلى مفعولين » [٣] .

وحاول السهيلى أن يضع ضابطا لتحديد ما ينقل من

---

(١) شرح الجمل / ٢٩٩ .

(٢) الكتاب ٣٩/١ .

(٣) شرح السيرافى ٢٥٩/٣ .

الأفعال سواء من اللازم إلى المتعدى أم من المتعدى لواحد إلى المتعدى إلى اثنين ، قال « ولكنى أشير لك إلى أصل ينبنى عليه هذا الباب ، وهو أن تنظر إلى كل فعل حصل منه فى الفاعل صفة ما فهو الذى يجوز فيه النقل ، لأنك إذا قلت : أفعلته ، فإنما معناه : جعلته على هذه الصفة . وقلما ينكر هذا الأصل فى غير المتعدى إذا كان ثلاثيا ، نحو : قعد وأقعدته ، وطال وأطلته » [١] .

(ب) المتعدى إلى مفعولين :

رأينا أن النحويين قسموا الفعل المتعدى إلى مفعولين قسمين رئيسيين أحدهما : الأفعال التى يجوز الاقتصار منها على مفعول واحد . والآخر : الأفعال التى لا يجوز الاقتصار معها على مفعول . وربما قسمت على أساس آخر وهو أفعال تنصب مفعولين ليسا فى الأصل (مبتدأً وخبراً) ، وأفعال تنصب مفعولين أصلهما (مبتدأ وخبر) . وسوف نبدأ بالكلام على النوع الأول ثم الثانى .

---

(١) نتائج الفكر ٣٢٧ .

لم يشر سيبويه فى كلامه على ما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً ؛ إلى أن هذه الأفعال يختلف بعضها عن بعض ، ولكنا ندرك ذلك من ضربه للأمثلة ، حيث مثل بالفعلين أعطى وكسا ، ثم فرع على ذلك بقوله « ومن ذلك » وذكر أفعالا مثل « اختار » و« استغفر » وذكر أن مثل هذه الأفعال تتعدى إلى المفعول الثانى بحذف حرف الجر [1] .

ولكنا نجد فى فترة لاحقة من عمر النحو العربى محاولة لتقسيم أفعال هذا النوع ، نجد ذلك عند ابن بابشاذ حيث يقسمها إلى ما يأتى :

١ – أصله التعدى إلى اثنين : كسوت زيدا جبة .

٢ – أصله التعدى إلى واحد ثم دخلت الهمزة فعدته إلى آخر ، مثل : أعطيت زيداً درهما . أصله من عطوت زيدا . يقال : عطوت إذا تناولت . وعطوته : إذا ناولته . ثم أدخلت الهمزة فعديته إلى مفعول آخر على حد : ضربت زيدا وأضربت زيدا عمرا .

---

(١) الكتاب ١/٣٧ .

٣ – ومنها ما يتعدى إلى واحد وإلى آخر بحرف جر ، ثم اتسع فى حرف الجر بالحذف فتسلط الفعل على ذلك المفعول .

وإذا علمنا أن الفعل يتعدى إلى اثنين بالتضعيف [1] فإنه يكون لنا بذلك قسم رابع ، هو ما أصله التعدى إلى واحد ثم عدى بتضعيف العين .

والفرق بين الأفعال المنقولة والمعداة بإسقاط حرف الجر ، أن المفعول الأول فى المنقولة فاعل فى الثانى ، فالمتعدى إلى مفعولين عند السيرافى يشتمل على وجهين من التعدى : الأول « أن يتعدى الفعل إلى مفعولين وأحد المفعولين فاعل ، والآخر يكون مفعولا يصل إليه من غير توسط حرف جر وذلك قولك : أعطى عبد الله زيدا درهما . وذلك أن زيدا قد أخذ الدرهم وهو فاعل به الأخذ » [2] .

والثانى « أن يتعدى الفعل إلى مفعول بغير حرف جر ويتصل بآخر ، ولم يكن المفعول فى الأصل فاعلا بالذى فيه

---

(١) المقدمة المحسبة ٣٦٠ .

(٢) شرح الكافية للرضى ٢/٢٧٤ .

(٣) شرح السيرافى ٣/٢٥٠ .

حرف الجر ، فنزع حرف الجر من الثانى فيصل الفعل إليه . وذلك قولك : اخترت الرجال عبد الله » (١) .

والنحويون يختلفون فى موقفهم التصنيفى من هذه الأفعال فنجد أن الفعل « كسا » منقول عند ابن جنى بالمثال (٢) ولكنه عند ابن بابشاذ مما وضع أصلا على التعدى إلى اثنين (٣) والفعلان « أعطى » و « كسا » جعلا عند سيبويه فى حيز واحد على ما يظهر ، ولذا عالجهما السيرافى من بعده معالجة واحدة (٤) . وعد السهيلى الفعل « أعطى » منقولا من الفعل « عطا » ويرى أن معنى الفعل « عطا » « أشار للتناول وليس معناه الأخذ » (٥) وهذا بخلاف ما ذهب إليه السيرافى من قبل إلى أن معنى الفعل « عطا » أخذ (٦) فمعنى التركيب : أعطيت

---

(١) شرح السيرافى ٢٥١/٣ .
(٢) الخصائص ٢١٤/٢ .
(٣) المقدمة المحسبة ٣٦٠ .
(٤) شرح السيرافى ٢٥٠/٣ – ٢٥١ .
(٥) نتائج الفكر ٣٢٨ .
(٦) شرح السيرافى ٢٥٠/٣ .

زيدا درهما ، عند السيرافى : جعلت زيدا يأخذ درهما ، أما عند السهيلى « فقالوا : أعطيت زيدا درهما ، أى جعلته عاطيا له » (١) والذى جعل السهيلى يقول ذلك هو نظريته فى المنقول وهى أنه لا ينقل إلا ما كان فى الفاعل منه صفة .

وعد سيبويه الفعل « استغفر » مما يتعدى إلى المفعول الثانى بنزع الخافض (٢) واستشهد بقول الشاعر :

أسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَه رَبَّ العِبادِ إليهِ الوَجْهُ والعَمَلُ

أى « استغفر الله من ذلك ، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل » (٣) وتابع سيبويه فى ذلك جمهرة من النحاة ، ولكن الجرجانى خالفهم ونبه إلى وهمهم فى ذلك قال بعد إيراد شاهد سيبويه :

« وهذا قول صاحب الكتاب وجميع العلماء بعده فى استغفرت والأمر فيه لعمرى عجيب ، فإنا إذا تأملنا ما عليه الكلام وجدنا استغفرت على غير ما أصلوه ، وذاك أن استغفرت

---

(١) نتائج الفكر ٣٢٨ .
(٢) الكتاب ٣٧/١ .
(٣) السابق ٣٨/١ .

بمعنى سألت الله أن يغفر والسين والتاء إذا كانا بمعنى الطلب والسؤال كان مجراهما مجرى همزة النقل فى إفادة الفعل مفعولا ، نقول : نطق زيد فتراه غير متعد ، فإذا قلت : استنطقت زيدا ، حصل مفعول كما يحصل إذا قلت : أنطقت زيدا ، وكذا تقول : كتب الكتاب ، واستكتبت زيدا الكتاب ، فيتعدى إلى مفعولين ، بعد أن كان متعديا إلى واحد ، وغفر فعل يتعدى إلى مفعول واحد كالذنب بغير حرف تقول : غفر الله ذنبه ، واللهم اغفر ذنبى . فلو كان استغفرت الله ذنبا ، مثل اخترت الرجال زيدا فى كونه موضوعا على التعدى بحرف الجر فى الأصل ، لوجب أن يكون ذلك مستعملا فى غفرت أيضا على حال ، فيقال غفر الله من ذنبه ، واللهم اغفر من ذنبٍ ، وذلك ما لا خلاف فى امتناعه ، كيف وقد اختلفا فى قوله تعالى : ﴿ يَغْفِر لَكُم مِن ذُنُوبِكُم ﴾ [٤ - نوح] فقال صاحب الكتاب إن المفعول محذوف نحو يغفر بعضا من ذنوبكم وجعل أبو الحسن (من) مزيدة ولم يحمله أحد منهما على أن يكون متعديا بمن إذ كان بمنزله ستر فى التعدى ، وإذا كان الأمر على هذه الجملة كان تعدية استغفرت بمن فرعا وكائنا من باب الحمل على المعنى والنظير ، كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمرِهِ ﴾ [٦٣ - النور] —

الأصل يخالفون أمره ، لكن لما كان فيه معنى يعدلون وينحرفون عدى بعن ، فكذلك استغفرت لما كان فيه معنى تبت وأنبت عدى بمن . « فإذا قيل استغفرت الله ذنبا كان بمنزلة أن يقال : خالفت أمر زيد ، فى جريه على أصله وموضوعه . فكيف يجوز أن يجرى مجرى أخذت الذى لا يصح له معنى حتى تقدر تعديه بمن ؟ هذا كما تراه فى غاية الوضوح فلا أدرى كيف استمروا على عده فى هذا الباب ، وما عذرهم فيه ؟ اللهم إلا أن يقال : إنه وإن كان مستحقا فى أصله أن يتعدى بغير من ، فإنهم لمّا تأولوا فيه معنى وأجروه مجراه صار التعدى بمن أصلا فيه ، فلمّا حذف فى بعض المواضع ، كان حكمه حكم اخترت فى كونه معدولا به عن التعدى بمن إلى تناول الاسم بنفسه ، هذا ما يمكن أن يقال فيه والله أعلم بالصواب » [١] .

وتابع ابن الطراوة الجرجانى فى ذلك [٢] . وممن أخذ بهذا

---

(١) المقتصد ١/٦١٤ - ٦١٦ .

(٢) وعلى هذا لا يكون ابن الطراوة متفردا بهذا القول خلافا لما ذهب إليه عياد الثبيتى ، فقد عد هذا القول فى الآراء التى تفرد بها ابن الطراوة .
انظر ابن الطراوة النحوى ٢٥٥ .

القول السهيلى وأبو حيان وابن هشام [١] .

وقد تساءل السهيلى فى مطلع كلامه على المتعدى المنقول نحو : أعطى زيد عمرا درهما ، فقال : « وهذا وأشباه المنقول الذى صير فاعله مفعولا . وقد اختلفوا أهو قياس مستتب فى جميع الأفعال أم لا ؟ وليس مذهب سيبويه فيه طرد القياس فى جميع الأفعال ، وهو الصحيح » [٢] . وقد سبق أن سقنا قول سيبويه الذى يذهب فيه إلى أنه ليس كل فعل لازم يتعدى تعديا مباشرا إلى مفعول ، وليس كل فعل متعد يتعدى إلى مفعولين [٣] . وقد سقنا اختلاف موقف النحويين فى ذلك فى موضع سابق .

وعلى نحو اختلافهم فى قياسية تعدى الفعل بالهمزة إلى مفعولين ، اختلفوا فى قضية حذف الجار وتعدى الفعل إلى المفعول الثانى . وقد سقنا تفصيل هذا الخلاف بما يغنى عن الإعادة .

(١) عياد الثبيتي : ابن الطراوة النحوي ٢٥٥ .
(٢) نتائج الفكر ٣٢٧ .
(٣) الكتاب ٣٩/١ .

ومما يتصل بهذا قضية ترتيب المفعولات .

هناك خلاف فى ترتيب المفعولات المباشرة وغير المباشرة . حيث يذهب السيرافى والفارسى إلى تقديم المفعول المباشر فالمفعول غير المباشر ، قال السيرافى : « وذلك قولك : اخترت الرجال عبد الله ، والأصل اخترت عبد الله من الرجال » [١] ، وسمى الفارسى المفعول الذى يتعدى إليه الفعل بحرف الجر المفعول الثانى [٢] ، ونجد الكلام صريحا على رتبة المفعولات عند الجرجانى قال : « فالمتقدم فى الرتبة هو المنصوب كقولك أخرجت زيدا من الرجال وميزت زيدا من الرجال » [٣] ، ولكن المفعول غير المباشر أى المجرور قد يتقدم لفظا ، وقد تنبه الجرجانى إلى ذلك وأشار إليه بقوله « فإن قدمت من الرجال ، كان النية به التأخير ، كما أنك إذ قلت : أخذت منك درهما ، كان مرتبة الدرهم قبل مرتبة منك ، وإنما يقدم من فى نحو هذا لأن البيان فيه فيعنى به » [٤]

(١) شرح السيرافى ٢٥١/٣ .
(٢) الإيضاح العضدى ١٧٣ .
(٣) المقتصد ٦١٣/١ .
(٤) المقتصد ٦١٣/١ .

وإذا حذف حرف الجر فإن ذلك لا يغير فى الرتبة شيئا فما هو فى الأصل مجرورا رتبته متأخرة ، قال الجرجانى « وإذا حذف من فقيل : اخترت الرجال زيدا ، جرى مجرى أعطيت زيدا درهما ، فى الظاهر . وعلى ذلك قوله تعالى ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾ [الأعراف - ١٥٥] الأصل من قومه . فالمفعول الصحيح هو زيد فى المسألة وفى الآية سبعين رجلا ، ألا ترى أن الاختيار وقع عليه ولم يقع على القوم والرجال ، وإنما التبس بهم من حيث كان الاختيار منهم فقط » (١) وصرح ابن السيد البطليوسى أيضا بتقديم المفعول المباشر قال « ومرتبة المفعول الذى يتعدى إليه الفعل بغير واسطة قبل المفعول الذى يتعدى إليه بواسطة (٢) أما فى حالة المفعولين المنصوبين فالمتقدم هو الفاعل فى المعنى قال « وإذا تعدى الفعل إلى مفعولين ، والأول منهما فاعل فى الثانى فى المعنى ، كقولك (كسوت زيدا ثوبا) فمرتبة الذى هو فاعل فى المعنى مقدمة على مرتبة الذى هو مفعول به » (٣) .

---

(١) المقتصد ٦١٣/١ - ٦١٤ .

(٢) الحلل ٢٢٩ .

(٣) السابق ٢٢٩ - ٢٣٠ .

أما السهيلى فيذهب مذهبا آخر حيث يقول « الاختيار تقديم الاسم المجرور إذا لم يسقط حرف الجر . ويجوز فيه التأخير ، تقول (اخترت من الرجال عشرة) ، ولو قدمت العشرة لم يحسن ، لأن المخاطب يتوهم أن المجرور فى موضع النعت للعشرة وليس فى موضع المفعول الثانى ، وأيضا فإن الرجال معرفة فتقديمه أحق بالاهتمام ، كما لزم تقديم المجرور الذى هو خبر عن النكرة من قولك (فى الدار رجل) يكون المجرور معرفة ، فكأنه المخبر عنه » (١) .

والحالة التى يشير إليها السهيلى فرعية ، فالقول إذن بتأخير المفعول غير المباشر ما لم يكن تأخيره ملبسا فإذا خيف اللبس وجب التقديم .

ثم ذكر السهيلى أنه إذا حذف الحرف من مثل (اخترت من الرجال عشرة) فإنه يتعين تقديم الاسم المنصوب على نزع الخافض فلا تقول : اخترت عشرة الرجال (٢) . وقد لاحظنا أن المثال الذى طرح عند السيرافى على هذا ، ويعلل السهيلى لهذا

(١ ، ٢) نتائج الفكر ٣٣٠ .

بقوله : « والحكمة فى ذلك أن المعنى الذى من أجله حذف حرف الجر هو معنى غير لفظ ، فلم يقو على حذف الجر إلا بعد اتصاله به وقربه منه . ولوجه آخر أيضا وهو أن القليل الذى اختير من الكثير إذا كان مما يتبعض ثم ولى الفعل الذى هو « اخترت » يوهم أنه مختار منه أيضا ، لأن كل ما يتبعض يجوز أن يختار منه وأن يختار ، فألزموه التأخير وقدموا الاسم المختار منه » [١] .

وجوّز السهيلى على قلة ما لا يتبعض نحو : زيد وعمرو ، واستشهد بقول الفرزدق :

وَمِنّا الذى اخْتيرَ الرجالَ سَماحَةً   وخَيْراً إذا هَبَّ الرياحُ الزعازِعُ

ودعوى حذف حرف الجر للاتصال بالفعل والقرب منه منقوضة بقوله : (أمرتُك الخيرَ) .

واضطر السهيلى إلى تعليل تأخر المفعول غير المباشر مع فعل آخر هو : (استغفر) فيقرر أن هذا الفعل يخالف الفعل اختار فى أن الاسم المنصوب على نزع الخافض يتأخر معه

(١) نتائج الفكر ٣٣١ .

فيقال : استغفر زيد ربه ذنبه . والسبب فى ذلك أن هذا الفعل فى الأصل يتعدى إلى المفعول الثانى بنفسه وليس بحرف جر ، يقول : « وأما هذه فالأصل فيها سقوط حرف الجر ، وأن يكون (الذنب) مفعولا بالغفران الذى لا يتعدى بحرف ، لأنه من (غفرت الشيءَ) إذا غطيته وسترته ، مع أن الاسم الأول هو فاعل فى الحقيقة ، وليس كذلك (زيدا) و (سبعين رجلا) فى باب (اختار) فلذلك لا تقول [١] استغفر زيد ذنبَه ربَّه ، فى جيد الكلام » [٢] .

ولذا فعلى الرغم من أنه حذف منه الخافض تأخر عن المفعول المباشر بخلاف اختار ، وشرح السهيلى العله فى تعدية الفعل بالحرف وهو فى الأصل يتعدى بنفسه ، ورد ذلك إلى المعنى الذى تطلب وجود الحرف ، وكنا قد نقلنا قوله فى موضع سابق .

(١) الذى أثبته المحقق فى المتن هو « تقول » ، ونحن نرجح ما أثبت فى الحاشية رقم (٥) وهو ما فى النسخة التى رمز لها بـ (أ) وهو : « لا تقول » فهذا ينسجم مع المعنى .

(٢) نتائج الفكر ٣٣٢ .

وتجد قضية رتبة المفعولين المنصوبين تعميقا أكثر عند ابن مالك ومن بعده شراح ألفيته ، فالترتيب يقضى بكون الأصل فى التقديم للفاعل فى المعنى ، ولكن هذا الأصل يجوز العدول عنه [(١)] . ويتعين التزام الأصل إذا خيف اللبس نحو : (أعطيت زيدا عمرا) وكون الثانى محصورا نحو : ما أعطيت زيدا إلا درهما ، وكون الأول ضميرا متصلا والثانى ظاهرا نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَٰكَ الْكَوْثَرَ ﴾ [١ - الكوثر] ويتعين ترك الأصل إذا كان الفاعل فى المعنى محصورا نحو : ما أعطيت الدرهم إلا زيدا ، أو ظاهرا والثانى ضميرا متصلا نحو : الدرهم أعطيته زيدا ، أو ملتبسا بضمير الثانى نحو : أسكنت الدار بانيها [(٢)] .

ومما تطرق إليه النحويون فى تعدى الفعل إلى مفعولين قضية حذف أحد المفعولين أو كليهما ، ولأن الحديث يشمل النوع الآخر من الفعل المتعدى إلى اثنين فسوف نرجىء هذا الحديث إلى ما بعد الكلام على هذا النوع .

سمى السيرافى هذه الأفعال بأفعال القلوب وعددها عنده

(١) شرح المرادى ٥٢/٢ ، شرح الأشمونى ١٩٨/١ .
(٢) شرح المرادى ٥٢/٢ - ٥٣ ، شرح الأشمونى ١٩٨/١ .

سبعة : ظن ، حسب ، خال ، رأى (إذا أردت به رؤية القلب) ، وجد (إذا أردت به وجود القلب) ، زعم ، علم [(١)] . ولكنها تتضاعف عند ابن بابشاذ حيث يضيف : « نُبئت ، أُنبئت ، أُريت ، أُعملت ، حُدّثت ، أُخبرت ، خُبّرت » [(٢)] وواضح أنه أدخل ما حول على طريقة البناء للمجهول .

وتمتاز هذه الأفعال من مجموعة النوع الأول بأمرين :

الأول : أن هذين المفعولين إنما هما مبتدأ وخبر [(٣)] .

والثانى : أنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليها . ولذلك ذكرها سيبويه فى باب ترجمته « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر » [(٤)] . ووصفها ابن السراج بأنها أفعال غير مؤثرة [(٥)] . وقد أدرك النحويون أن هذه الأفعال إنما تتجه بعملها

(١) شرح السيرافى ٢٦٢/٣ .
(٢) المقدمة المحسبة ٣٥٥ .
(٣) المقتضب ١٨٩/٣ .
(٤) الكتاب ٣٩/١ .
(٥) الأصول فى النحو ٢١٦/١ .

إلى المفعول الثانى لأن « المخاطب والمخاطب فى المفعول الأول سواء وإنما الفائدة فى المفعول الثانى » [١] ولذا كان « الاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثانى الذى كان خبرا للمفعول الأول ، وذلك أنك إذا قلت : حسبت زيدا منطلقا . فأنت لم تشك فى زيد ، وإنما شككت فى انطلاقه هل وقع أم لا » [٢] .

أساس كلام ابن السراج والسيرافى من بعده إنما كان على كلام سيبويه الذى يعلل فيه السبب فى عدم جواز الاقتصار على أحد مفعولى هذه الأفعال ، قال سيبويه : « وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول ، يقينا كان أو شكا ، وذكرت الأول لتعلم الذى تضيف إليه ما استقر له عندك من هو : فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكا ، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه فى اليقين » [٣] .

ويزيد هذا وضوحا قول ابن الحاجب « هذه الأفعال

---

(١) الأصول فى النحو ٢١٦/١ .

(٢) شرح السيرافى ٢٦٢/٣ .

(٣) الكتاب ٤٠/١ .

التى تسمى أفعال القلوب تدخل على الجملة الاسمية فتنصب الجزءين على المفعولية ، لأنهما متعلقاها على الحقيقة ، لأنها متعلق بالنسب ، ولا تكون نسبة إلا من جزءين ، فلذلك افتقرت إلى جزءين ، وفائدتها الإعلام بما يخبر عنه أعلم هو أم ظن [١] ؟ » .

ولعل هذا النسب والتلازم بين الجزئين هو الذى دعا الرضى إلى عد هذه الأفعال متعدية إلى مفعول واحد قال : « أفعال القلوب فى الحقيقة لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثانى مضافا إلى الأول ، فالمعلوم فى (علمت زيدا قائما) قيام زيد – نصبهما لتعلقه بمضمونهما معا ، ولذا قل حذف أحدهما من دون الآخر » [٢] وقال فى موضع آخر يتحدث فيه عن الأفعال الداخلة مع الجملة الاسمية : « فإن اقتضى مفعولا نصب جزئى الجملة لأن ثانيهما متضمن المفعول الحقيقى وأولهما ما يضاف إليه ذلك المفعول الحقيقى ، إذ معنى (علمت زيدا قائما) علمت قيام زيد ، فأعرب الجزئين إعراب

---

(١) شرح الوافية ٣٦٢ .

(٢) شرح الكافية للرضى ١٢٧/١ .

الاسم الواحد أى ذلك المفعول الحقيقى ، فلذا يدخل على هذين الجزئين (إنّ) » (١) .

وعلى هذا أسس دفاعه عن الفراء الذى يذهب إلى أنه قد يقوم الضمير واسم الإشارة مقام مفعولى ظن ، تقول لمن قال : أظن زيدا قائما ، أنا أيضا أظنه أو أظن هذا ، ورد ذلك بأن الضمير واسم الإشارة بمعنى المصدر ، أى ظننت الظن وهو مذهب سيبويه (٢) ، ولكن الرضى لا يرى مانعا من قول الفراء (٣) . وذهب السهيلى إلى أبعد من مذهب الرضى حيث رأى أن حق هذا الفعل أن يلغى ، قال السهيلى : « وأما نصب (علمت) و (ظننت) ، فليس هنا مفعولان فى الحقيقة ، إنما هو المبتدأ والخبر ، وهو حديث إما معلوم وإما مظنون ، فكان حق الاسم الأول أن يرتفع بالابتداء والثانى بالخبر ، ويلغى الفعل لأنه لا تأثير له فى الاسم ، وإنما التأثير لعرفت المتعلقة بالاسم المفرد تعيينا وتمييزا ، ولكنهم أرادوا تشبث (علمت) بالجملة التى

(١) شرح كافية للرضي ٢/٢٧٦ .
(٢) الكتاب ١/٤٠ .
(٣) شرح الكافية للرضى ٢/٢٧٨ .

هى الحديث ، كيلا يتوهم الانقطاع بين المبتدأ وما قبله ، لأن الابتداء عامل فى الاسم وقاطع له مما قبله ، وهم يريدون إعلام المخاطب بأن هذا الحديث معلوم ، فكان إعمال (علمت) فيه ونصبه له إظهارا لتشبثها ، ولم يكن عملها فى أحد الاسمين أولى من الآخر ، فعملت فيهما معا » (١) .

يكون حذف المفعول على نحوين :

١ – أن يحذف وهو مراد ملحوظ ، فيكون سقوطه لضرب من التخفيف وهو فى حكم المنطوق به (٢) .

٢ – أن تحذفه معرضا عنه ألبتة ، وذلك أن يكون الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل ، فيصير من قبيل الأفعال اللازمة نحو : ظرف وشرق وقام وقعد (٣) .

وابن عصفور يسمى النوع الأول : حذف اختصار ، ويسمى النوع الثانى : حذف اقتصار .

(١) نتائج الفكر ١/٣٣٩ – ٣٤٠ .
(٢) شرح المفصل ٢/٩٣ .
(٣) السابق ، الصفحة نفسها .

ويتفق النحاة على أن الأفعال غير الناصبة لما أصله مبتدأ وخبر يجوز حذف مفعوليها وحذف إحداهما وإبقاء الآخر حذف اختصار وحذف اقتصار [١] .

أما الأفعال الناصبة لما أصله مبتدأ وخبر ، فإنه يجوز حذف مفعوليها اختصارا ومنه قول الكميت :

بأىِّ كتاب أَمْ بأيَّةِ سُنَّةٍ   تَرى حُبَّهم عاراً عَلَىَّ وتَحْسبُ

يريد وتحسب حبهم عارا فحذف لدلالة ما تقدم [٢] .

أما حذفهما اقتصارا فذكر ابن عصفور أن فيه ثلاثة مذاهب :

---

(١) شرح جمل الزجاجى ٣١٠/١ . وتفصيل الحذف على نحو ما ذكره ابن عصفور كالآتى :

حذف المفعولين اختصارا قولك فى جواب من سأل : هل كسوت زيدا ثوبا ؟ : « كسوت » . ومثال حذفهما اقتصارا ، أن تقول : « أعطيت » . لا تريد أن تخبر أكثر من أنه وقع منك هذا الفعل .

ومثال حذف أحد المفعولين حذف اختصار أن تقول : أعطيت زيدا . فى جواب من قال : لمن أعطيت الدرهم ؟ ومثال حذف الاقتصار : أعطيت زيدا . ولا تريد أن تخبر بما أعطيت أو : أعطيت درهما فلا تخبر لمن أعطيته .

(٢) السابق ، الصفحة نفسها .

الأول : مذهب سيبويه ، قال : « وأما ظننت ذاك فإنما جاز السكوت عليه لأنك قد تقول : ظننت ، فتقتصر كما تقول : ذهبت ، ثم تعمله فى الظن كما تعمل ذهبت فى الذهاب فذاك ههنا هو الظن ، كأنك قلت : ظننت ذاك الظن . وكذلك خلت وحسبت » [١] وعلى هذا جمهور النحويين . وقد رجحه ابن عصفور [٢] .

الثانى : مذهب الأخفش ، ومن أخذ بمذهبه ، جاء فى المقتصد « وذهب أبو الحسن إلى امتناع جواز السكوت على الفاعل فى باب ظننت وعلمت . وحكى الشيخ (أبو الحسين) أن الشيخ أبا على كان يحتج له بأنهم قد أجروا هذه الأفعال مجرى القسم ، فأجابوها بما يجاب به القسم فى نحو قوله تعالى ﴿وَظَنُّواْ مَالَهُم مِن مَّحِيصٍ﴾ [٤٨ - فصلت] . وقول الشاعر :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِى   إنّ المَنايا لا تَطيشُ سِهَامُهَا

فكما أنه لا يجوز أن يقتصر على القسم ويسكت عن المقسم عليه ، فكذلك لا يسوغ أن يذكر الفاعل فى هذه الأفعال من غير المفعول فهذا تقريب » [٣] .

---

(١) الكتاب ٤٠/١ .

(٢) شرح جمل الزجاجى ٣١٢/١ .

(٣) المقتصد ٦٠٩/١ .

ورد الجرجانى هذا القول مرجحا قول سيبويه ، ذاهبا إلى أن جواز السكوت على الفاعل ليس من جهة إجازته فى وضع واستعمال ، وإنما ذلك شيء أجازته الحقيقة من حيث أن الفائدة تحصل بالخبر والمخبر عنه ، فما تجاوز ذلك فهو زيادة . وبالنظر إلى هذه الأفعال نجد السكوت على فاعلها مستعمل فى نحو « مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ » ونحو قول أحد المحدثين وهو أبو فراس الحمدانى :

وَلَقَدْ ظَنَنْتُ بك الظُّنو   نَ ، لأنَّه مَنْ ضَنَّ ظَنّا

وفى قوله تعالى ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْماً بُوراً ﴾ [١٢ – الفتح] والظن فى هذه الآية مصدر وليس بمفعول . والوجه فى قول أبى الحسن واحتجاج الشيخ أبى على حمله على الأغلب ، أى أن هذه الأفعال لما كانت تفيد اعتراض أمر من الأمور فى الخاطر على حد الترجح بين الكينونة وعدمها أو تقرره أو ثباته فى النفس ، وجب أن يكون ذلك الأمر مذكورا لتحصل الفائدة . كما أن القسم لما كان يؤتى به لتوكيد أمر لزم ذكر ذلك ، ولكن إذا حصلت الفائدة دون ذكر ما تتناوله الأفعال . جاز والقسم المحتج به يذكر فعله من غير جواب فى نحو : فلان يحلف فى اليوم ألف مرة (١) .

(١) المقتصد ٦٠٩/١ – ٦١١ .

ورد ابن عصفور بأن العرب لا تضمنها معنى القسم على اللزوم ، وإذا امتنع الحذف بدخول معنى القسم فما يمنع من حذفهما إذا لم يتضمن معنى القسم (١) .

الثالث : مذهب الأعلم وهو يفرق بين الأفعال فيجوزه مع ظن وما فى معناها ويمنعه مع علم وما فى معناها . وحجة الأعلم ومن أخذ بمذهبه « أن كل كلام مبنى على الفائدة ، فإذا لم توجد فائدة لم يجز التكلم به ، قال : فإذا قلت : ظننت ، كان مفيدا لأن الإنسان قد يخلو من الظن فيفيدنا بقوله ظننت ، أنه قد وقع منه ظن ، وإذا قلت : علمت كان غير مفيد لأنه معلوم أن الإنسان لا يخلو من علم ، إذ له أشياء يعلمها بالضرورة كعلمه أن الاثنين أكثر من واحد (٢) » .

ورد ابن عصفور هذا بقوله : « وهذا الذى ذهب إليه فاسد بل الصحيح أنه يجوز : علمت وتحذف المفعولين حذف اقتصار لأن الكلام إذا أمكن حمله مع ما فيه فائدة كان أولى .

(١) شرح جمل الزجاجى ٣١١/١ .

(٢) السابق ، الصفحة نفسها .

فإذا قال : علمت ، علمنا أنه أراد أنه وقع منه علم ما لم يكن يعلم إذ حمله على غير ذلك غير مفيد » [(١)] .

ثم تحدث ابن عصفور عن حذف أحد المفعولين ، فأما الحذف اختصارا فجوزه على قلة واستشهد بقول عنترة :

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تظنى غيره   مِنّى بِمَنْزِلَةِ المُحبِّ المُكْرَمِ

تقديره فلا تظنى غيره كائنا أو واقعا . « أما الاقتصار فلا يجوز أصلا ولا خلاف فى منعه بين أحد من النحويين » [(٢)] .

وسبب المنع هو ما يقوله سيبويه من « أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا أو شكا ، وذكرت الأول لتعلم الذى تضيف إليه ما استقر له عندك من هو » [(٣)] .

وقال المبرد « ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض لأن المعنى يبطل العبارة عنه ، لأن المفعولين ابتداء وخبر

(١) شرح جمل الزجاجى ٣١١/١ .
(٢) السابق ٣١٢/١ .
(٣) الكتاب ٤٠/١ .

والمفعول الأول كان فاعلا فألزمه ذلك الفعل غيره ، وصار كقولك دخل زيد فى الدار وأدخلته إياها أنا » [(١)] .

(ج) الفعل المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل :

جاء فى الكتاب « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ، لأن المفعول ههنا كالفاعل فى الباب الأول الذى قبله فى المعنى .

وذلك قولك : أرى الله بشرا زيدا أباك ، ونبأت زيدا عمرا أبا فلان ، واعلم الله زيدا عمرا خيرا منك » [(٢)] ، « وهو من باب الفعل المتعدى إلى مفعولين ولكنك جعلت الفاعل فى ذلك الفعل مفعولا بأنه كان يعلم فجعل غيره أعلمه » [(٣)] وقال أبو على الفارسى : « هذا الباب منقول بالهمزة أو بتضعيف العين فى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين ، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر » .

(١) المقتضب ١٢٢/٣ .
(٢) الكتاب ٤١/١ .
(٣) المقتضب ١٨٩/٣ .

ويلحق بالمتعدية ما ليس منقولا مثل أنبأ ونبّأ ، قال أبو على « وإنما تعدى أنبأ ونبأ إلى ثلاثة مفعولين ، لأن النبأ الخبر والإخبار إعلام ، فأجرى مجرى أعلمت فى التعدى » . ولا يجيز أبو على مثل : « أعلم الله زيدا عمرا خالدا ، لأن المفعول الثالث فى هذا الباب هو الثانى فى المعنى [(١)] ولكن الجملة تصح إذا كان المراد أحد معنيين . الأول : حمل الكلام على المعنى كأنك تقول : عمرو خالد أى يسد مسده ، وذلك على التشبيه . الثانى : كون الرجل له اسمان ، يكون معروفا عند قوم بعمرو وعند غيرهم بخالد . أو يكون للرجل اسم ولقب [(٢)] . وقسم الزمخشرى المتعدى إلى ثلاثة أقسام :

١ - منقول بالهمزة عن المتعدى إلى مفعولين وهو فعلان : أعلم وأرى . وأجاز الأخفش أظنن ، وأحسب وأخال ، وأزعم .

٢ - متعد إلى واحد وأجرى مجرى أعلم لموافقته له فى معناه ، وهو خمسة أفعال : أنبأ ، نبّأ ، أخبر ، خبّر ، حدّث .

---

(١) الإيضاح العضدى ١٧٥ .
(٢) السابق ، الصفحة نفسها .

٣ - متعد إلى مفعولين وإلى الظرف المتسع فيه كقولك : أعطيت عبد الله ثوبا اليوم ، وسرق زيد عبد الله الثوب الليلة . ومن النحويين من أبى الاتساع فى الظرف فى الأفعال ذات المفعولين [(١)] .

وفصل ابن عصفور الكلام فى حذف المفعول من المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، فبين أنه إما أن تحذف مفعولاته أو اثنان منها ويبقى واحد ، أو يحذف واحد ويبقى اثنان [(٢)] .

ويجوز حذفها كلها اختصارا واقتصارا . أما حذف اثنين منها أو واحد فجائز على الاقتصار فغير جائز ، خشية التباس أعلمت المتعدية إلى ثلاثة بأعلمت المتعدية إلى اثنين المنقولة من علم بمعنى عرف فإذا حذفت واحدا لم تدر هل هى أعلمت المنقولة فلا حذف أم المتعدية إلى ثلاثة ، فيكون حذف ، وكذلك إذا قلت : أعلمت زيدا لم تدر هل المتعدية إلى اثنين حذف منها واحد ، أم المتعدية إلى ثلاثة حذف منها اثنان . ولم يجز فى أخوات

---

(١) المفصل ٢٥٧ - ٢٥٨ .
(٢) شرح جمل الزجاجى ٣١٣/١ .

(أعلم) لأنها حملت عليها . هذا مذهب سيبويه (١) وأجاز غيره : أعلمت زيدا إذا قدرته المفعول الأول لا الثانى أو الثالث لأن الثانى والثالث لا يستغنى أحدهما عن الآخر وأجازوا أعلمت زيدا أخاك على أن يكونا الثانى والثالث لا الأول والثانى . وابن عصفور يمنع ذلك كله (٢) .

* * *

(١) شرح جمل الزجاجى ٣٦٣/١ .
(٢) السابق ٣١٣/١ – ٣١٤ .

الفصل الثانى

من قضايا التعدى واللزوم

١ – تعدية اللازم :

بيَّن السيرافى فى شرحه للكتاب أن سيبويه يجعل المفعول الذى تدل صيغة الفعل عليه أقوى من المفعول الذى لا تدل صيغة الفعل عليه (١) . ولهذا تعدى الفعل اللازم إلى هذه المفعولات التى تدل عليها صيغته والمفعول الذى تدل صيغة الفعل عليه اثنان المصدر وظروف الزمان (٢) ، قال سيبويه عن تعدى اللازم إلى المصدر « واعلم أن الفعل الذى لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذى أخذ منه ، لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث . ألا ترى أن قولك قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب ؟ . وإذا قلت : ضرب عبد الله لم يستبن أن المفعول زيد أو عمرو ، ولا يدل على صنف كما أن ذهب قد دل على صنف وهو الذهاب ، وذلك كقولك ذهب عبد الله الذهاب

(١) السيرافى : شرح الكتاب ٢٣١/٣ .
(٢) السابق ، الصفحة نفسها .

الشديد [1] . إذن فهناك علاقة دلالية شديدة بين الفعل ومنصوبه وهو المصدر فهو متضمن لمعناه وإن لم يذكر وهو إن ذكر يدل عن نوع الحدث أو عدده ، وليس كذلك المفعول به الذى لا يتضمنه الفعل . وإذا كان بين المصدر والفعل علاقة من حيث الدلالة المعجمية حيث يشتركان فى المادة ويدل الفعل بمادته على المصدر فإنه يدل على الزمن ببنائه ، قال سيبويه « ويتعدى إلى الزمان ، نحو قولك : ذهب ، لأنه بنى لما مضى منه وما لم يمض ، فإذا قال : ذهب ، فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان ، وإذا قال : سيذهب ، فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان ، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه ، كما أن فيه استدلالا على وقوع الحدث . وذلك قولك : قعد شهرين وسأذهب غدا » [1] .

ويتعدى اللازم أيضا إلى نوع آخر من المفاعيل له علاقة دلالية به وهو اسم المكان المشتق من لفظه والعلاقة إذن دلالية ولفظية ، والفعل وإن لم يدل بلفظه على هذا المفعول ، فإن هذا

(١) الكتاب ١/٣٤ ، ٣٥ .
(٢) السابق ١/٣٥ .

المفعول من لوازمه أو أن الفعل مما يقتضيه ، ويتعدي أيضا إلى ما دل على المكان بشكل عام كلفظ : مكان ، وجه . قال سيبويه : « ويتعدى إلى ما اشتق من لفظه اسما للمكان وإلى المكان ، لأنه إذا قال ذهب أو قعد فقد علم أن للحدث مكانا وإن لم يذكره كما علم أنه قد كان ذهاب ، وذلك قولك : ذهبت المذهب البعيد ، وجلست مجلسا حسنا ، وقعدت مقعدا كريما . وقعدت المكان الذى رأيت ، وذهبت وجها من الوجوه » [1] .

ويدخل فى هذا تعدى اللازم إلى المسافة المكانية المقيسة من نحو تعديه إلى الزمن المؤقت قال سيبويه « ويتعدى إلى ما كان وقتا فى الأمكنة ، كما يتعدى إلى ما كان وقتا فى الأزمنة ، لأنه وقت يقع فى المكان ولا يختص به مكان واحد « ومثل لذلك بـ « ذهبت فرسخين وسرت الميلين كما تقول ذهبت شهرين وسرت اليومين » [2] .

ولكن مستخدمى اللغة لا يلزمون هذه القواعد أو يقفون عندها بل يذهبون إلى أبعد من ذلك كما لاحظ سيبويه حيث

(١) الكتاب ١/٣٥ .
(٢) السابق ١/٣٦ .

يجدهم يعدون الفعل اللازم إلى أسماء لا دلالة فى الأفعال عليها قال « وقد قال بعضهم ذهبت الشام ، يشبه بالمبهم (١) إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب . وهذا شاذ ، لأنه ليس فى ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان . ومثل ذهبت الشام ، دخلت البيت » (٢) . والسبب فى شذوذ مثل هذا أن « الأماكن إلى الأناسى ونحوهم أقرب ألا ترى أنهم يخصونها بأسماء كزيد وعمرو ، وفى قولهم مكة وعمان ونحوهما ، ويكون منها خِلَق لا تكون لكل مكان ولا فيه كالجبل والوادى والبحر ، والدهر ليس كذلك . والأماكن لها جثة . وإنما الدهر مضى الليل والنهار فهو إلى الفعل أقرب » (٣) فحق هذه الأسماء الدالة على أماكن غير مبهمة أن يتعدى إليها اللازم بحرف الجر ، ولكن الحرف حذف وعدى الفعل تعدية مباشرة كأن هذه الأسماء ظروف مكان ، ذلك ما ذكره سيبويه فى « باب استعمال الفعل فى اللفظ لا فى المعنى لاتساعهم فى الكلام والإيجاز

(١) قال ابن السراج (الأصول فى النحو ١/٢٣٧) ومعنى المبهم أنه هو الذى ليست له حدود معلومة تحصره وهو يلى الاسم من أقطاره نحو خلف وقدام ، وأمام ، ووراء .

(٢) الكتاب ١/٣٥ .

(٣) السابق ١/٣٦ – ٣٧ .

والاختصار » (١) ، قال : ومن ذلك قول عامر بن الطفيل (٢) :

فَلأَبْغِيَنَّكُم قَنًا وَعَوارضاً ... وَلأُقْبِلَنَّ الخيلَ لابَةَ ضَرْغَدِ

قال سيبويه « يريد : بقنا وعوارض ، ولكنه حذف وأوصل الفعل . ومن ذلك قول ساعدة :

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيه كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

يريده : فى الطريق » (٣) .

وقال أيضا : « وأما دخلته دخولا وولجته ولوجا ، فإنما هى ولجت فيه ودخلت فيه ، ولكنه ألقى (فى) استخفافا كما قالوا : نبئت زيدا ، وإنما يريد نبئت عن زيد » (٤) . وقد أثارت هذه الأسماء التى تعدى إليها اللازم تعديه إلى الظروف بعض جدل نحوى ذكر طرفا منه ابن السراج قال « وقد اختلف النحويون فى دخلت البيت هل هو متعد أو غير متعد ، وإنما التبس عليهم

(١) الكتاب ١/٢١١ .

(٢) السابق ١/٢١٤ .

(٣) السابق ، الصفحة نفسها .

(٤) السابق ٤/١٠ .

ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف الجر فى كثير من المواضع [١] ، ولذلك ذهب أبو عمر الجرمى إلى أن الفعل (دخل) من الأفعال التى تتعدى ولا تتعدى [٢] . ويعد ابن السراج الفعل لازما موافقا بذلك سيبويه ويؤيد مذهبه مرادفه (غار) غير متعد ، ومضاده غير متعد وهو خرج » [٣] . وتابعه الفارسى فى الإيضاح ، وزاد أدلة أخرى منها أن مصدره على فعول ، وأنك قد تنقله بالهمزة وبحرف الجر [٤] . ورد الجرجانى استدلال الفارسى بنقل الفعل بالهمزة وبحرف الجر بأن هذا ليس خاصا باللازم دون المتعدى [٥] . واستدل السيرافى على لزوم (دخل) بأنك تقول : (دخلت فى الأمر) ولا تعديه فتقول : دخلت الأمر [٦] وجادل فريق من النحويين فى أن العرب قالت : ذهبت الشام ، لأن معناه اليسار وبه سمى شأمه ، كقولك :

(١) الأصول فى النحو ٢٠٣/١ .
(٢) السيرافى : شرح الكتاب ٢٤٤/٣ .
(٣) الأصول فى النحو ٢٠٤/١ .
(٤) الإيضاح العضدى ١٧١ .
(٥) المقتصد ٦٠٢/١ .
(٦) شرح السيرافى ٢٤٣/٣ .

يسرة ، ولو قلت : ذهبت شأمة ، وذهب الشأمة واليسار ، جاز . ورد السيرافى هذا المذهب بأنه يلزم قائله أجازة ذلك فى العالية ونجد ، لأنها مأخوذة من الارتفاع فهى مثل ذهب فلان فوق [١] .

٢ – ما يتعدى ولا يتعدى :

رأينا أن النحويين جعلوا بعض الأفعال فى قسم منفصل عن قسمى المتعدى واللازم ، وهو القسم الذى توصف الأفعال فيه بالتعدى واللزوم ، أى أنها تسلك فى اللغة سلوكين : سلوك المتعدية وسلوك اللازمة ، وتصب فى هذا القسم الأفعال المتعدية فى الأصل ثم أخذت فى السلوك سلوك اللازم ، والأفعال اللازمة فى الأصل ثم أخذت فى السلوك سلوك المتعدى . ومن هذه الأفعال ما يتعدى بنفسه تارة وما يتعدى بحرف جر تارة أخرى . وقد خصص بعض اللغويين أبوابا تضم هذا النوع من الأفعال ، كابن قتيبة فى أدب الكاتب ، مثل « باب أفعل الشىء فى نفسه وأفعل الشىء غيره » و « باب فعل الشىء وفعل الشىء غيره » [٢] ومن

(١) شرح السيرافي ٢٤٣/٣ .
(٢) أدب الكاتب ٤٨١ .

المحدثين هاشم طه شلاش الذى قام على إعداد معجم يضم الأفعال المتعدية اللازمة ، وقد والى نشره فى مجلة المورد العراقية (نشر القسم الأول من المعجم فى العدد الأول من مجلة المورد سنة ١٩٨٢) . وجعل العمل فيه على قسمين : القسم الأول ، وتناول به بيان الأفعال التى تلزم وتتعدى بأنفسها بلا حذف ولا زيادة [1] ، وفى القسم الثانى تناول الأفعال التى تتعدى بأنفسها وبحروف الجر أصالة ، على أساس أن التعدى لغة واللزوم لغة أخرى . وتناول أيضا الأفعال التى تتعدى بحروف الجر أصلا ، وتتعدى بأنفسها عرضا [2] وأدخل فيها أيضا ما يتعدى إلى مفعول ثان على نزع الخافض [3] .

أشار سيبويه إلى النوع الأول من الأفعال وهى الأفعال التى تستخدم لازمة وتستخدم متعدية ، وضرب عليها أمثلة فى قوله « وتقول فتن الرجل وفتنته ، وحزِن وحزَنته ، ورجَع ورجَعته » [4]

(١) مجلة المورد عدد ١ سنة ١٩٨٢ ص ١٥٠ .
(٢) السابق ١٥٣ .
(٣) السابق ١٥٣ هـ ١٥ .
(٤) الكتاب ٤/٥٦ .

وقال أيضا « ومثل حزِن وحزَنته : عوِرت عينه وعُرتها ، وزعموا أن بعضهم يقول سوِدت عينه وسُدتها ، كما قالوا عورت عينه وعرتها . وقد اختلفوا فى هذا البيت لنصيب فقال بعضهم :

سَوِدتُ فلم أَملِك سَوادى وتحته   قميصٌ من القُوهِىِّ بيضٌ بنائِقُهْ

وقال بعضهم سُدتُ يعنى فَعُلت [1] » وقال أيضا « ومثل فتن وفتنته : جبرتْ يده وجبرتُها وركضَت الدابة وركضتُها ، ونزحتْ الركية ونزحتُها وسار الدابةُ وسرتُها .

وقالوا رجس الرجل ورجسته ، ونقص الدرهم ونقصته ومثله غاض الماء وغضته » . وقال أيضا « ويقال أبان الشىء نفسُه وأبنته ، واستبان واستبنته . والمعنى واحد . وذا هاهنا بمنزلة حزِن وحزنته فى فعلت ، وكذلك بيّن وبيّنته » [3] ورصد ابن جنى هذه الظاهرة فى الخصائص وحاول تعليلها ، قال ابن جنى « وهذا الباب الذى نحن فيه ليس بلفظ تبع لفظا ، بل هو قائم برأسه . وذلك قولهم

(١) الكتاب ٤/٥٧ .
(٢) السابق ٤/٥٨ .
(٣) السابق ٤/٦٣ .

غاض الماءُ وغضته سوّوا بين المتعدى وغير المتعدى »[١] ثم أورد طائفة من الأفعال ثم حاول التعليل فقال « فهذا كله شاذ عن القياس وإن كان مطردا فى الاستعمال ، إلاّ أن له عندى وجها لأجله جاز . وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه فإنما الفعل منه شيء أعيره وأعطيه وأقدر عليه ، فهو وإن كان فاعلا فإنما لما كان معلنا مقدرا صار كأن فعله لغيره » . ثم قال « فلما كان قولهم : غاض الماءُ أن غيره أغاضه وإن جرى لفظ الفعل له ، تجاوزت العرب ذلك إلى أن أظهرت هناك فعلا بلفظ الأول متعديا ، لأنه قد كان فاعله فى وقت فعله إياه إنما هو مشاء إليه أو معان عليه . فخرج اللفظان لما ذكرنا خروجا واحد فاعرفه »[٢] .

وعلى ما يتسم به تفسير ابن جنى من غموض فإنه لا يصلح تفسيرا لطائفة أخرى من الأفعال ، مثل : أضاءت النارُ وأضاءت غيرَها ، فهذا المثال يختلف عن غاض الماءُ وغضت الماء . ولعل الرجوع إلى سبب واحد فى تفسير هذه الظاهرة لا

(١) الخصائص ٢/٢١٠ .
(٢) السابق ٢/٣١٣ .

يغنى . وقد رددنا مثل هذه الظاهرة إلى أكثر من سبب ، منها حذف المفعول مع الأفعال التى تشبه الأفعال الانعكاسية فى وظيفتها ، ومنها الاستخدام اللهجى الذى يفضل استخدام الصيغة غير المهموزة ، فيستخدم الصيغة المجردة متعدية مقابل استخدام لهجى آخر يستخدم الصيغة المزيدة التى تدل زيادتها على التعدى . ومن هذه الأسباب أيضا حذف حرف الجر فيتعدى الفعل بنفسه . ومن هذا التغير الدلالى الذى يجعل فعلا مثل (كفر) المتعدى بنفسه فعلا متعديا بحرف جر حينما يعنى الكفر المقابل للإيمان[١].

وهذه الطائفة من الأفعال لم تثر جدلا بين النحويين ظاهراً بخلاف الطائفة الأخرى ، وهى التى رأى النحويون أنها تجيء تارة متعدية بنفسها وبحرف جر تارة أخرى ، ولذلك جعلت قسما برأسه قال ابن عصفور « وإنما جعل هذا قسما برأسه ، ولم يجعل من القسمين لأنه قد وجد الفعل يصل تارة بنفسه ، وتارة بحرف جر ، ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر »[٢] .

(١) أبو أوس إبراهيم الشمسَان : الفعل فى القرآن الكريم تعديته ولزومه ص ٦٣٣ ومابعدها .
(٢) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجى ١/٣٠٠ .

وهذه الأفعال مثل : شكرته وشكرت له ، ونصحته ونصحت له . ذكر ابن بابشاذ أن هذا اللون من الاستخدام موقوف على السماع وأن فيه مذهبين : الأول : أن الأصل فيها تعديها بحروف الجر ثم حذف الجار فتعدى الفعل [1] . فقد ذهب سيبويه إلى أن أفعالا مثل سميته زيدا إنما دخلتها الباء فى قولك سميته بزيد وكنيته بزيد على نحو ما دخلت فى عرفته بزيد قال « فإنما تدخل فى سميت وكنيته على حد ما دخلت فى عرفته بزيد فهذه الحروف كان أصلها فى الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة » [2] . والمذهب الثانى : أنهما لغتان بمعنى واحد لغة قوم يعدون هذا الفعل بواسطة ولغة آخرين بنفسه [3] . أما المذهب الثالث فهو ما نجده فى شرح الكافية للرضى وقد فصل فى القضية كلها ، فنظر فى الأفعال وذهب إلى أن هذه الأفعال – إذا تساوت فى الاستعمال ، وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك – متعدية مطلقا إذ معناه مع

(١) المقدمة المحسبة ٣٦٩ .
(٢) الكتاب ١/٣٨ – ٣٩ .
(٣) المقدمة المحسبة ٣٦٩ .

اللام هو معناه من دونها والتعدى واللزوم بحسب المعنى ، وهو بلا لام متعد إجماعا ، فكذا مع اللام فهى إذن زائدة كما فى (رَدِفَ لَكُم) إلا أنها مطردة الزيادة فى نحو نصحت وشكرت دون رَدِفَ . وإن كان تعدى الفعل بنفسه قليلا ، نحو : أقسمت الله ، أو كان مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص (دخل) بالأمكنة فهو لازم حذف منه حرف الجر ، وإن كان تعديها بالحرف قليلا فهو متعد والحرف زائد كما فى يقرأن بالسور [1] .

ويذهب الجرجانى إلى أن تعدية المتعدى بحرف إنما هى زيادة لفظية « ألا ترى أن علمت لا يتعدى بالجار تقول علمت زيدا منطلقا ، وعلمت زيدا ، وأما قولهم علمت بزيد ، فالباء مزيدة مثلها فى بأن الله ، وكذا قولهم ألقى بيده قال الله تعالى ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُم إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [١٩٥ – البقرة] الأصل ألقى يده » [2] .

ولكن ليست كل تعدية للمتعدى بحرف الجر على زيادة حرف الجر ، فهذا سيبويه يقول « وتقول ظننت به ، جعلته موضع ظنك كما تقول نزلت به ونزلت عليه . ولو كانت الباء

(١) شرح الكافية ٢/٢٧٣ .
(٢) المقتصد ١/٦٠٣ .

زائدة ، بمنزلتها فى قوله عز وجل ﴿ كَفَىٰ بِاللهِ ﴾ لم يجز السكت عليها ، فكأنك قلت : ظننت فى الدار . ومثله شككت فيه » (١) وهذا من قبيل تعدية المفعول المطلق وقد فصلنا هذا فى كتاب (الفعل فى القرآن الكريم تعديته ولزومه) .

وهناك مذهب متقدم مشهور هو مذهب ابن درستويه الذى يذهب فيه إلى أن الأفعال مثل نصحت وشكرت إنما تتعدى إلى مفعولين يتعدى الفعل إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بحرف الجر ، وتقول شكرت لفلان فعلَه ونصحت لفلان رأيَه ، قال « وليس فى الدنيا عربى ولا نحوى يزيد اللام فى هذا المفعول الذى يتعدى إليه » (٢) . ويبدو أن الجرجانى قد تابع ابن درستويه فى مذهبه فهو يرد وزنته وكلته إلى وزنت له وكلت له وفى قوله تعالى ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ ﴾ [٣ - المطففين] قال « والمعنى كالوا لهم أو وزنوا لهم ، ولم يذكر المكيل والموزون » (٣) . ولكن حذف حرف الجر قد يكون له وظيفة دلالية تتعدى طلب الاختصار

(١) الكتاب ٤١/١ .
(٢) تصحيح الفصيح ٣٣١/١ .
(٣) المقتصد ٦١٦/١ .

أو الاقتصاد فى القول ، وهذا ما أشار إليه الجرجانى أيضا فى قوله « وأما قولهم كسبته كذا ، فهذه المنزلة من حيث أن الأصل كسبت له ، ولكن بينه وبين ما مضى فرقا وهو أنه إذا حذف منه اللام له معنى لا يكون مع اللام ، تقول كسبت زيدا مالا ، فيكون المكسوب أخص به منه إذا قلت كسبت زيدا مالا ، ألا ترى أنك قد تقول : كسبت له مالا بمعنى أن المال لك وفى حكمك ، لكنك كسبته لأجله حتى ينتفع به أو تنفقه عليه ، كقولهم فلان يكسب المال لأطفاله ، مثل يجمع لهم وليس كذلك كسبته مالا ، لأنه يدل على أن المال له وفى حكمه » (١) وممن تابع ابن درستويه أيضا السهيلى الذى أسهب فى الكلام على هذه الأفعال ، قال « أصل هذا الفصل أن كل فصل يقتضى مفعولا ويطلبه ، فلا يصل إلى ما بعده إلا بحرف الجر ثم قد يحذف المفعول لعلم السامع به ويبقى المجرور . وربما تضمن الفعل معنى فعل آخر متعد بغير حرف ، فيسقط حرف الجر من أجله . وربما كان الفعل يتعدى بغير حرف وفى ضمن الكلام ما يطلب الحرف ، فيدخل الحرف من أجله » . ثم ضرب مثالا

(١) المقتصد ٦١٦/١ .

على الحالة الأولى فقال : « فالأول نحو (نصحت لزيد) و (شكرت له) و (كلت له) المفعول فى هذا كله محذوف والفعل واصل إلى ما بعده بحرف » [١] ثم فصل القول على (نصح) فقال « لأن (نصحت) مأخوذ من قولك (نصح الخائط الثوبَ) ، إذا أصلحه وضم بعضه إلى بعض ثم استعير فى الرأى فقالوا : نصحت له رأيه . والتوبة النصوح إنما هى لما تخرمه من الدين كنصح الثوب ، ولكنهم يقولون : نصحت زيدا فيسقطون الحرف ، لأن النصيحة متضمنة للإرشاد ، فكأنهم قالوا (أرشدت زيدا) [٢] فالسهيلى إذن يبين المراحل التى مر بها الفعل (نصح) وهى :

١ – نصحت لزيد رأيه ←

٢ – نصحت لزيد (بحذف المفعول) ←

٣ – نصحت زيدا (بحذف الجار)

ومثله الفعل شكر : شكرت لزيد فعلَه ← شكرت لزيد ← شكرت زيدا [٣] .

(١) نتائج الفكر ٣٥٢ .

(٢) السابق ، الصفحة نفسها .

(٣) السابق ، الصفحة نفسها .

وأما كلت لزيد ووزنت له فمفعولهما غير (زيد) لأن مطلوبهما مايكال أو يوزن ، فالأصل دخول اللام ثم قد تحذف لتضمن معنى المبايعة والمعارضة ، فإنك إذا قلت ، كلت لزيد أخبرت بكيل الطعام . وإذا قلت : كلت زيدا أخبرت مع الكيل بمعاملة ومبايعة كأنك قلت : بايعت زيدا بالكيل ، أما قولهم (سمع الله لمن حمده) فمفعوله محذوف لأنه قول واللام على بابها وتؤذن بمعنى زائد وهو الاستجابة المقارنة للسمع [١] وهذا مثل قوله تعالى ﴿ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ [٧٢ – النمل] ليست اللام لام المفعول ، كما زعموا ولا هى زائدة ولكن (ردف) فعل متعد ومفعوله غير هذا الاسم كما كان مفعول سمع غير المجرور ومعنى ردف تبع وجاء على الأثر فلو حمل مع المجرور لكان المعنى غير صحيح ولكن المعنى : ردف لكم استعجالكم وقولكم لأنهم قالوا (متى هذ الوعد) ثم حذف المفعول الذى هو القول والاستعجال اتكالا على فهم السامع ، ودلت اللام على الحذف لمنعها الاسم الذى دخلت عليه أن يكون مفعولا أذنت بفائدة أخرى وهى (عجل لكم) [٢] ولكن هذه النظرة لم تجد هوى

(١) نتائج الفكر ٣٥٣ .

(٢) السابق ٣٥٤ .

عند متأخرى النحويين فهذا ابن عصفور يذكر قول ابن درستويه ويرده بقوله « وهذا فاسد لأنه دعوى لا دليل عليها ، ولو كان كما ذهب إليه لسمع فى موضع من المواضع : نصحت لزيد رأيه ، فتوصل نصحت إلى منصوب بعد المجرور فإذ لم يسمع ذلك دليل على فساده » [١] . وأيد القول الذى يذهب إلى أن أصل الفعل (نصح) أن يتعدى باللام ثم حذف الحرف وكثر فيه الأصل والفرع ، والسبب أن النصح لا يحل بزيد ، أما إذا كان الفعل يحل بالمفعول مثل مسحت رأسى ومسحت برأس فحرف الجر زائد [٢] . ويستند هذا القول إلى أنه لا يتصور أن يوجد فعل تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر ، لأنه محال أن يكون قويا ضعيفا فى حال واحدة ، ولا المفعول محلا للفعل وغير محل للفعل فى حين واحد ، وصحح ابن عصفور هذه الملاحظة [٣] وعلى هذا فإنه عند تساوى الاستخدام فى الفعل متعديا بنفسه ومتعديا بحرف فإن كل واحد منهما أصل بنفسه [٤] .

---

(١) شرح جمل الزجاجى ٣٠١/١ .

(٢) السابق ٣٠٠/١ – ٣٠١ .

(٣) السابق ٣٠٠/١ .

(٤) السابق ، الصفحة نفسها .

وقد يكون من أسباب تعدى الفعل التغير الوظيفى والدلالى للفعل ، ومثال ذلك ما ذكره السيرافى من أن قول العرب « ما جاءت حاجتك » أنهم أجروها مجرى صارت . وجعلوا لها اسما وخبرا . كان ذلك فى باب كان وأخوتها . فجعلوا ما مبتدأ وجعلوا فى جاءت ضمير ما . وجعلوا ذلك الضمير اسم جاءت وجعلوا حاجتك خبر جاءت فصار بمنزلة هند كانت أختك ، وأنثوا جاءت لتأنيث معنى ما وقال : إنه ليس معروفا إلا فى هذا [١] .

٣ – المبنى للمجهول :

١ – « حكم ما لم يسم فاعله أن يبنى الفعل للمفعول ويحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه » [٢] .

٢ – ونائب الفاعل كالفاعل فهو فى مقامه فالفعل مسند إليه ، ولذلك يجوز تقدم المفعول عليه كتقدمه على الفاعل قال سيبويه :

---

(١) شرح الكتاب ٣٢٤/٣ – ٣٢٥ .

(٢) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجى ٥٣٤/١ .

وإن شئت قدمت وأخرت فقلت كُسِىَ الثوبَ زيد ، وأُعطِى المالَ عبدُ الله كما قلت ضرب زيدا عبدُ الله فأمره فى هذا كأمر الفاعل » [١] وتتم معه مطابقة الفعل . قال المبرد « ولو قلت : ضُرِب هندٌ وشُتِم جاريتُك لم يصح حتى تقول ضُرِبَتْ هندٌ وشُتِمتْ جاريتُك ، لأن هنداً والجاريةَ مؤنثات على الحقيقة ، فلابد من علامة التأنيث » [٢] .

٣ - هناك أفعال تبنى للمفعول لا مقابل لها مع الفاعل . قال سيبويه « هذا باب ما جاء فُعِل منه على غير فَعَلته وذلك نحو : جُنّ وسُلّ وزُكِمَ ووُرِدَ وذهب إلى أنه استغنى بالمبنى للمفعول عن المبنى للفاعل كما استغنى بتَرَكَ من وَدَعَ » [٣] .

وقد خلق هذا خلافا بين النحويين ، فذهب بعضهم إلى أن صيغة المبنى للمفعول قائمة برأسها مستشهدا بما ذكره سيبويه من الأمثلة [٤] .

---

(١) الكتاب ٤٢/١ .
(٢) المقتضب ٥٩/٤ .
(٣) الكتاب ٦٧/٤ .
(٤) ابن السيد البطليوسى : الحلل ٢١١ ، ابن عصفور : شرح الجمل ٥٤٠/١ .

والجمهور على أنه محول عن المبنى للفاعل . قال ابن السيد « واستدلوا على ذلك بقول العرب (قد بُويع زيد وسُوير خالد) فصححوا (الواو) ولم يقلبوها ياء كما قلبوها فى (سَيِّد) و (مَيِّت) قالوا فدل ذلك على أنه منقول منساير وبايع ولو كان المفعول الذى لم يسم فاعله أصلا غير منقول لوجب أن يقال بيع وسير ، كما أن عور وصيد واجتوروا واعتونوا لما صحت حروف العلة فيها ولم تعتل ، دل ذلك على أنها منقولة من اعورّ وأصيد وتجاوروا وتعاونوا وليست بأصول » [٧] وصحح ابن عصفور كونه منقولا مستدلا أولا بأنه فى بويع يجب إدغام الواو فى الياء لاجتماعهما وسَبْق إحداهما بالسكون إذا عدا بناءً أصليا غير مغير ، وعليه يجب القول بتغيره . وثانيا بأنه فى مثل (وورى) فإن كان البناء أصليا غير مغير فإنه يجب قلب الواو الأولى همزة ، فلما لم يقلبوها علم أنه بناء مغير واجتماعهما لازم [١] .

٤ - ذكر ابن باشاذ أن الأصل فى الفعل أن يبنى

---

(١) الحلل ٢١٢ .
(٢) شرح جمل الزجاجى ٥٤٠/١ .

للفاعل ولكنه يعدل به إلى البناء للمفعول لخمسة أسباب : للمخافة من ذكر الفاعل ولجلالته ولخساسته وللجهالة به وللاختصار والإيجاز [1] . وبلغت عند ابن عصفور ثمانية أسباب ، فذكر أن الفاعل يحذف للعلم به نحو : أُنزِل المطر ، فمنزله معروف ، وللجهل به نحو : ضُرِب زيدٌ ، لتعظيمه : ضُرِب اللصُ ، لم تذكر القاضى مع اللص ، ولتحقيره نحو : طُعِن عُمَرُ ، حقرت طاعنه فحذفته فلم تذكره مع عمر ، لإبهامه نحو : ضُرِب زيدٌ ، للخوف منه أو عليه نحو : ضُرِب الأميرُ أو لإقامة الوزن أو اتفاق القافية نحو قول ذى الرمة :

وأُدْرِكَ المُتَبَقى مِن ثَميلَتِه وَمِن ثَمائِلِها وَاستُنْشِيءَ الغَرَبُ

ولتقارب الأسجاع ، ومثل لذلك ابن عصفور بقوله : « ونبذت الصنائع وجهل قدر المعروف » [2] ومثال توافق حركات الحروف الأخيرة فى السجع : من حسن عمله ، عرف فضله [3] .

---

(١) المقدمة المحسبة ٣٧٠ .

(٢) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجى ٥٤٣/١ .

والملاحظ أنه ليس فى هذا سجع . وعلق محقق الكتاب فى هـ ٢ : (يريد بالسجع هنا المزاوجة) .

(٣) عباس حسن : النحو الوافى ٩٦/٢ هـ ٢ .

٥ - لما حذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه وجب أن تكون المفعولات أنقص رتبة مما يتعدى إليه الفعل المتعدى [1] ، ولذلك قال سيبويه فى المبنى للمفعول من المتعدى إلى ثلاثة « لما كان الفاعل يتعدى إلى ثلاثة تعدى المفعول إلى اثنين » [2] وعلى هذا يصير المتعدى إلى واحد بعد البناء للمفعول لازما ، والمتعدى إلى اثنين متعديا إلى واحد ، والمتعدى إلى ثلاثة متعديا إلى اثنين [3] .

ورغم تقهقر هذه المفعولات ونقصانها فإن الفعل مثل (ضُرِب زيدٌ) لا يأخذ مفعولا ومثل (كُسِي زيدٌ ثوبا) لا يتعدى إلى مفعول ثان لأن نائب الفاعل لفظه لفظ الفاعل ومعناه معنى المفعول [4] . ويتعدى الفعل المبنى للمفعول إلى كل ما يتعدى إليه الفعل اللازم [5] .

---

(١) ابن بابشاذ : المقدمة المحسبة ٣٧٠ .

(٢) الكتاب ٤٣/١ .

(٣) ابن السراج : الأصول فى النحو ٨٧/١ .

(٤) الكتاب ٤٢/١ - ٤٣ .

(٥) السابق ٤٢/١ ، ٤٣ .

٦ - وقسم ابن عصفور الأفعال بالنسبة للبناء للمفعول إلى ثلاثة أقسام :

١ - قسم اتفق على أنه لا يجوز بناؤه للمفعول وهو الجامد نحو : نِعْمَ بِئْسَ ، عَسَى ، (فعل التعجب) ، ليس ، حبذا .

٢ - قسم مختلف فيه ، وهو كان وأخواتها .

٣ - قسم اتفق النحويون على جواز بنائه للمفعول وهو ما بقى من الأفعال المتصرفة [١] .

وعلل لعدم بناء الجامدة أن هذا النوع من التصرف وهى ممنوعة من التصرف [٢] . أما كان ، فقد أجاز الفراء ذلك معها ورده ابن عصفور بأن الخبر يبقى بلا مخبر عنه لا لفظا ولا تقديرا [٣] . ومذهب السيرافى حذف الاسم والخبر وإقام ضمير المصدر مقام المحذوف . ورده ابن عصفور بأن كان الناقصة لا

(١) ابن عصفور ، شرح الجمل ٥٣٥/١ .
(٢) السابق ، الصفحة نفسها .
(٣) السابق ، الصفحة نفسها .

مصدر لها وذكر أن الفارسى منع من بنائها لما رأى من فساد ما ذكره الفراء والسيرافى [١] ، وكان ابن السراج يمنع بناءها أيضا قال : « وهذا عندى لا يجوز من قبل أن كان فعل غير حقيقى ، وإنما يدخل على المبتدأ والخبر فالفاعل فيه غير فاعل فى الحقيقة ، والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه مفعول ، يقوم مقام الفاعل لأنهما غير متغايرين إذ كان إلى شىء واحد لأن الثانى هو الأول فى المعنى » [٢] .

قال ابن عصفور : « والصحيح أنه يجوز بناؤها للمفعول ، وهو مذهب سيبويه ، لكن لابد من أن يكون فى الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف ، فتقول كين فى الدار ، فالأصل كان زيدا قائما فى الدار ، على أن يكون فى الدار متعلقا بكان ، حذف المرفوع لشبهه بالفاعل وحذف بحذفه الخبر ، إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه ثم أقيم المجرور مقام المحذوف » [٣] . ولعله بهذا يعود إلى قول الكسائى السابق .

(١) السابق ، الصفحة نفسها .
(٢) ابن السراج : الأصول فى النحو ٩١/١ - ٩٢ .
(٣) شرح الجمل ٥٣٥/١ - ٥٣٦ .

أما الأفعال المتصرفة الأخرى فكل ما تعدى منها يجوز أن يبنى للمفعول ، أما اللازم فقد أثار جدلا بين النحويين ، فبناؤه قضية خلافية ، فذكر الزجاجى أن الفعل اللازم لا يجوز رده إلى ما لم يسم فاعله عند أكثر النحويين (١) أما علل عن لا يجيز بناء اللازم للمفعول فمنها أنه ليس معه مفعول يقوم مقام الفاعل (٢) و « لئلا يكون الفعل حديثا عن غير محدث عنه ، وذلك نحو : قام زيد ، وقعد عمرو ، لا تقول : قِيم ولا قُعِد » (٣) إلا أن يتعدى الفعل بحرف جر فإنه يجوز (٤) .

وذكر الزجاجى أن سيبويه يذهب إلى إضمار المصدر مع الأفعال اللازمة ، ورد ابن السيد هذا بأنه غير مشهور عنه ، وأن أبا جعفر النحاس أنكره فى (المقنع) وقال هذا القول غلط على سيبويه (٥) . والحق أن الذى يجيز إضمار المصدر هو المبرد قال :

(١) ابن السيد البطليوسى : الحلل ٢٠٨ .

(٢) ابن السراج : الأصول فى النحو ٨٦/١ .

(٣) ابن جنى : اللمع ٢٤ .

(٤) ابن بابشاذ : المقدمة المحسبة ٣٧٠ – ٣٧١ .

(٥) الحلل ٢٠٨ .

« فمن ذلك أنك إذا قلت : سير بزيد فرسخا – أضمرت السير ، لأن (سير) يدل على السير ، فلم تحتج إلى ذكره معه » (١) .

وجاء فى الحلل لابن السيد أن النحاس ذكر أن الفراء والكسائى وهشاما أجازوه ، وزعم الكسائى وهشام أن فى (جلس) مجهولا مضمرا . وفسر ثعلب قولهما بأنه لما حذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه مما هو سوى المفعول به ، يعنى المصدر أو الوقت أو المكان فلم يعلم أيها هو المقصود لأنه لم يظهر مع الفعل مرفوع به (٢) . ، وكان الفراء يزعم – فى (جُلِسَ) – أن الفعل فارغ لا شىء فيه . قال أبو جعفر النحاس فقيل له : وهل يخلو الفعل من الفاعل ؟ فقال إذا شرطت إسقاط الفاعل وقلت لاتسمه ، وجب أن لا يكون فى الفعل ذكر إذ سقط فاعله . وكذلك يقول فى ضُرب ضربا إنه لا شىء مضمر فى (ضُرب) وكذلك (قُعد قعودا) تعدى أو لم يتعد ، وكان الكسائى يعتقد أن فى هذا كله ضميرا مجهولا ،

(١) المقتضب ٥١/٤ .

(٢) الحلل ٢٠٨ .

والأشبه فى هذا لمن أجازه أن يضمر مصدر الفعل فيقيمه مقام الفاعل المحذوف ، لأن الفعل يدل على مصدره كما قال الزجاجى [1] .

أما زعم الفراء فخطأ والحجة أن الفعل يدل على مصدره فلا فائدة فى إضماره ولا إظهاره ورد عليهم بأن النحويين أجازوا إقامة المصدر فى المتعدية إذا عدم المفعول به وكان المصدر منعوتا محدودا أو معرفا ، وعليه فإنه يجوز إقامة المصدر مع اللازمه فلا فرق بينهما ، يؤكد هذا أن الموجب لإقامته إنما هو عدم المفعول به ، وهذه العلة موجودة فى الأفعال اللازمة ، واحتجوا بأن معنى (جلس زيد) فَعَلَ جُلوسا وأحدثه ، فلا مانع إذن من القول (فُعِل الجلوسُ) كما أن ضُرِبَ بزيد الضربُ معناه : فُعِل بزيد الضربُ ، وقالوا إن المفعول ليس يرتفع بأنه أوقع به فعلٌ ، كما أن الفاعل فى العربية ليس يرتفع بأنه أوقع شيئا أو أحدثه ، إنما يرتفع كل واحد منهما بالحديث عنه وإسناد الفعل إليه ، فيجب على هذا أن يرتفع كل ما أسند الفعل إليه أو حدث عنه من مصدر

(١) الحلل ٢٠٩ .

أو ظرف سواء كان الفعل متعديا أو غير متعد ولا وجه للتفريق . وقالوا لو أن ملكا أو نظيره عهد ألا يُجلَس أو يُضْحَك وقتا من الأوقات لغرض له فى ذلك دون أن يسمى جالسا أو ضاحكا لجاز ذلك [1] . لأنه ليس معه مفعول يقوم مقام الفاعل [2] و « لئلا يكون الفعل حديثا عن غير محدث عنه وذلك نحو قام زيد وقعد عمرو ، لا تقول : قيم ، ولا قُعد ، لما ذكرت لك » [3] إلا أن يتعدى الفعل بحرف جر فإنه يجوز [4] .

أما المفعولات التى تقام مقام الفاعل فهى المفعول به [5] ، والمجرور [6] والمصدر والظرف المكانى والزمانى [7] . وذكر ابن عصفور هذه المفعولات مع بعض القيود حيث فى المصدر كونه مختصا لفظا أو تقديرا ومتصرفا . وفى الظرف كونه متصرفا [8] ،

(١) الحلل ٢٠٩ – ٢١٠ .
(٢) ابن السراج : الأصول فى النحو ٨٦/١ .
(٣) ابن جنى : اللمع ٢٤ .
(٤) ابن بابشاذ : المقدمة المحسبة ٣٧٠ – ٣٧١ .
(٥) ابن السراج : الأصول فى النحو ٨٦/١ .
(٦) السابق ٨٨/١ .
(٧) السابق ٨٩/١ .
(٨) المقرب ٨٠ – ٨١ .

والظرف المتصرف ما يجوز استعماله فى موضع الرفع [١] والمفعولات سواء فى صحة بناء الفعل لها إلا المفعول الثانى فى باب علمت ، والثالث فى باب أعلمت والمفعول له والمفعول معه [٢] ، والحال والتمييز [٣] .

٦ – أولى المفعولات بالنيابة إذا اجتمعت المفعول به [٤] لذلك لا يجيز المبرد « أن تقيم المصدر مقام الفاعل إذا كان معه مفعول على الحقيقة » [٥] غير أن ابن جنى ذكر أن الأخفش أجاز نيابة المصدر مع وجود المفعول به . وقال إنه جائز قياسا وإن لم يستعمل ، ثم أورد بيتا أنيب فيه الجار والمجرور مع وجود المفعول به وهو قول جرير :

وَلَو وَلَدَتْ قفيرةُ جِرْوَ كَلْبٍ   لَسُبَّ بِذَلِكَ الجِرْوِ الكِلابا

وعد هذا من أقبح الضرورة [٦] .

---

(١) شرح الجمل ٥٣٦/١ .
(٢) الزمخشرى : المفصل ٢٥٩ .
(٣) ابن السراج : الأصول فى النحو ٩١/١ .
(٤) ابن جنى : اللمع ٣٥ ، وانظر المفصل للزمخشرى ٢٥٩ .
(٥) المقتضب ٥١/٤ .
(٦) الخصائص ٣٩٧/١ .

أما قوله تعالى ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ [١٤ - الجاثية] على قراءة أبى جعفر فقوما ليس معمولا ليُجزى بل لفعل مضمر يدل عليه يُجْزَى ومفعول يُجزَى ضمير المصدر المفهوم منه ونظير ذلك قوله :

لِيُبْكَ يَزيدٌ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ   ومختبط مما تُطيحُ الطَّوائِحُ

تقديره : يبكيه ضارع [١] . وإن كان للفعل أكثر من مفعول مسرح – أى مباشر بلا حرف – فإن كانامتغايرين جاز الإسناد إلى أى منهما [٢] . قال المبرد : « فإن أظهرت زيدا غير مجرور قلت أُعطِى زيدٌ درهما ، وكُسِى زيدٌ ثوبا فهذا الكلام الجيد . وقد يجوز أن تقول أُعطِى زيدا درهمٌ وكُسِى زيدا ثوبٌ ، لمّا كان الدرهم والثوب مفعولين كزيد جاز أن تقيمهما مقام الفاعل ، وتنصب زيدا لأنه مفعول . فهذا مجاز والأول الوجه » [٣] .

والظاهر من كلام المبرد أن القضية اختيارية وأحسب أن

---

(١) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجى ٥٣٦/١ – ٥٣٧ .
(٢) الزمخشرى : المفصل ٢٥٩ .
(٣) المقتضب ٥١/٤ . وانظر : الأصول لابن السراج ٨٨/١ .

القضية متعلقة بالمعنى والدلالة التى يراد إيصالها ، فإسناد الفعل إلى أحد المفعولين الهدف منه الإخبار عن اتصافه بالفعل ، ولذلك يسند إلى ما يراد اتصافه بذلك دون الآخر . وربما تقتضى الدلالة الإسناد إلى أحدهما على نحو إجبارى . ولذلك نجد ابن السراج يشترط عدم اللبس على السامع ، فلا يجوز فى أُعطِى زيدٌ عمراً وزيد هو الآخذ أن يقال : أُعطِى عمرٌو زيدا لأن كل واحد منهما يجوز أن يأخذ الثانى بخلاف الدرهم وما أشبه [1] .

وكذلك يجوز إقامة المنصوب على نزع الخافض (المفعول غير المباشر) مع وجود المفعول المباشر قال المبرد « ومن قال هذا قال أُدخل القبرُ زيداً » [2] .

ويبدو أن بعض النحويين إنما يفضلون الإسناد إلى ما هو فاعل فى المعنى أو هو مفعول مباشر على نحو ما رأينا عند المبرد وابن السراج ، وعلى نحو ما صرح بذلك الزمخشرى [3] أما عند ابن

(١) الأصول لابن السراج ٨٩/١ .
(٢) المقتضب ٥١/٤ .
(٣) المفصل ٢٥٩ .

عصفور فإنه إن كان أحد المفعولين مسرحا لفظا وتقديراً والآخر مسرحا لفظا (منصوباً على نزع الخافض) فإنه لا يجوز إنابة سوى المسرح لفظا وتقديرا ، فلا تقول فى : أمرت زيدا الخيرَ : أُمِر زيدا الخيرُ [1] .

أما المفعولان من باب (ظن وعلم) فمنع نيابة الثانى الزمخشرى [2] وأجاز ابن عصفور نيابة أى منهما واختار الأول [3] ، واتفقا على منع إقامة الثالث من مفاعيل (أعلم) [4] ، وزاد ابن عصفور أن من الناس من أجاز إقامة كل واحد من المفعولات الثلاثة [5] . فإن لم يكن للفعل مفعولا مباشرا (مسرحا على مصطلح ابن عصفور) واجتمع المصدر وظرف المكان والزمان والمجرور ، جاز إقامة أى منهما ولا يجعل بعض النحويين فرقا بين هذه المفعولات [6] ، ولكن هناك من يجعل لبعضها الأولوية فالمبرد

(١) شرح جمل الزجاجى ٥٣٨/١ .
(٢) المفصل ٢٥٩ .
(٣) شرح الجمل ٥٣٨/١ .
(٤) المفصل ٢٥٩ ، شرح الجمل ٥٣٨/١ .
(٥) شرح الجمل ٥٣٩/١ .
(٦) ابن جنى : اللمع ٣٤ ، السيرافى : شرح الكتاب ٢٨٠/٣ .

يذكر أن الأولى بالنيابة المجرور ، ولذلك لا يجيز إنابة المصدر أو الظروف إلا إذا كان ثمة ما يمنع إنابة المجرور وذلك نحو : سير بزيد سيرٌ شديدٌ وضرب بزيد عشرون سوطا . المعنى : بسبب زيد ومن أجله . بل يذهب إلى أبعد من ذلك وهو أنه يجوز إسناد الفعل إلى المصدر المفهوم من لفظه فتقول مثلا : سير بزيد فرسخا على إضمار (السير) لدلالة (سير) عليه [1] .

والجر لا يمنع المجرور من النيابة قال المبرد « وجائز أن تقيم المجرور مع المصدر والظروف مقام الفاعل ، فتقول : سير بزيد فرسخا ، فلا يمنعه حرف الجر من أن يكون فاعلا كما قال ما من أحد » [2] .

ويعدل عن المجرور أيضا إذا جعل المصدر أو الظروف مفعولات على السعة والسبب انشغال المجرور بحرف الجر [3] وكذلك إذا كان المصدر مختصا قال المبرد : « فإن وصفته فقلت : سيرا شديدا أو هينا ، فالوجه الرفع ، لأنك لما نعته قربته

(١) المقتضب ٤/٥١ .
(٢) السابق ٤/٥٢ .
(٣) السابق ، الصفحة نفسها .

من الأسماء ، وحدثت به فائدة لم تكن فى سير » بخلاف المصدر غير المختص فالوجه معه النصب « لأنك لم تفد بقولك (سيرا) شيئا لم يكن فى سير أكثر من التوكيد » [1] ومثل المصدر المختص الظروف قال المبرد « والظروف بهذه المنزلة . لو قلت : سير بزيد مكانا أو يوما – لكان الوجه النصب . فإن قلت : يوم كذا ، أو يوما طيبا ، أو مكاناً بعيدا – اختير الرفع لما ذكرت لك » [2] .

واختصر ابن عصفور القضية فذهب إلى أن المصدر المختص أولى بالنيابة لأن الفعل يتعدى إلى المصدر بنفسه وإلى المجرور بحرف ، وإلى الظرف بتقدير (فى) [3] .

واختلفوا فى (الجار والمجرور) فذهب المبرد إلى أن المناب هو المجرور [4] وذهب ابن جنى إلى أنه حرف الجر وما عمل به [5] ، وذهب السيرافى إلى أنه حرف الجر المتصل بالاسم

(١) السابق ٤/٥٣ .
(٢) السابق ٤/٥٣ .
(٣) شرح جمل الزجاجى ١/٥٣٩ .
(٤) المقتضب ٤/٥٢ .
(٥) اللمع ٣٤ .

قال : وذلك سير بزيد السير الشديد ، تقيم الباء مقام الفاعل [١] .

٧ – تثير الأفعال الناصبة لمفعولين قضيتين عند النحويين وذلك بعد بنائها للمفعول : القضية الأولى هو الناصب للمفعول الثانى وفيه ثلاثة مذاهب [٢] :

الأول : مذهب سيبويه ، العامل فيه فعل المفعول الذى لم يسم فاعله . قال فى (كُسى عبدُ الله الثوبَ ، وأُعطى عبدُ الله المالَ) : « وانتصب الثوب والمال لأنهما مفعولان تعدى إليهما فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل » [٣] .

الثانى : ذهب قوم إلى أن العامل فيه فعل الفاعل المحذوف ، وحجتهم : أن نائب الفاعل لاحظّ له من الفعل إنما الفعل لغيره ، فكيف يصح أن يعدى فعله إلى المفعول الثانى وهو لم يفعل شيئا [٤] .

---

(١) شرح الكتاب ٢٨٠/٣ .
(٢) ابن السيد البطليوسى . الحلل ٢١٠ .
(٣) الكتاب ٤٢/١ .
(٤) ابن السيد . الحلل ٢١٠ .

وأيد ابن السيد مذهب سيبويه وخطّأ القول الآخر مستدلا بالحجج التى نوردها موجزة :

(أ) لا خلاف فى إنزال المفعول منزلة الفاعل فى الحديث عنه ، فكما شبه بالحديث عنه وبإعرابه شبه فى تعدية فعله إلى المفعول .

(ب) صياغة بعض الأفعال للمفعول دون الفاعل ، فدل على أنه باب مخصوص ، وهو إن يكن منقولا فقد حدث له حكم جديد .

(جـ) العامل فى قول سيبويه موجود فى المسألة وغير موجود فيها على قول مخالفه .

(د) من المحال ذهاب العامل وبقاء عمله وحكمه قد ارتفع وصار لغيره [١] .

واحتج مخالفو سيبويه بأن قالوا : هذا الباب منقول من باب الفعل المتعدى [٢] . وأجاب على احتجاجهم ابن السيد

---

(١) ابن السيد : الحلل ٢١٠ – ٢١١ .
(٢) السابق ٢١٢ .

بقوله : هل يوجب النقل تغير الحكم . إذا كان يوجب ما الذى أوجب تغير الأول ولم يوجب تغير الثانى وإن كان لا يوجب لزمهم عدم تغيير المبتدأ والخبر بعد دخول كان عليهما [١] . وفى (أعطيت زيدا درهما) الدرهم معمول لزيد لأنه الآخذ . ولذا قال الفارسى عنه مفعول مفعول . فإذا كان يعمل مع وجود الفاعل ألا يعمل مع عدمه [٢] . ومما يبين استحالة قولهم إنهم لو زعموا فى (ظُن زيدٌ منطلقا) أن العامل فعل الفاعل المحذوف فقد عدوا الظن إلى مفعول واحد وصار فعل الفاعل عاملا فى الاسم الواحد وفعل المفعول عاملا فى الاسم الثانى وكل منهما مفتقر إلى الثانى ، وإذا كان فعل المفعول هو العامل فيهما معا كان الظن متعديا إلى مفعولين على باب المعلوم [٣] .

الثالث : قول أبى القاسم الزجاجى ، وقد قال إن تقريبه على المتعلم أن تقول نصبته لأنه خبر ما لم يسم فاعله ثم خشى أن يتعقب عليه كلامه ، فقال : وليس هذا من ألفاظ البصريين

(١) ابن السيد . الحلل ٢١٢ .

(٢) السابق ٢١٣ .

(٣) السابق ٢١٣ – ٢١٤ .

ولكنه تقريب على المتعلم [١] .

ورد هذا ابن السيد ذاهبا إلى أنه ليس فى هذا تقريب على المتعلم ، لأنه إذا كان خبرا فالعامل فيه (أعطى) وهو مذهب سيبويه ، والأقرب إلى فهم المتعلم القول بأنه مفعول ثان فيكون قد انتظم المذهبان ، مع أن ذكر الخبر هنا مشكل لأن الغالب فى عادة النحويين أن لا يستعملوه إلا فيما كان داخلا على مبتدأ ولو كانت المسألة (ظُن زيدٌ منطلقا) لكان أشبه ويلزم عدّ خبرين فى (أعلم زيد عمرا خارجا) وهذا تكلف لا حاجة له [٢] . وأشار ابن عصفور إلى هذه الأقوال ، وقد يكون استفاد من أقوال ابن السيد وإن لم يفصل تفصيله [٣] .

والقضية الثانية : الخلاف فى المعنى بعد إنابة المفعول الثانى ، ففى مثل أُعطى درهمٌ زيدا أنيب المفعول الذى ليس فى الأصل فاعلا ، وفيه قولان : الأول : أن المعنى على ما كان عليه

(١) الحلل ٢١٣ .

(٢) السابق ٢١٣ .

(٣) شرح الجمل ١/٥٤٤ .

إلا أنك أقمت الثانى . والقول الثانى : أن المعنى ينعكس كأنك قلت : أخذ الدرهم زيدا . وقد رده ابن عصفور ، وفسر هذا المذهب بأنه متابعة لحكاية سيبويه قول العرب : أدخل فوه فى الحجر ، وإذا قلت أُدخل الحجرُ فاه كان المعنى أُدخل الحجرُ فى فيه ، وليس فى الكلام قلب ، فلما رأى سيبويه قد أدى القلب فى هذه المسألة عند إقامة الثانى وهو الفم حمل كل مسألة يقام فيها الثانى ، على القلب . ولا حجة فى ذلك ، لأن سيبويه حملَه على ادعاء القلب فى المسألة أمرٌ ضرورى ، لأن قولك (أدخلت فاه الحجر) إذا لم يكن مقلوبا كان الحجر مفعولا مسرحا لفظا وتقديرا ، والفم مسرح فى اللفظ مقيد فى التقدير ، فلا يجوز إذا لم يرد القلب إلا إقامة الحجر ، لأنه أولى ، فلما رأى العرب تقيم الفم وتترك الحجر علم أن المسألة مقلوبة وأن الأصل : أدخلت فاه الحجر ، تريد فى الحجر ، حتى يكون الذى أقيم المسرح لفظا وتقديدا وبقى المقيد [1] .

٤ – التضمين :

هناك جملة من الظواهر اللغوية يقول النحويون – عند

(١) ابن عصفور . شرح الجمل ١/٥٤٥ .

تفسيرها – بالتضمين الظاهرة الأولى : تعدى الفعل بحرف لا يتعدى به عادة . والنحويون يذهبون فى تفسير هذه الظاهرة مذهبين : أحدهما : القول بدخول حرف على حرف أى إتيان حرف بمعنى حرف ، وهذا هو المذهب الكوفى ، ومذهب آخر هو القول : بأن الفعل قد ضمن معنى الفعل الذى يتعدى بالحرف المذكور عادة وقد فصل هذا ابن جنى فى الخصائص ، قال « اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر فلذلك جىء معه بالحرف المعتاد مع ما هو فى معناه ، وذلك كقول الله عز اسمه : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ ﴾ [١٨٧ – البقرة] وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأة وإنما تقول رفثت بها ، أو معها ، لكنه لما كان الرفث هنا فى معنى الإفضاء وكنت تعدى أفضيت بـ (إلى) كقولك : أفضيت إلى المرأة ، جئت بـ (إلى) مع الرفث ، إيذانا وإشعارا أنه بمعناه » [1] . وقد ضرب ابن جنى بعد ذلك أمثلة كثيرة .

(١) الخصائص ٢/٣٠٨ .

والظاهرة الثانية تعدية اللازم بنفسه ، ومثال ذلك عندهم قوله تعالى ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِيمَ إِلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [البقرة - ١٣٠] وقد خرج تعدى (سفه) عدة تخريجات أحدها التضمين . ولذا فسر الفعل عند أبى عبيدة بـ « أهلك نفسه وأوبقها » (١) وفى الكشاف « امتهنها واستخف بها » (٢) . والتفسير الثانى عدها تمييزا ، وهذا قول الفراء . قال « العرب توقع سفِه على (نفسه) وهى معرفة ، وكذلك قوله ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ وهى من المعرفة كالنكرة ، لأنه مفسر ، والمفسر فى أكثر الكلام نكرة ، كقولك ضقت به ذرعا » (٣) . أما القول الثالث فهو : « سفِه فى نفسه فحذف الجار كقولهم : زيد ظنى مقيم : أى فى ظنى » (٤) وقد ذكر صاحب الكشاف الأقوال الثلاثة ورجح الأول (٥) . ويمكن القول إن الفعل (سفِه) لم يتعد لأنه ضمن الفعل (أهلك) أو (امتهن) وإنما لتضمنه معنى الفعل (جعل) أى

(١) مجاز القرآن ٥٦/١ .
(٢) الكشاف ٣١٢/١ .
(٣) معانى القرآن ٧٩/١ .
(٤) الكشاف ٣١٢/١ .
(٥) السابق ، الصفحة نفسها .

جعل نفسه كذلك ، فقوله إلا من سفه نفسه ، أى : إلا من جعل نفسه على هذه الحال . وتضمن هذا المعنى ليس غريبا على اللغة بل هو أقرب إلى سلوكها فكثير من الأفعال اللازمة تنقل على صيغة (أفعل) أو (فعّل) وهذه الصيغة تتضمن معنى الفعل (جعل) فأخرجته : جعلته يخرج ، وعلّمته : جعلته يعلم أو عالما .

ومثال ذلك أيضا قوله تعالى ﴿ وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ ﴾ [البقرة - ٢٣٥] قال أبو حيان « وانتصاب عقدة على المفعول به لتضمين تعزموا معنى ما يتعدى بنفسه ، فضمن معنى تنووا ، أو معنى تصححوا أو معنى توجبوا ، أو معنى تباشروا ، أو معنى تقطعوا ، أى : تبتوا . وقيل : انتصب عقدة على المصدر ، ومعنى تعزموا : تعقدوا ، وقيل : انتصب على إسقاط حرف الجر وهو على هذا التقدير ولا تعزموا على عقدة النكاح » (١) . ويمثلون لذلك أيضا بما ذكره الأشمونى قال « ومنه (أى التضمين) رحُبتكم الطاعة ، وطلُع بشر اليمنَ أى : وسِعتكم ، وبلَغ اليمن » (٢) والمتأمل لهذا المثال يرى أنهم قالوا

(١) البحر المحيط ٢٢٩/١ .
(٢) شرح الأشمونى ٢٠١/١ .

بتضمن (رحُب) للفعل (وسِع) والفعل الأخير لازم فى الأصل وتعديه كتعدى (رحُب) فلا يصح إذن جعل تضمنه سببا للتعدى . والذى نراه أنسب فى تفسير تعدى (رحُب) و (وسِع) هو القول بالحذف أى (رحُبت بكم الطاعة) و (رحُبت بكم الدار) وكل ذلك كناية عن اتساعها ورحابتها عند اشتمالها عليهم فكأنهم سبب فى رحابتها . والفعل (وسِع) مثله أيضا (فوسِعتكم) أى (وسِعت بكم) . ومثله الفعل (طلُع) فهو معدى على حذف حرف الجر (إلى) أى طلُع إلى اليمن) .

والظاهرة الثالثة : جعل المتعدى إلى مفعول واحد متعديا إلى مفعولين مثال ذلك قوله تعالى ﴿ وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾ [١١٥ - آل عمران] . جاء فى الكشاف . فإن قلت : لم عدى إلى مفعولين وشكر وكفر لا يتعديان إلا إلى واحدة ، فقول شكر النعمة وكفرها ؟ قلت : ضمن معنى الحرمان فكأنه قيل : فلن تحرموه بمعنى فلن تحرموا جزاءه » [١] .

(١) الكشاف ٤٥٦/١ .

والظاهرة الرابعة : جعل المتعدى لازما ، مثال ذلك قوله تعالى ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ [٦٣ - النور] ، وقد عد أبو عبيدة (عن) زائدة [١] . وفسره الزمخشرى على حذف مفعول من التركيب ، فالأصل عنده خالفه عن أمره قال « فحذف المفعول لأن الغرض ذكر المخالف والمخالف عنه » [٢] أما عند العكبرى : « الكلام محمول على المعنى ، لأن معنى يخالفون يميلون ويعدلون » [٣] وقد استشهد الأشمونى بهذه الآية على التضمين ومعنى يخالفون عنده « أى : يخرجون » [٤] ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ [٢٨ - الكهف] قال الزمخشرى « يقال عداه إذا جاوزه ، ومنه قولهم عدا طوره وجاءنى القوم عدا زيدا ، وإنما عدى بعن لتضمين عدا معنى نبا ، وعلا فى قولك نبت عنه عينه ، وعلت عنه عينه ، إذا اقتحمته ولم تعلق به . فإن قلت : أى غرض فى هذا التضمين ، وهلا قيل : ولا تعدهم عيناك أو لا تعل عيناك عنهم ، قلت : الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين

(١) مجاز القرآن ٦٩/٢ .
(٢) الكشاف ٧٩/٣ .
(٣) التبيان ٩٧٩/٢ .
(٤) شرح الأشمونى ١٩٩/١ .

وذلك أقوى من إعطاء معنى فذّ ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك : ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم » [١] ويمكن القول إن هذا ليس من قبيل التضمين ذلك أن الفعل (عدا : يعدو) لازم فى الأصل ، وهو يدل على حركة انتقال أفقية للفاعل ومن الطبعى تقييده بالحرف (عن) فيقال : عدا عنه ، وبالحرف (على) فيقال : عدا عليه ، ثم قد يحذف حرف الجر (عن) فيقال : عداه أى تجاوزه ، وبهذا لا يكون فى الآية موضع استشهاد إلا على الاستخدام الأصلى للفعل (عدا) مقيدا بالحرف . ومما يدل على ذلك نقل الفعل يقال : أعداه عليه أى نصره (اللسان مادة عدا) فأعداه جعله يعدو ، وكذلك اعتدى عليه وهى فعل انعكاسى بمعنى أعدى نفسه عليه ، ومثله تعدى أى عدّى نفسه .

وقد اهتم مجمع اللغة العربية بالقاهرة بالتضمين ، فأعد بعض أعضائه بحوثا فى التضمين مثل البحث الذى قدمه حسين والى [٢] . ويضم هذا البحث آراء العلماء فى التضمين وقد

(١) الكشاف ٢/٤٨١ .

(٢) مجلة المجمع ١/١٨٠ .

تضمن بشكل حرفى ما كتبه (يس) فى حاشيته على التصريح ٢/٤ - ٧ ، وقد أورد عباس حسن هذا البحث وغيره وبعض المناقشات حوله فى كتابه النحو الوافى [١] . وقد عرف المجمع التضمين وقرر أنه قياسى وفيما يلى صيغة قرار المجمع : « التضمين أن يؤدى فعل أو ما فى معناه فى التعبير مؤدى فعل آخر أو فى معناه ، فيعطى حكمه فى التعدية واللزوم ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسى لا سماعى ، بشروط ثلاثة :

الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين .

الثانى : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

الثالث : ملاءمة التضمين للذوق العربى .

ويوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغى » وعلق عباس حسن على قرار المجمع هذا تعليقا جيدا ، مفاده أن هذه الشروط هى شروط المجاز وأنكر العناء الذى تكبده المؤتمرون وقال : إن المذاهب - على تشعبها وعنفها - لم تستطع

(١) انظر : النحو الوافى ٢/٥٢٢ - ٥٥٣ وأشار فى الهامش إلى أن الصبان ويس قد عرضا للتضمين .

إثبات أن اللفظ الذى جرى فيه التضمين ليس حقيقة لغوية أصيلة . وألقى سؤالا مهما وهو ما الدليل على أن تعدي كثير من الكلام المحتج به ولزومه ليس أصيلًا ، وليس مجازا وإنما جاءت من التضمين ؟ ثم سأل عن الذوق العربى ما هو ؟ ، وكيف يحدد ؟ وأنكر اقتصار التضمين على الفعل فى قرار المجمع . وذهب إلى أن أدلة التضمين واهية . وانتهى إلى ترجيح القول بسماعيته . وحصر القول فى التضمين فى أمرين :

الأول : الألفاظ التى وصفت بالتضمين إن كانت قديمة فى استعمالها من عصور الاستشهاد ، فذلك دليل على أصالة معناها الحقيقى .

الثانى : ما بعد الاستشهاد غير محتاج إلى التضمين لاستغنائه بالمجاز وأنواعه المختلفة [1] .

وأنا أوافق عباس حسن فى بعض ما ذهب إليه ، من ذلك إنكار عد التضمين قياسا ، وربط التضمين على نحو ما بالمجاز . أما ما أخالفه فيه فهو التفريق بين العصور ، فاللغة لا تعرف

(١) النحو الوافى هـ ١ ج ٢ ص ٥٥٢ .

عصر استشهاد وعصر غير استشهاد ، فالنصوص اللغوية عبر العصور كلها شواهد على اللغة وتطورها . ونخالفه فى عدّه ما فى عصر الاستشهاد حقيقيا ، وما بعد ذلك غير محتاج إلى التضمين .

وأنكرت قياسية التضمين لا لأنه سماعى بل لأنه ليس مما يوصف بأنه قياسى أو سماعى ، والسبب أنه ليس قاعدة لغوية وليس قانونا لغويا ، وإنما هو وسيلة تفسير مثل (المجاز) و (القياس) و (السماع) و (التجريد) كل هذه المصطلحات تدل على طريقة التفكير التى يسلكها المنتج للغة ، ولذلك يتساوى فيها الناس جميعا وتتساوى فيها المستويات اللغوية ، فقد تكون فى شعر المتنبى ، وقد تكون على لسان السوقى الذى لا يحسن الكلام بما يسمى لغة فصيحة فلغته فيها مجاز وفيها تضمين وفيها قياس . أما ربط التضمين بالمجاز فمن حيث أنهما يقومان على فك التلازم الذى يحدث عادة بين التراكيب والمفاهيم وإعادة تركيبها تركيبا خلقيا جديدا ، مثال ذلك الفعل (أكل) يتلازم مع مفعولات مأكولة وفاعلين من الحيوان ، فإذا فك هذا التلازم وخلق تلازم آخر حدث ما يسمى المجاز مثال ذلك : أكل الجمل

العشب . (هذا حقيقى) ولكن : أكلت النار العشب (هذا مجاز) لأن الأكل ليس من أفعال النار وإنما فعلها الإحراق . ومثال ذلك : أكل الرجل حق أخيه . (فهذا مجاز لأن الحق ليس مما يؤكل) . وكذلك يحدث فى التلازم بين الأفعال وحروف الجر حيث نجد (رضى على) بدل (رضى عن) ، وخلق تلازم بين فعل لازم ومفعول مثل (سفِه نفسَه) فنجد أن الفعل (جعل) قد ضمن فى الفعل (سفه) .

والمتأمل فى بعض الأمثلة التى يسردها النحويون للتضمين ، قد يرى أنها ليست دالة حقيقية على ما يريدون ، مثال ذلك : (هل لك إلى أن تزكى) يذهبون إلى تضمين أدعوك والحقيقة أن وجود (إلى) جاء بسبب (هل لك) لأن (هل لك) وظيفيا تساوى أدعوك ودائرة التأويل واسعة يمكن أن يقال إن التركيب العمقى له هكذا : (هل لك بأن تأتى إلى أن تزكى) ويمكن أن يكون غير هذا من التقدير . مثل : (هل لك رغبة بأن تأتى إلى أن تزكى) .

وهناك حروف جر ذات دلالات أساسية مثل دلالة (إلى) على الاتجاه و (على) على الاستعلاء و (عن) على المجاوزة و (فى) على الظرفية . وهذه الدلالات تحملها الحروف

معها عند ارتباطها الجديد مع أفعال ليست مما ترتبط به عادة . ولذلك قال الكسائى : إن رضى عليه مثل سخط عليه .

متى يفك الارتباط بين الفعل وحرف الجر ؟ يحدث هذا حينما يستخدم الفعل استخداما وظيفيا حيث ينسى معناه الأصلى الحقيقى ، فإذا كان معنى رضى عنه أى تجاوز عنه وانصرف ، فإن كثرة استعمالها المجازى فى دلالة محدد جعل معنى التجاوز يتوارى ولم يبق إلا هذا المعنى المقابل للسخط فعدى الفعل بعلى لأن مدخول الحرف تقع عليه نتيجة الفعل ويتحملها .

قرار المجمع عامل التضمين معاملة القاعدة المعيارية التى يمكن تطبيقها . وليس الأمر كذلك ، فالتضمين من خصائص اللغة الفنية (فصيحة أو غير فصيحة) أى هو متصل بالخلق الفنى شأنه شأن المجاز ، ولا أحسبه من خصائص اللغة الإشارية . ولذلك فليس أمامنا سوى أن نصفه فقط دون أن نقرر قياسيته أو سماعيته ، إلا إذا كان المقصود بالقياسى إمكان الحدوث وبالسماعى أنه حدث ولا يقبل التكرار ، مثل بعض الاستخدامات اللهجية القديمة التى لا تستخدم اليوم مثل استخدام (متى) حرف جر ، فلا أحد يقول اليوم : خرجت متى بيتى .

التضمين والمجاز ليسا من قواعد اللغة كقواعد الإعراب والربط والرتبة وقواعد الصرف ، بل هما يمثلان كسرا للقاعدة ، وبعد كثرة تداول ما فيه تضمين أو مجاز تنسى مخالفته للقاعدة . فمن المعروف أن المجازات بالاستخدام قد تصير حقائق أو كالحقائق .

* * *

قائمة المصادر والمراجع

الأخفش ؛ أبو الحسن سعيد بن مسعدة (٢١٥ هـ) : معانى القرآن ، تحقيق فائز فارس (ط ٢ ، الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر والورق المحدودة / الكويت ١٩٨١ م .) .

الأشمونى ؛ أبو الحسن على نور الدين بن محمد (٩٢٩ هـ) : شرح الأشمونى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (ط ٣ ، مطبعة النهضة المصرية / القاهرة ١٩٧٠ هـ) .

البطليوسى ؛ أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد (٥٢١ هـ) : كتاب الحلل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعّودى (وزارة الثقافة / بغداد ١٩٨٠) .

ابن بابشاذ ؛ أبو الحسن طاهر بن أحمد (٤٦٩ هـ) : شرح المقدمة المحسبة ، تحقيق خالد عبد الكريم (ط ١ / الكويت ١٩٧٦ م) .

الثبيتى ؛ عياد عيد : ابن الطراوة النحوى (ط ١ ، نادى الطائف الأدبى / الطائف ١٩٨٣ م) .

الجرجـــانى ؛أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧١ هـ)
كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح ، تحقيق كاظم بحر المرجان (وزارة الثقافة والإعلام العراقية / بغداد ١٩٨٢ م) .

ابن جنى ؛ أبو الفتح عثمان (٣٩٢ هـ) :
– الخصائص ، تحقيق محمد على النجار وآخرين (مصطفى الحلبى / القاهرة ١٩٥٤ م) .
– اللمع ، تحقيق فائز فارس (ط ١ ، دار الكتب الثقافية / الكويت ١٩٧٢ م) .
– المنصف ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين (ط ١ ، مصطفى الحلبى / القاهرة ١٩٥٤ م) .

حسن ؛ عباس: النحو الوافى (دار المعارف بمصر / القاهرة ١٩٧٣ م) .

ابن الحاجب ؛أبو عمرو عثمان (٦٤٦ هـ) :
شرح الوافية نظم الكافية ، تحقيق موسى بناى علوان العليلى (الجامعة المستنصرية / النجف الأشرف ١٩٨٠ م) .

أبـو حيـــان ؛أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف (٧٥٤ هـ) :

– تفسير البحر المحيط (مط . السعادة / القاهرة ١٣٢٩ هـ) .
مصورة مكتبة النهضة / الرياض .
– تقريب المقرب ، تحقيق عفيف عبد الرحمن (ط ١ ، دار المسيرة / بيروت ١٩٨٢ م) .
– المبدع فى التصريف ، تحقيق . السيد عبد الحميد طلب (دار العروبة للنشر والتوزيع / الكويت ١٩٨٢ م) .

ابن الخشاب ؛ أبو محمد عبد الله بن محمد (٥٦٧ هـ) :
المرتجل ، تحقيق على حيدر (دمشق ١٩٧٢ م).

ابن درستويه ؛ عبد الله بن جعفر (٣٤٧ هـ):
تصحيح الفصيح ، تحقيق عبد الله الجبورى (وزارة الأوقاف / بغداد ١٩٧٥ م) .

الـــرضى ؛ محمد بن الحسن الاستراباذى (٦٨٦ هـ)
شرح الكافية (الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠ هـ) .

الزبيـــدى ؛ أبو بكر محمد بن الحسن (٣٧٩ هـ) :
الواضح فى علم العربية ، تحقيق أمين على السيد (ط ١ ، دار المعارف بمصر / القاهرة ١٩٧٥ م) .

الزجاج ؛ أبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل (٣١١ هـ) :
معانى القرآن وإعرابه ، تحقيق عبد الجليل عبده شلبى . (المكتبة العصرية / بيروت ١٩٧٣ م) .

الزمخشرى ؛ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (٥٣٨ هـ):
الكشاف (مصطفى الحلبى / القاهرة ١٩٦٦ م) .
– المفصل فى صنعة الإعراب بعناية النعسانى (ط ٢ مصورة دار الجيل / بيروت عن طبعة سنة ١٣٢٣ هـ) .

ابن السراج ؛ أبو بكر محمد بن السرى بن سهل (٣١٦ هـ) :
– فى الأصول فى النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلى (مط . الأعظمى / بغداد ١٩٧٣ م) .
– الموجز فى النحو ، تحقيق مصطفى الشويمى وبن سالم دامرجى (ط ١ مؤسسة أ . بدران / بيروت ١٩٦٥ م) .

السهيلى ؛ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (٥٨١ هـ) :
نتائج الفكر فى النحو ، تحقيق محمد إبراهيم البنا (جامعة قاريونس ١٩٧٨ م) .

سيبويه ؛ أبو بشر عمرو بن قنبر (١٨٠ هـ) :
الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون (الهيئة المصرية العامة للكتاب / القاهرة ١٩٧٧ م) .

السيرافى ؛ أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (٣٦٨ هـ) :
شرح كتاب سيبويه ، تحقيق . محمد حسن محمد يوسف (رسالة دكتوراه ، جامعة الأزهر / ١٩٧٨ م) .

السيوطى ؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر (٩١١ هـ) :
– همع الهوامع شرح جمع الجوامع بعناية بدر الدين النعسانى (ط ١ مطبعة السعادة / القاهرة ١٣٢٧ هـ) .
(مصورة دار المعرفة / بيروت).
– همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تحقيق عبد العال سالم مكرم (دار البحوث العلمية / الكويت ١٩٧٥ م) .

الشلوبينى ؛ أبو على عمر بن محمد بن عمر (٦٤٥ هـ):
التوطئة ، تحقيق يوسف أحمد المطوع (دار التراث العربى / القاهرة ١٩٧٣ م) .

الشمسان ؛ أبو أوس إبراهيم :
الفعل في القرآن الكريم : تعديته ولزومه (ط ١ جامعة الكويت / الكويت ١٩٨٦ م) .

أبو عبيدة ؛معمر بن المثنى التيمى (٢١٠ هـ) :
مجاز القرآن ، تحقيق . محمد فؤاد سزگين (ط ٢ مكتبة الخانجى / القاهرة ١٩٧٠م) .

ابن عصفور ؛أبو الحسن على بن مؤمن بن محمد بن على (٦٦٩ هـ) :
– شرح جمل الزجاجى ، تحقيق . صاحب أبو جناح (وزارة الأوقاف / بغداد ١٩٨٠ م) .
– المقرب ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى (مطبعة العانى / بغداد ١٩٧١ م) .
– الممتع فى التصريف ، تحقيق . فخر الدين قباوه (ط ١ ، المكتبة العربية / حلب ١٩٧٠ م) .

العكبرى ؛أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٦١٦ هـ) :
التبيان فى إعراب القرآن ، تحقيق على محمد البجاوى (عيسى البابى الحلبى / القاهرة ١٩٧٦ م) .

عمر ؛أحمد مختار وعبد العال سالم مكرم :
معجم القراءات القرآنية (جامعة الكويت ١٩٨٤).

ابن فارس ؛أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥ هـ) :
الصاحبى ، تحقيق مصطفى الشويمى ، وسالم بن دامرجى (مؤسسة أ . بدران) .

الفارسى ،أبو على الحسن بن أحمد (٣٧٧ هـ) :
– الإيضاح العضدى ، تحقيق حسن شاذلي فرهود (ط ١ . مط . دار التأليف / القاهرة ١٩٦٩ م) .
– الحجة فى علل القراءات السبع ، تحقيق . على النجدى ناصف وآخرين (الهيئة العامة للكتاب / القاهرة ١٩٦٥ م) .
– المسائل البغداديات ، تحقيق عبد الفتاح إبراهيم أحمد العليمى (رسالة ماجستير – جامعة الأزهر ١٩٨١ م) .

ابن قتيبة ؛أبو محمد عبد الله بن مسلم (٢٧٦ هـ) :
أدب الكاتب (مط . بريل / ليدن ١٩٠٠ م) .

الكفوى ؛أيوب بن موسى الحسينى (١٠٩٤ هـ) :
الكليات ، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصرى (وزارة الثقافة والإرشاد القومى / دمشق ١٩٧٥ م).

المبرد ؛أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥ هـ) :

المقتضب ، تحقيق . محمد عبد الخالق عضيمة (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / القاهرة ١٩٦٥ م) .

المرادى ؛بدر الدين الحسن بن قاسم (٧٤٩ هـ) :

– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق . عبد الرحمن على سليمان (ط ١ ، مكتبة الكليات الأزهرية / القاهرة ١٩٧٦ م) .

– الجنى الدانى فى حروف المعانى ، تحقيق . فخر الدين قباوه ، ومحمد نديم فاضل (المكتبة العربية / حلب ١٩٧٣ م) .

المطـــرزى ؛أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيِّد بن على (١٦١٠ هـ) :

المصباح فى علم النحو ، تحقيق . عبد الحميد السيد طلب (ط ١ ، مكتبة الشباب بالمنيرة / القاهرة د . ت) .

ابن معطى ؛أبو الحسن زين الدين يحيى (٦٢٨ هـ) :

الفصول الخمسون ، تحقيق . محمد محمد

الطناحى (ط ١ عيسى البابى الحلبى / القاهرة ١٩٧٦ م) .

المنصور ؛وسمية عبد المحسن :

أبنية المصدر فى الشعر الجاهلى (ط ١ ، جامعة الكويت / الكويت ١٩٨٤ م) .

ابن مالك ،محمد بن عبد الله (٦٧٢ هـ) :

– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات (دار الكاتب العربى / القاهرة ١٩٦٧ م) .

– الألفية فى النحو (مصطفى الحلبى / القاهرة د . ت) .

ابن هشام ؛أبو محمد عبد الله جمال الدين بن أحمد بن عبد الله (٦٧١ هـ) :

شذور الذهب ، تحقيق . محمد محي الدين عبد الحميد (ط ٦ ، المكتبة التجارية الكبرى / القاهرة ١٩٥٣ م) .

ابـن يعيش ؛أبو البقاء موفق الدين يعيش بن على (٦٤٣ هـ) :

شرح المفصل (دار الطباعة المنيرية / القاهرة د . ت) .

F . Leemhuis, The D and M stems in Koranic Arabic, Leiden, 1977 .

مطبعة المدني

مطبعة المدني